

لا يستر

كتب محمد شفيق:

تكتشف أبحرته الدنيا بالفرحة وهو دها من خلال إجراء تحقيقه
موسعه لكشفه

المفاتيح كمنزلة

المفاتيح ، وتم

تنظيف عليهم

ما هيته ذكر

إذ أنه لم

قال من تحقيقه

الحلف مرتين

توسيع دائرة

الأدوية التي أدت

أنه شخص طويل

يستطيع الإدلاء

التي به الهامة

تم ستغ بعد مادون



أعمال صحفية غير صالحة للنشر!

تصميم الغلاف
علاء نصار

الإخراج الفني
شريف عبد العاطى

الطبعة الأولى

القاهرة
٢٠٠٩ ميلادية

رقم الإيداع
٢٠٠٩/١١٨٧٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

■ إلى أمى وأخوتى وأسرتى الصغيرة.. إيناس وحازم وحلا

■ إلى صاحب «المقالات المحظورة»..

شيخى فكراً وكتابةً..

فهى هويدى

■ .. وإلى المنتظرين..

السائرين على الدرب.. الصابرين على الكرب

المرابطين.. فى ثبات وموازنة.. قدر طاقاتهم..

■ ■ شكر خاص لمصمم الغلاف الصديق الفنان علاء نصار، الذى لولا

مساعداته ما خرج هذا العمل إلى النور.

يا صديقى....
أنت تقرأ الآن صحيفة لا كتاباً!
أبواب الصحيفة.. هى فصول هذا الكتاب
موضوعاتها مادته.. أما ما يربط بين هذه المواد
فهو أنها جميعاً كانت.. من الممنوعات
تم رفض نشرها فى صحف عديدة.. على اختلاف الأسباب
وهى تنشر هنا للمرة الأولى..
على صفحات .. «اشتباك»..
اسم الصحيفة، كما ستظهر لك الترويسة
فى الصفحة المقبلة
فتعالَ يا صديقى....
نبحر معاً.. بين طيات هذا العدد.. الأول
والأخير! (١)

(١) يطلق اسم الترويسة على المساحة التى تحمل اسم الصحيفة ورئيس التحرير، وعناوين المراسلات.

الصمت موت.. والكلمة حياة.. والحياة

أشوباك

صحيفة تصدر في عدد واحد

رئيس التحرير

محمد شير

عنوان المراسلات الوحيد على البريد الإلكتروني: Shoair@hotmail.com

تقرأ فى هذا العدد..

صفحة

- ١٣ ■ أولاً: افتتاحية
- ٤١ ■ ثانياً: الصفحة الأولى
- ٦٩ - العنقاء والغول والحياد الصحفى
- ٧١ ■ ثالثاً: محظور النشر
- ٧٥ - قبل الطبع
- ٧٩ - عذبونا
- ٨٩ - من أجل هذا الوطن
- ٩٣ - ماфия أمناء الشرطة بحى الهرم
- ١١١ - المنطقة المغمومة!
- ١١٧ - «غيوم» قضائية فى سماء نادى النيابة الإدارية!
- ١٢٧ - العاصفة واتجاه الريح
- ١٣٥ - دفاع بلا هجوم
- ١٣٩ ■ رابعاً: عراقيات
- ١٥١ - حرب فى صحيفة!
- ١٥٩ - الفتيات العراقيات.. والرقص العربى على طبول الغرب!
- ١٦٥ - الصمت والعجز والإحباط!
- ١٧٧ - مصرى فى بلاد الراقدين
- ١٨٣ - قنبلة طهران.. هل تودى إلى التهدئة فى العراق؟
- ١٩٥ - السياسة والمقاومة.. محاولة للفهم!
- ٢١٣ ■ خامساً: مدرسة المستقلين
- ٢٢١ ■ سادساً: عن حملات لم تشن!
- ٢٢٧ - نداء عاجل
- ٢٣١ ■ سابعاً: إعلان
- موعد مع وكيل سلاح

صفحة

- ٢٣٥ ■ ثامناً: اقتصاد «مؤنس»!
- تاسعاً: رياضتنا
- ٢٤٧ - الرجل الثالث في الدولة
- ٢٥١ ■ عاشراً: ثقافة في صحافة
- ٢٥٧ - لا شيء يستحق الذكر!
- ٢٦١ - الغرفة «٦٠٧» تبوح بأسرار نجيب محفوظ
- ٢٦٥ - ربما سمعوا اسم محفوظ!
- ٢٧١ - متى أصبح بن خلدون مجرد مثقف مجرد مثقف عادي؟
- ٢٧٧ - كيف نحافظ على اللغة العربية؟
- حادى عشر:
- ٢٨٥ - موضوع كل عام!
- ٢٩٧ ■ ثانى عشر: من هنا وهناك
- ٢٩٩ - عندما يتحاور المثقفون بالرصاصة!
- ٣٠٣ - لماذا تطل إسرائيل برأسها دوماً في الخلفيات؟
- ٣٠٩ - حقيقة الأهداف الأمريكية في المنطقة
- ثالث عشر:
- ٣١٥ - ممنوع.. وإن طال الزمن!
- رابع عشر:
- ٣٢٥ - .. وكلام أخير

امتناعية

بعد فجر يوم الأحد الثاني عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٨.. أبدأ العمل في هذا الكتاب، ولا أعلم إن كنت سأنهيه أم لا.

بعد الفجر.. عند نقطة الملتقي بين العنمة والضيء.. عندما تبدأ بشائر نسيم الصباح في التعلق بأهداب أجواء الليل الساكنة، وحيث تتعانق اللحظات الأولى ليوم جديد يطل بنوره مع نهايات آخر لا يعود أبداً ما حييئنا..

«في هذه الظلمة العاشقة.. في الممر العابر بين موت الكاتب وحياته»^(١).. قررت أخيراً أن أمسك القلم.. وأكتب!

قررت أن أحسم الجدل الطويل داخلي حول هذا الكتاب.. الذي لا أعرف له سبباً.. ولا أجد له مبرراً.. سوي أنني فقط.. أردت أن أكتب!

في مثل هذه اللحظات، يصبح التسلح بالحقيقة هو السائر الذي تحتني به النفس.. والملاذ الذي ترنو إليه.. وتلك هي الحقيقة.. فقط أردت أن أكتب. وبالطبع فإنني أرجو أن يثيبني المولي عز وجل عن عملي إن كان هذا العمل يستحق الثواب.. لكن الحقيقة أن الرغبة في الكتابة كانت هي المحرك الأول لإصدار هذا الكتاب.. وهي مع ذلك ليست كتابة للكتابة وليست من ذلك النوع الحدائثي الذي يقر هو بنفسه أنه «خارج الكتابة»، بحيث يتحدث الكاتب عن نفسه وأصدقائه وتجاربه الخاصة، لينتج في النهاية عملاً يحار المرء في تصنيفه، ومعرفة ما إذا كان أدباً أم مقالاً، قصصاً قصيرة أم قصائد نثر.. أم أنها مجرد خواطر كاتب أثار مشكوراً ألا يحرمنا منها، ثم يصبح مطلوباً بعد ذلك من القاريء أن يقتحص من ماله ليدفع مقابل قراءة ذلك، وإذا لم يفعل شكا الكاتب من أن زمن القراءة قد ولى، وأنه كمن يحترق في بحر بلا شيطان، علي

الرغم من تفردده.. وأنه نسبي وحده!

(١) اقتباس من مطلع الحرافيش لنجيب محفوظ.

لا يا سيدى.. لست كذلك!! ولستُ مثلك!! ومع ذلك.. فإن السؤال يظل قائماً..

لماذا هذا الكتاب؟!

إذا كان عنوان الإجابة هو أننى أردت فقط أن أكتب.. فالحق أن التفاصيل تستلزم العودة إلى الوراء سبعة عشر عاماً كاملة، عندما كانت زهور الكتابة قد بدأت فى التفتح على استحياء بداخلنا.. كنا طلاباً فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة، شىء غامض جذب أنوفنا دون أن ندري أو نقرر نحو روائح الأحبار، وعبق أوراق الصحف.. سرنا فى هذا الطريق.. وشيئاً فشيئاً.. تعلمنا وفهمنا.. أن الكلمة المكتوبة تظل هى الأرقى والأبقى.. الأعمق أثراً والأبتر نضالاً.. وقُرُ أصاب أناننا فلم تعد قادرة على سماع غير ذلك، أصبح دوران آلات الطباعة كل يوم أو أسبوع أو شهر - فى نظرنا - إنما هو لحظات مخاض تكلل مجهود عشرات الآباء «الصحفيين» فى نهايتها بقدم وليد جديد.. حياة جديدة.. هى الصحيفة.

سرنا أنذاك فى هذا الطريق.. نتلمس البدايات.. متوكئين على بعضنا البعض.. نكتب ونقرأ نحن أيضاً ما نكتبه.. نستند إلى كلمة تشجيع أو عبارة إطراء من زميل أو زميلة، تراودنا آمال كبرى فى أن نعبر يوماً ما إلى عالم الكتابة الحقيقى.. الصحافة.. وحتى ذلك الحين عملنا على إفراغ ما لدينا من طاقات فى جريدة «صوت الجامعة» التى يصدرها قسم الصحافة بالكلية.. كانت هى «ابنتنا».. التى نحرص على ألا يراها الآخرون يوماً إلا فى أبهى صورة، لم نكن نتذكر أصلاً أنها فى الأساس نوع من التدريب العملى يتم تقييمنا دراسياً وفقاً له.. فقط كنا نشعر بأننا نريد أن نكون صحفيين.. وقد أتاحت لنا «صوت الجامعة» ذلك، وهذا هو المهم. حققت الجريدة انتصارات صحفية سعدنا بها جميعاً.. لم نتوقف طويلاً أمام بعض

«الصغائر» التي لم تفسد الفرح، سقط اسم زميلتنا رانيا علوان^(١) خطأ من النشر على الحوار الذي انفردت به مع وزير الداخلية الأسبق زكى بدر.. الذي كان منذ خروجه من الوزارة يرفض التحدث لأي صحيفة.. ووعدنا رئيس قسم الصحافة الذي هو نفسه رئيس التحرير بأن يكون عموده في العدد المقبل من الصحيفة عن رانيا ونصرها الصحفي، وهو ما جعلنا نرفض تصديق تشكيك أحد المعيددين بأن سقوط اسم الزميلة مقصود، لأن نشر الحوار في الصحيفة بلا اسم يعنى أن رئيس التحرير هو كاتبه.. لم نصدق.. لكن العدد الثانى صدر ولم يكتب رئيس القسم حرفاً عن رانيا، وهو ما جعلنا هذه المرة نميل إلى تصديق تشكيك جديد حول الخبر الذى تم نشره فى العدد الصادر من الجريدة بأن وكالات الأنباء نقلت تصريحات الوزير عن «صوت الجامعة».. باعتبار أنه لا أحد منا أطلع على هذه الوكالات!

كان لى فى الفرح أيضاً نصيب عندما انفردت بإجراء حوار «سياسى» مع الشيخ محمد متولى الشعراوى، وأجهته فيه بمواقفه المثيرة للجدل فى هذا المضمار، وجاءت ردوده ساخنة.

وكانت المفاجأة أن الصحفى إبراهيم عيسى قد نشر فى مجلة «روزاليوسف»^(٢) رداً على تصريحات الشيخ على مساحة صفحتين مع ذكر اسم «صوت الجامعة» والمحرر الذى أجرى الحوار.. واقترح على أحد الزملاء أن أعاود الاتصال بالشيخ للحصول منه على رد على هجوم

(١) هى بالطبع ليست رانيا علوانى بطلة السباحة، وهى - أى رانيا علوان - لم تعمل بعد التخرج فى مجال الصحافة، ولا أعرف عنها شيئاً سوى أنها تزوجت، التقيت بها مصادفة فى وسط البلد، وكانت تسير بصحبة زوجها، تهللت عندما رأتها - زميلى وأنا - على الرغم من تأكدى من أنها لم تتذكر اسمينا، لكن وجهينا على ما يبدو أعادا لها ذكرى أيام كانت جميلة.

(٢) العدد رقم «٢٢٧٥» عام ١٩٩٢.

إبراهيم عيسى عليه ومتابعة الموضوع صحفياً، لكننى فى الحقيقة لم أفعل، وما فعلته كان هو أنى كتبت رداً على بعض المغالطات «الإجرائية» التى ارتكبتها عيسى فى مقاله ومنها ادعاؤه أن الشيخ هو الذى سعى إلى «صوت الجامعة»، بالتحديد لكى يبيث أراءه فى أوساط الشباب، ولم يكن ذلك صحيحاً، كما أن الصحفى تخيل سؤالاً وهمياً لم يرد ذكره فى الحوار من الأساس عن أزمة المبعدين الفلسطينيين أنذاك إلى منطقة مرج الزهور، وقام بتركيب إحدى إجابات الشيخ على السؤال بما يسىء إليه، كتبت الرد ولم يكن هدفى بالطبع هو الدفاع عن الشيخ الشعراوى، وإنما فقط وضع الأمور فى نصابها الصحيح، وإعادة الحق إلى أصحابه، باعتبار أننا جميعاً ننشد الحقيقة، وبعد الشكر والإشادة والتقدير لاهتمام «الشقيقة الكبرى روزاليوسف» بالتعليق على حوار الشيخ أوضحت ملاحظاتي. ومثلما كان لى فى الفرح نصيب فقد حظيت بنصيبى أيضاً من «الصغائر»، إذ لم يتح لهذا الرد أن يرى النور أبداً فى «روزاليوسف»، ولم أعرف ما إذا كان المعيد المشرف على الموضوع قد تجاهل توصيله لإبراهيم عيسى أم أن الأخير هو الذى تجاهل نشر الرد باعتبار أنه يكفيننا شرفاً أنه قد كتب عنا!



فى تلك الأثناء.. كان نفر منا قد نحوا فى التسلسل للعمل تحت التمرين ببعض الصحف والمجلات، ومع بداية ظهور أسمائنا على استحياء فى تلك الصحف شعرنا بأن أقدامنا قد بدأت تقف راسخة فى مضمار الكتابة، وأننا حققنا نصراً يعتد به، لمجرد أننا عرفنا ما نريد.. وما سنفعل.. وكيف سنكون مفيدين فى هذا العالم، مصلحين له، قائمين بما نرى أنه دورنا.. من خلال هذه المهنة الرسالة.. الصحافة.

لكن شيئاً كان يكبح جماح تطلعاتنا وهو أنه قد كُتِبَ على كل منا أن يكون طالباً جامعياً في الصباح وصحفيّاً في المساء.. كانت هذه الازدواجية تقض مضاجعنا.. وتشعرنا دوماً أننا مازلنا نحث الخطى نحو بداية الطريق، لكننا لم نبلغها بعد، كنا نتمنى أن نقول إننا صحفيون بملء الفم، لكن ذلك لم يكن ممكناً، كما أن الصحفي لا بد له من حماية في أثناء تأديته عمله.. ولكن من أين لنا ذلك إذا كنا مجرد متسللين إلى عالم الصحافة؟ لا ورقة رسمية واحد تشير إلى وجودنا في المؤسسات الصحفية التي كنا نعمل فيها! أفضلنا كان يحمل بطاقة مدوّن بها أنه مصرح له بدخول مؤسسة كذا!

قيل لنا أنذاك إن الصحفي عليه أن يثبت شخصيته بنفسه لا ببطاقته الصحفية، وصدّقنا أو أردنا أن نصدق، واعتبرنا ذلك من «الصغائر» التي لا تفسد بهجة العمل الصحفي، ولا شك أنها ستزول حتماً يوماً ما عندما «تكبر».. ونصبح صحفيين بحق.. وتوالت الأيام سراعاً.. وأصبحنا صحفيين.. لكن الصغائر ظلت تكبر أيضاً.. مثلنا ومعنا.. يوماً بعد يوم!



بداية المفاجآت حملها لى اليوم الأول فى عالم «التدريب الصحفى المستمر» - أى التدريب بغرض التعيين - فى المؤسسة الصحفية القومية التى أعمل فيها، حيث وجدت أنه قد تم توجيهى إلى قسم الحوادث والقضايا، ولم تكن «الجريمة» تشغل تفكيرى الصحفى بالمرّة، كما أن ذلك يعنى أن مصادرى ستكون من ضباط الشرطة الذين لا أحب التعامل معهم، لاسيما بالنسبة لخريج جامعى حديث اعتادت عيناه على صور الضباط والجنود وهم يحاصرون

(١) فترة دراستى بالجامعة كانت بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٤ وهى الفترة الملتهبة التى أعقبت احتلال العراق للكويت، وما شهدته المنطقة عام ١٩٩١ عندما تم شن عملية عاصفة الصحراء ضد العراق، وكانت الجامعات آنذاك تغلّى بالمظاهرات، والمناقشات والحوارات أيضاً، حول المستول عما وصلنا إليه فى تلك النقطة التاريخية الفاصلة، التى كانت هى بداية التمهيد للوجود العسكرى الغربى الدائم فى المنطقة المستمر حتى يومنا هذا.

الحرم الجامعى، أو يطلقون الرصاص المطاطى داخله، أو يقذفون بالقنابل المسيلة للدموع^(١).

أدركت من البداية أن قسم الحوادث لا بد أن يكون بالنسبة لى مجرد مرحلة انتقالية، يعقبها التخصص فى مجال آخر. وكان أول موضوع لى تقرير صحفى حول علاقة الجغرافيا بالجريمة وتأثيرها عليها وذلك من خلال تغطية لمؤتمر حول الموضوع أقيم فى جمعية الدراسات الجغرافية.. حاولت أن أعرض الموضوع بشكل مثير، لا كمجرد تغطية خبرية للمؤتمر وحسب.. وكتبت فى المقدمة ما معناه^(١). «إذا قيل لك إن السرقة لا تعد جرمًا فى مكان ما أو أنها تعتبر عملاً يدل على ارتفاع المكانة الاجتماعية لصاحبه، أو أن الدعارة ينظر إليها على أنها سلوك طبيعى فى مكان آخر فلا تستغرب كثيراً.. ذلك ما كشفت عنه الدراسات وأوراق البحث المقدمة لمؤتمر الجغرافيا والجريمة الذى عُقد....».

ويومها بدأت علاقتى بمسئولى التحرير أو بالأحرى «إعادة التحرير» الذين يطلق عليهم فى مهنة الصحافة «الدسك»، أعجب مسئول التحرير الذى تسلم منى الموضوع بأسلوبى لكنه توقف أمام اختلاف الموضوع عن «لون» الصفحة، وفقاً لما قاله لى، حيث إن التقرير فى الأساس إنما هو تغطية لمؤتمر وعرض لبعض الدراسات المقدمة إليه، بما يجعله غير مناسب للصفحة الأسبوعية للقسم التى تختص بنشر قصص وتحقيقات حول الجريمة فقط، لذا فقد اقترح مشكوراً على مسئول التحرير الأعلى أن يقوم بتوجيه الموضوع إلى الصفحة العلمية بالجريدة نظراً لكونه موضوعاً جيداً «! لا بأس... انتظرت أسابيع طويلة أمنى النفس بأن أرى أول إنتاجى منشوراً فى عالم الصحافة «دون اسمى بالطبع»^(٢) لكن الموضوع لم ينشر.. وعندئذ بدأت علاقتى أيضاً «بالمؤجلات».. وبدأت أتعلم وأفهم!



(١) لم احتفظ بصورة من الموضوع، مثل مواضيع أخرى عديدة!
(٢) بعض الصحف يتشدد ويصر على عدم نشر اسم المحرر إذا لم يكن مَعِيناً بشكل رسمى فى الجريدة، والبعض الآخر يعتبر أن نشر الاسم هو المقابل المعنوى الوحيد الذى يحصل عليه المحرر فى بداية طريقه، فى ظل عدم وجود أى مقابل مادى بالطبع فى الحالتين.

أستاذنا الكاتب اللبناني جهاد الخازن يصر على ترديد مقولة إنه ليس كل ما يعرف يكتب، وذلك ضمن بابهِ اليومي بجريدة الحياة اللندنية «عيون وأذان» ونحن نستلهم من هذه المقولة عبارة أخرى مفادها أنه بالنسبة للصحفي «ليس كل ما يكتب ينشر»، ولا ينطبق ذلك فقط على الحالات التي تتعارض فيها المواد المكتوبة مع السياسة التي تتبناها الصحيفة وتدافع عنها «وهو ما يعرفه القارئ العادي بسهولة»^(١)، ولكن في حالات أخرى عديدة، ولأسباب مختلفة، يتداخل فيها الشخصي بالموضوعي إلى درجة مرعبة، وبشكل عام.. هناك دائماً «أخر» - بخلاف المحرر الذي يكتب الخبر أو التقرير أو التحقيق أو التحليل - يحدد ما ينشر، وكيف يُنشر، هناك دائماً «أخر» يكتب مقدمة الموضوع، ويغير خاتمته، يحذف أسئلة، ويختصر إجابات.. ذلك الآخر هو المسئول عن التحرير لا المحرر، الذي تنتهي مهمته بتقديمه الأوراق التي خطها قلمه، وليس من حقه أن يسأل عن موعد نشرها، أو كيف سيتم النشر، أو كيف تم، ولماذا وضعت هذه العناوين، أو لماذا حذفت فقرات، ولماذا استبدلت مقدمة جديدة للموضوع تحمل رؤية مختلفة بمقدمته ورؤيته.. ليس من حق المحرر أن يسأل، فمسئول التحرير هو الذي يقرر ويحدد، لكن هذا الأخير أيضاً لا يعمل بمفرده، فهناك أيضاً «آخرون» يرسمون له دوماً ملامح ما سيفعله، وهؤلاء وأولئك يشكلون جميعاً منظومة صحفية واحدة، معظم أعضائها تروس تدفع عجلاتها، لا مكان لشذون عن قواعد وقوانين المنظومة إلا فيما ندر نتيجة «أخطاء بشرية» أو أن هذا الشذون يكون أيضاً أساسه متوافقاً مع المنظومة خادماً لأهدافها، حتى وإن بدأ أنه مناقض لها.



(١) يمكن للقارئ حالياً أن يدرك بحسه قدر هامش الحرية المتاح في كل نوعية من الصحف قومية كانت أم حزبية أم مستقلة.

منذ اليوم الأول فى هذه المهنة، يبدأ الصحفى فى التعرف شيئاً فشيئاً على ملامح المنظومة التى تحكم صحيفته سواء كانت قومية أو حزبية أو مستقلة، وسوف نستعرض جانباً من هذه الملامح هنا بغية الوصول إلى محددات النشر وقوانينه فى كل نوع من الصحف، لكننى أبدأ هنا بالصحافة القومية التى عملت فيها والواقع أننى بدأت فى التعلم ربما قبل يومى الأول فى المهنة، عندما ذهبت إلى مكتب رئيس التحرير لمتابعة الطلب الذى تقدم به أحد الكبار متوسطاً لى للعمل بالجريدة، وفى أثناء قيام السكرتيرة بالبحث عن طلبى وسط أوراق الطلبات الأخرى العديدة أتيت لى أن أطلع بنفسى على أسماء من توسطوا لآخرين غيرى لى يعملوا فى هذه المهنة، إنهم جميعاً من الكبار الذين يطلون علينا ليل نهار من خلال هذه الصحف نفسها، هذه أسماؤهم وهذه توقيعاتهم مقرونة بعبارات المودة والاحترام، فالعلاقات إذن ممتدة، والمصالح متبادلة، ووسط كل هذه الطلبات فإن الفوز بتأشيرة الموافقة على عبور البوابة الذهبية للصحيفة يرتبط بعوامل عديدة ليس من بينها على الإطلاق الكفاءة أو التدريب المسبق أو حتى الحصول على شهادة دراسية فى مجال الإعلام.. فقط يوجد «الحب» بين الكبار والخواطر المتبادلة!

أنا أيضاً دلفت إلى هذا العالم بنفس الطريقة ولا أدعى أننى سلكت طريقاً آخرى، لكننى بعد عبورى بوابة الذهب اكتشفت طرقاً وأسباباً أخرى لدخول هذا العالم بما يكشف عن ملمح آخر من ملامح المنظومة الحاكمة داخل الصحف القومية، فهناك أبناء العاملين فى الصحيفة، لاشك أن لهم الأسبقية على غيرهم، فقد قدم أبائهم الكثير فى هذه المهنة لذا فإنه من الطبيعى أن يكون رد الجميل لهم هو ضمان وظيفة لأبنائهم وتأمين مستقبلهم، وربما يكون هؤلاء الأبناء أنفسهم رافضين للعمل الصحفى غير مولعين به لكن من يجروء على رفض التعيين وتأمين المستقبل؟!؟

ومن الضروري هنا أن أقول أيضاً إن الموافقة على دخول هؤلاء عبر بوابة الذهب لا يكون فقط من قبيل رد الجميل للأباء، حتى وإن ارتدت الموافقة هذا الثوب، لكن هذه «المبادرات الإنسانية» من جانب رؤساء التحرير إنما تكون أيضاً بهدف ضمان أصوات الآباء «والأبناء مستقبلاً» فى انتخابات نقابة الصحفيين.. تلك الانتخابات التى تدور حولها كثير من ملامح المنظومة الصحفية ومحددات النشر فى الصحف التى يكتب عليها القدر أن يكون رئيس التحرير فيها من هواة العمل «التطوعى» وخدمة الزملاء من خلال مقعد نقيب الصحفيين!

وما دخل انتخابات النقابة فى محدّدات النشر ومعاييره فى الصحافة؟! قد يبدو السؤال منطقياً لمن هو خارج هذا العالم، أو كل من يتعامل مع الصحافة بدرجة معينة من الإجلال والتوقير.. لكن الحقيقة أن الارتباط كبير بين الجانبين، وقبل تفصيل ذلك لا بد من الإشارة إلى أن أى انتخابات لنقابة الصحفيين يكون لها شكل محدد يعلمه الجميع قبلها، وهو أن هناك مرشحاً تريد الدولة نحاحه ويكون عادة من الصحف القومية وأخر يمثل المعارضة، وبين الاثنين تدور عجلة الصراع، لكن انتخابات النقابات ومن بينها نقابة الصحفيين بالطبع لا يمكن التلاعب فيها بتزوير إرادة الناخبين مثلما يحدث عادة فكيف يكون العمل لدعم مرشح الدولة وعدم السماح للمعارضة بأن تحكم النقابة^(١)؟

فى انتخابات نقابة الصحفيين بالتحديد.. هناك دائماً سؤال مهم يسبق كل دورة انتخابية.. «الأستاذ فلان حيّجيب كام؟» والأمر هنا لا يرتبط بالطبع بعملية ولادة عدد معين من الأرناب أو القطط أو ما شابه، كما قد يبدو لك من السؤال، لكنه يتعلق بحجم الزيادة فى رواتب الصحفيين التى

(١) بالنسبة لنقابات أخرى عديدة كان الحل هو فرض المراسلة على النقابة فى حالة فوز مرشح المعارضة.

ستدفعها الدولة إذا ما منح مرشحها فى الانتخابات.. هكذا يتم الأمر..
سمها رشوة انتخابية أو أى شىء آخر.. لكن هكذا يتم الأمر ببساطة،
ويصبح الصراع فى كل دورة غير متكافئ لهذا السبب لاسيما فى ظل
ضعف دخول الصحفيين بشكل واضح، والحق أن النظام كانت تقديراته
دائماً لسعر الصحفيين «عفوياً» أقصد الزيادة فى دخول الصحفيين» متدرجة
وفقاً لواقع السوق والقيمة المالية للجنه إن تدرجت هذه الزيادة فى
السنوات العشر الأخيرة من خمسين إلى مائتى جنيه!

وما دخل القارئ بنقابة الصحفيين أو من يفوز بمقعد النقيب فيها أو
يخسر؟ الواقع أن السؤال مهم لكن إجابته لا تقتصر فقط على ضرورة أن
يعرف القارئ كيف يدير أصحاب الأقلام حاملى لواء القيم صراعاتهم، لكن
الأمر يتعدى ذلك أيضاً إلى واقع النشر فى الصحيفة ومحدداته.. كيف؟
الحق أن اختيار ما يُنشر فى الصحيفة يرتبط فى كثير من الأحيان «بمن»
ينشر.. أى أن السؤال فى حقيقته هو... كيف يتم اختيار «من» ينشر فى
الصحيفة؟ أى من هم الصحفيون الذين تنشر لهم أعمالهم دون غيرهم
باعتبار أننا اتفقنا مسبقاً أنه ليس كل ما يكتب يُنشر؟

قبل الخوض فى محددات النشر فى الصحف القومية بشكل عام نقول
هنا إن إحدى الفئات المحظية بالنشر هم رجال الانتخابات.. أى الصحفيين
الذين يقفون إلى جوار مسئول التحرير فى الانتخابات وينظمون حملته
الانتخابية ويروجون له وسط زملائهم الصحفيين، حيث يفاخر كل منهم
عادة بأنه استطاع جلب عدد كذا من الأصوات فى مؤسسة كذا.. نماذج
عديدة لصحفيين لامعين قفزت أسماؤهم سريعاً إلى الصفحات الأولى من
الصحف بعد مواقف انتخابية «مشرفة» من جانبهم مع مسئولى التحرير
فى صحفهم، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن تكون المواد الصحفية التى تنشر

لهم دون المستوى، ولكن ما يحدث هو أنه عند المفاضلة بين هذه المواد (أو بالأحرى محرريها) وبين المواد الصحفية الأخرى (ومحريها أيضاً) تكون الكفة الأولى هي الأرجح فوراً.. ولا تسأل هنا عن مدى أهمية كل من المادتين للقارئ؟!١٩

وبخلاف ذلك فإننا يمكن أن نقول - بشكل عام - إن معايير النشر فى الصحافة القومية ترتبط كثيراً (بقانون الزحام) بداية من الحصول على فرصة لعبور البوابة إلى داخل المؤسسة الصحفية وانتهاء بعملية النشر فى الجريدة نفسها، وقبل توضيح ذلك لابد أن نقرر أن الزحام أمر واقع فى الصحافة القومية لا يخطؤه كل ذى عينين، فمثلاً تكس المصريون جميعاً حول الوادى وتركوا بقية الأرض فارغة، ومثلاً تراكمت كل الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية فى محيط العاصمة وحدها فإن عشرات بل مئات الصحفيين - وأنا منهم - ظل حلمهم يتلخص فى الالتحاق بأى صحيفة قومية (وهى مرتبة بالطبع ترتيباً يمكن للقارئ أن يدركه بسهولة)، بل إن أحد زملاء الدراسة من الناصريين قال بالنص أمامى قبل أن نلتحق بأية مؤسسة صحفية أنه على الرغم من كونه معارضاً على حد قوله إلا أنه كان يتمنى أن يصبح معارضاً فى «الأهرام» ومن داخلها (لا أجرؤ هنا على وضع علامة تعجب والسبب متروك لتقديرك).

فالزحام إذن داخل الصحف القومية واقع شاركنا جميعاً فى بنائه، ربما لأن إحدى سمات الشخصية المصرية المعروفة هى إثثار السلامة والبقاء بجوار الأقوى وعدم التصادم معه وقلة الميل إلى الثورة أو العمل على تغيير الواقع، ولهذا السبب ربما كان بقاء هذه الشخصية وقدرتها على هضم كل ما توالى عليها من أفكار واتجاهات شتى.. سواء اعتبرت ذلك ميزة أو عيباً!

فنحن يمكن أن تكون لدينا قناعاتنا التي تعارض التيار السياسي السائد لكننا نفضل أن نحمل هذه القناعات، ولكن داخل الكيانات الرئيسية في الدولة ومن خلالها، ومن بين ذلك بالطبع الصحف القومية.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن تلك الحالة من الزحام داخل الصحف لا بد أن تنتج أرقى أنواع العمل الصحفي، باعتبار أن المواد المقدمة للنشر بالمثلث، والكثير منها لا يتم نشره لا لسبب يتعلق بهامش الحرية أو عدم الجودة وإنما فقط لأنها بالفعل لا مكان لها، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يكون المنشور في الصحيفة هو المنتخب من بين كل تلك الأعمال.. وهو ما ينبئ بصحافة شديدة الرقى باعتبار حدة التنافس التي تسبق صدور الصحيفة.. لكن قانون الزحام ليس كذلك.

في الزحام.. يفوز عاد الأقوى أو الأدهى لا الأفضل.

هَبْ أن حشداً من البشر تجمعوا في مساحة ضيقة منتظرين فرصة للعبور عبر فتحة صغيرة، فمن الذي سيفوز؟ لاشك أنه الأقوى بنياناً الذي يستطيع أن يزيح الآخرين عن طريقه، أو الشخص واسع الحيلة الذي يتحرك بخفة فيتمكن من قطع مسافة ما نحو البوابة، ثم يداعب أحد الواقفين أو يغريه بشيء وهمي فيسمح له بالمرور وهكذا حتى يصل.. أما الأفضل فربما تدهسه الأقدام دون أن يشعر به أحد.

وفي الصحافة أيضاً كذلك.. سواء بالنسبة لعبور البوابة إلى عالمها للمرة الأولى أو بالنسبة للنشر فيها، وقد قلنا من قبل إن عملية الدخول الأولى تشهد صراعاً بين وساطات الكبار يفوز فيها بالطبع الأقوى نفوذاً أو الأكثر اتصالاً بمسئول التحرير، وكذلك بالنسبة للحصول على فرصة للنشر، هناك القوة والدهاء أو الاحتيال..

القوة تتمثل هنا في مدى قوة المحرر لا قوة وأهمية المادة الصحفية التي يكتبها، وقوة المحرر ترتبط بعوامل عديدة أهمها قوة علاقته بمسئول

التحرير ومدى نفوذه داخل الجريدة، فضلاً عن قوة المصدر الذى يغطى أخباره، وقوة المصدر فى الصحافة القومية على وجه التحديد لا ترتبط بكونه المصدر الأكثر دقة فى معلوماته أو صاحب التسريبات المهمة للصحفى، بل ترتبط فى الأساس بأهميته السياسية، وهكذا فإن المحرر الذى يغطى أخبار رئاسة الجمهورية أو وزارة الداخلية أو مجلس الشعب ليس كزميله المسئول عن تغطية أخبار وزارة البيئة أو هيئة الصرف الصحى «!»، فالأول يكون المكان الطبيعي لنشر ما يجلبه من «بيانات» صحفية أو تغطيات لمؤتمرات صحفية لمسئولين هو الصفحة الأولى، أما الثانى فإنه حتى لو حصل على أفراد مهم من مصدره فإن قلبه يظل معلقاً حتى صدور العدد الجديد من الجريدة لمعرفة ما إذا كان الخبر قد أبصر النور من الأساس أم دخل فى قائمة المؤجلات..... تلك هى القاعدة وماعدا ذلك استثناءات.

وغنى عن البيان أن المحرر الذى يعهد إليه بتغطية مصدر كبير يختلف بالطبع عن زميله الذى يحصل على مصدر فى الأساس بصعوبة، وهذا وذاك يختلفان أيضاً عن جيوش جرارة من الصحفيين تذخر بهم أقسام المعلومات والمكتبات والتصحيح اللغوى ربما يقضون فترة خدمتهم دون أن ينشر لهم بضعة أخبار، أو كما فى أقسام المتابعة الإخبارية التى ينحصر دور المحرر فيها فى أن يتلقى الأخبار من زملائه تليفونياً بطريقة «الإملاء» ثم يقدمها إلى المختص أو أن يقوم المحرر بتقطيع أوراق الأخبار الواردة على وكالة أنباء الشرق الأوسط لفرزها وتوجيهها نحو الأقسام المختصة! هذا بالنسبة لما يتعلق بمعيار القوة «قوة المحرر» أما بالنسبة لمعيار الدهاء «أو الاحتيال» الذى يسمح قانون الزحام لصاحبه بالمرور، فالواقع أن له طرقاً شتى تتنوع وتتعدد كما تتعدد الأعيب الذصابين وحيل المحتالين.

مثلاً يمكن أن يلعب المحرر على وتر الخوف داخل مسئول التحرير فيوهمه بأن مصدره الوزير الفلانى أو غيره اتصل به شخصياً وطلب منه بشكل خاص وعاجل أن يتم إبراز موضوع ما لأن ذلك مرتبط بسياسات عليا، وبالطبع يميل مسئول التحرير إلى تصديق ذلك «أو تمريره» لأنه يكون من قبيل الأخذ بالأحوط، فضلاً عن الحفاظ على صلة الود مع المحرر وإمكانية استخدام مصدره هذا «الذى يحدثه تليفونياً وبشكل مباشر» فى أى شىء مستقبلاً!

وللاحتيال أيضاً طرق أخرى عديدة للنشر فى الصحيفة لكنها جميعاً ترتبط بأن يكون المحرر خفيف الظل مع رؤسائه بما يجعل هناك بينه وبين مسئولى التحرير الأعلى قنوات متعددة للحوارات اللطيفة، ربما يصل بعضها إلى الحديث عن «الحشيش» أو أقراص «الفياجرا» والأودية المنشطة أو زجاجات الخمور التى تقوم الشرطة بتحريزها لبيعها بدون ترخيص أو.. أو.. وكل محرر وما يوجد به مصدره رهين^(١)!

تلك نظرة عامة على واقع النشر داخل الصحف القومية.. وأعتذر إذا كانت الصورة قد بدت حالكة السواد لكننى أؤكد فى المقابل أن هناك أحوال تشذ كثيراً عن هذه القواعد، ليس فقط من خلال ما أسميناه قبل قليل بـ«الأخطاء البشرية» بل لأن هذا الشذوذ نفسه هو من ضمن أصول اللعبة وقواعدها.. كيف؟!

الأصل أننا نعمل فى صحيفة، ومن الطبيعى أن تسعى هذه الصحيفة للحصول على انفردات وأن تبرز الأعمال الجيدة التى تقدم لها سواء كانت

(١) ليس المقصود هنا بالطبع أنه يتم نشر موضوع معين لمحرر ما فى مقابل تقديمه شىء من هذه «الهدايا».. فالامر لا يتم بهذا الشكل المباشر، لكن المهم كما ذكرت وجود علاقة «ودية» بين المحرر ومسئول التحرير بأى شكل من الأشكال، منها على سبيل المثال، أن يجلب مراسلو الصحيفة فى المحافظات الريفية لمسئولى التحرير شيئاً مما يوجد به الريف وأهله من الطيور والسمن البلدى والفطائر، مثلما يجلب مراسلو محافظات أخرى الكركديه والفول السودانى وغيرهما.. هذا يحدث!

جودتها على مستوى المعلومات أو الكتابة، وهذا يحدث بالفعل لكنه ليس الأساس بل هو بهدف استكمال الصورة، والتذكير دوماً بأن ما نمارسه هو الصحافة.. وتلك من ضمن قواعد المنظومة^(١)، فلا عجب إنن أن يجد القارئ ما يجذبه فى الصحيفة القومية، بل فى كل عدد منها ربما، للتأكيد دوماً على أنها مازالت صحيفة، لكن ذلك لا يلغى عدداً من القواعد الأخرى الحاكمة، ومنها ما عبر عنه زميل لنا بإحدى الصحف القومية بقاعدة PHD التى ترمز بالإنجليزية إلى الحصول على شهادة الدكتوراة لكنها لدى زميلنا اختصار لكلمات Pull him down أى «إجذبه لأسفل»! وتلك قاعدة مهمة يجرى تطبيقها أو على الأقل محاولة تطبيقها مع كل من يبرز فى الصحافة، سواء وفقاً لقواعد المنظومة أو من يحاول عابثاً الخروج على هذه القواعد!

ومن محصلة كل ذلك تعلمت وفهمت أن الخبر إذا ما أردت نشره بشكل سريع فإننى أحتال وأؤكد لمسئول التحرير أنه موزع وليس انفراداً «متوزع.. مش بتاعنا» أى أنه صادر فى بيان رسمى عن الجهة أو الهيئة التى أغطى أعمالها وبالتالي فمن المؤكد أنه سينشر فى الصحف المنافسة فى اليوم التالى، وإزاء الضعف المهنى وربما الشخصى لمسئول التحرير فإنه يفكر بقلق فيما يمكن أن يقوله لرئيس التحرير إذا ما اتهمه فى اليوم التالى بعدم نشر خبر نشرته جميع الصحف عندئذ يمكن أن أزاحم لأشغل مكاناً فى صفحة اليوم التالى، أما إذا فرحت بنفسى وبأدرت بالتأكيد لرئيسى على أننى أنفردت بالخبر فإن ذلك لا يعنى سوى أنه يمكن أن يظل مؤجلاً لعدة أيام. «ما هو بتاعنا خلاص»، ربما حتى يفقد قيمته أو تكون القضية التى يتعلق بها الخبر قد توارت خلف سحب قضايا أخرى فرضت نفسها فى سماء الصحافة.. باختصار فإن الخبر سيعتريه الصدا وحتى إذا نشر فإن الحماس داخل الصحفى لتابعة الموضوع يكون قد فتر، والجذوة

(١) سيتضح الامر أكثر بعد أن تقرأ قاعدة «كان» لاحقاً فى هذا الكتاب.

المشتعلة التي تلهب المحرر للجري وراء المعلومة تكون قد انطفأت بفعل شلال مياه بارد تم صبه فوقها.

حدث هذا معى ومع آخرين مرات عديدة.. فتعلمنا وفهمنا.. كما عرفنا أيضاً أنه لا ينبغي أو لا يجوز أن تظهر شخصية الصحفى فى الكتابة حتى إذا ما كان يُعد تحقيقاً متكاملأ حول قضية ما أو يكتب تغطية شاملة لحدث كبير.. وليس مجرد خبر.. «شاهدت.. رأيت.. قلت..» من أنت حتى تستخدم ضمير المتكلم؟! سؤال لم يقله أحد من مسئولى التحرير لنا يوماً لكن كل أفعالهم كانت تنطق به.. ليس مسموحاً - إلا للبعض ممن ذكرناهم أنفاً - أن يعرض رؤيته الشخصية حول قضية ما فى ضوء ما أجراه من لقاءات وحوارات مع مصادرهما، فقط ينقل كلام المصدر «يقول فلان...» ويضيف آخر، وما إلى ذلك من موضوعات القص واللصق التي تأتي بالطبع بلا روح فلا يتفاعل معها القارئ ويتوه وسط تلال الأقوال فيها، دون أن يخرج برؤية واضحة.

زميلنا الكاتب الساخر أبو العباس محمد كان أحد أفراد الكتيبة التي تناضل من أجل أن تنشر موضوعاتهم كما هي.. فقط ذلك هو الهدف.. وكان يعبر بشكل ضاحك لطيف عن أول ما يفعله «الدسك مان» وهو مسئول إعادة التحرير عادة، حيث يقوم هذا الأخير باديئ ندى بدء بقطع الورقة الأولى من الموضوع.. يتم ذلك بشكل عفوى روتينى لا واعى.. دون قراءتها عادة.. على الرغم من أن هذه الورقة الأولى «بعد العناوين» تكون هى ما يعبر به محرر الموضوع عن نفسه والزاوية التي اختارها كى يتناول قضيته منها.. باختصار، هذه الورقة تمثل شخصية الصحفى وكاتب نص.. ويضحك أبو العباس وهو يهتز بجسمه الممتلئ القصير قائلاً إنه أمسك بيد أحدهم يوماً ما قبل أن تقطع الورقة الأولى كالمعتاد قائلاً له: «أطوى على أيدك أبوسها يا شيخ سييها المرة دى»!

والحق أننا كثيراً ما نشرنا موضوعات على مساحات كبيرة وسمعنا كلمات الإطراء عليها من الزملاء، إلا أن داخلنا كان يغلى بسبب تغيير مدخل الموضوع أو حذف جملة.. ناهيك عن العناوين.. وفي بعض الأحيان «ولكن نادراً» يأتي التعديل على الموضوع ليضيف إليه ويحود أسلوبه بحق، وهنا فإننا كنا نحزن أيضاً ولكن حزن الخجلان من نفسه لأنه تم وضع اسمه على مادة صحفية مستواها يفوق مستواه، وقيمتها كنص لم يكن بمقدوره إدراكها.. لكننا نتعلم.. ولا نستنكف عن أن نضيف إلى معارفنا اللغوية والأسلوبية كل يوم شيئاً جديداً، مع كل سطر نقرأه في صحيفة أو كتاب، تلك مهنتنا ومتعتنا في أن^(١).

سعادتنا في أن نستنشق عبير الكلمات، ونرشف حلو العبارات والمعاني، نخزنها فتتفاعل بداخلنا مع ما سبقها حتى نصل إلى أنسب الأساليب وأقربها إليك يا سيدي.. أيها القارئ.. الذي معه وحوله يدور الكاتب.. حتى يلتقيا!

لا نستكبر على التعلم.. بل ننشده.. لكننا أيضاً نموت ونحيا مع كل جملة يقطعها «الدسك» لمجرد الاقتران أو الإضافة والحشو، بلا هدف واضح أو رؤية محددة، فذلك عمله وإننا ما قدم الموضوع كما هو إلى مسئول التحرير الأعلى، فإن ذلك قد يعنى أنه تكاسل عن إجراء تعديلات عليه، حتى إن بعضهم كان يقوم بقطع ورقة المقدمة وإعادة كتابتها بخطه كما هي دون تعديل، حتى يظهر دوره.. وأضحك حتى الثمالة عندما سمعت يوماً ما أحد مسئولى التحرير يقول لى «مشكوراً بالطبع» أن مقدمة الموضوع الذى تقدمت به للنشر هى غاية فى الروعة والجمال، وتدلل على حس صاحبها

(١) زميلتنا الصحفية الشابة يسرا الشرقاوى تقول بسخرية إن نشر موضوع ما للممرر وتلقيه عبارات الإطراء بعدها هو «أحدى متع الحياة القليلة الباقية»، وهى تشبه تطور الكتابة والأسلوب لدى الصحفي من موضوع إلى آخر بعملية نمو كائن حي، يكبر ويكتسب خبرات جديدة يوماً بعد يوم، وهو يتلقى تربيته وتعليمه، من خلال ما يقدمه له المحرر من «قيم» أسلوبية وتعبيرية عبر القراءات المتعددة والمتواصلة.

الرفيع وحسن اختياره للألفاظ والمعاني، قال ذلك في الوقت الذي لمحت فيه بريق دمعة تتلألأ في عينيه وهو ما جعلني أتأكد أن الموضوع سينشر كما هو.. وبعد ثلاثة أيام نشر الموضوع بالفعل.. بمقدمة أخرى تماماً!



وهذا مسئول تحرير شاب ينتمى إلى فئة المثقفين.. جمعتهنى به صداقة وحوارات حول الجرس الموسيقى المطلوب توافره فى الجملة لاسيما فى مقدمات الموضوعات وخواتيمها وإنما به يعلن لى فى إعجاب عن مفاجأته بأنه مازال هناك من يتحدث عن الجرس الموسيقى فى الكتابة ويحرص عليه.. هذا الصديق الشاب ألقى لى خاتمة تحقيق كبير أجرته مع زميلتى سماح منصور حول عودة ٨ بحارة مصريين كانت إسرائيل قد اعتقلتهم لمدة ١٠ أشهر بعد ضبطهم على متن الباخرة «كارين إيه» التى عثر بها على أسلحة قالت إسرائيل إنها كانت فى طريقها إلى السلطة الفلسطينية.. وبعد أن عرضنا حجم المعاناة الإنسانية التى تعرض لها البحارة فى السجون الإسرائيلية كتبت خاتمة لم تكن لتشغل سوى بضعة أسطر إضافية للموضوع.. لكن صديقنا رأى فى الغالب أنها لا تصلح فألقى بها، وألقى معها قطعة غالية من إحساسى بالموضوع بلا سبب.

كتبت... «وأخيراً، فقد عاد الغائب إلى وطنه، وعادت البسمة إلى الوجوه، وأذن الحزن بالرحيل، ورغم الخسائر والألم، النذل والهوان، فقد بقى للعائدين ما كسبوه، نعم لقد كسبوا.. فلقد أصبح كل منهم قادراً على أن يقص ويروى على أبنائه بالتفاصيل المذهلة من الحقائق والأحداث عن تلك الدولة الواقعة على حدودنا الشرقية ما يجعلهم مشبعين بحقيقة لن تتغير، قوية بداخلهم، راسخة فى عقولهم، وهى أننا ببساطة يجب أن نكرههم!».

تم حذف هذه السطور.. بلا سبب!



أقول كل ما سبق دون أن أنكر أنني حظيت بنصيب أحمد الله عليه من النشر لموضوعات لم يعيب بها قلم، حتى أصبحت شخصياً ذات يوم «دسك مان» أراجع موضوعات زملائي، أقيمها وأدخل تعديلات عليها، وأشهد الله على أنى كنت أحاول إرضاء ضميرى قدر الإمكان، لكن قواعد المنظومة كانت تعيدنى فى كثير من الأحيان إلى دورى الرئيسى كترس صغير وسط دواليب العمل الجبارة التى تدور فى اتجاه أهداف محددة، لا علاقة لها بك أو بى.

وقد أتاح لى هذا الدور أن أطلع على «أصول» ما يكتبه الزملاء، ولم يكن مفاجئاً لى أن أكتشف كل هذا الكم من الأخطاء الإملائية والجمل المقطوعة الأشبه بالثأثأة، والعبارات المشلولة العاجزة عن توصيل معنى واضح.. لا يمكن أن يتخيل المرء خارج هذه المنظومة أن هؤلاء هم نجوم الصحافة والقلم.. وفى المقابل هناك أيضاً آخرون تجذبك أقلامهم من سطرها الأول، ولك أن تعجب إننا ما علمت أن نسبة ليست صغيرة من هؤلاء من شباب الصحفيين. ربما تنقص الخبرة، أو يفقد الصقل، لكن الأساس المهنى - المتمثل فى تلك الشرارة الأولى التى تشعل جذوة الصحافة - موجود حتى بداخلهم.. لكن نصيحتى لهم دوماً كانت هى التحلى بالصبر، لأن الطريق طويل، وتضاريسه شديدة الوعورة، لا دليل به ولا قائد، لا معلم ولا أستاذ.. والصبر مفتاح الفرج.



وإنما كانت تلك هى أهم معايير النشر ومحدداته فى صحافتنا القومية فإن الصحافة الحزبية والمستقلة تحفل بمعايير أخرى بعضها يتناقض مع المعايير التى ذكرناها لا لأنه يستند إلى أسس موضوعية أو مهنية ولكن بفعل اختلاف التوجه والطبيعة.. ونوع الأدوار التى يسمح بها النظام لكل طرف.

وقد أمكن لنا - نحن أبناء هذا الجيل - أن نطلع على هذه المعايير عندما لجأنا أخيراً إلى هذه الصحافة على أمل أن «نكتب».. ففي الصحافة القومية وبعد محاولات شتى أدركنا أن الأمر ليس سهلاً لاسيما أنه وفقاً لقوانين الزحام أيضاً فإنه لا بد من أن يظل كل محرر داخل القسم الذى يعمل به، حيث أصبحت طلبات الانتقال بين الأقسام هى من المحظورات، التى ينظر إليها على أنها نوع من محاولة الهروب من اعتقال، لا رغبة فى الكتابة فى مجال آخر.

فى ذلك الوقت كانت الصحف المستقلة قد بدأت فى الانتشار بشكل واضح، وهو ما أنبأ بإمكانية الوصول إلى حل فيما يتعلق بمشكلة الزحام على الأقل فى الصحافة القومية، لكن ظهور هذه الصحف جاء مشمولاً بإشكالياته الخاصة الجديدة، لعل أبرزها - من وجهة نظرنا - هو نمط ملكية هذه الصحف، إذ تجد أن عدداً كبيراً منها جاء مملوكاً لرجال أعمال، وذلك ليس سبباً فى حد ذاته، لكن المفاجأة أن هؤلاء لم يكن لهم قبل افتتاحهم هذه الصحف أى أدوار تُذكر فى ميدان العمل الاجتماعى أو الإصلاحى، بل إن أسماءهم لم تقترن يوماً بقضية عامة نذروا أنفسهم للدفاع عنها، أو موقف سياسى جاهدوا فى سبيل إعلانه لأن ذلك ببساطة ليس دورهم، فهم فقط رجال أعمال.. فما علاقتهم بالصحافة إذن؟!

السؤال هنا ضرورة حتمية، لا رفاهية، فإذا كان مفهوماً أن تدافع الصحف القومية عن سياسات النظام باعتبارها مملوكة للمجلس الأعلى للصحافة، أى الدولة بشكل أو بآخر، فإن ما يحتاج إلى تفسير فيما يتعلق بالصحافة المستقلة هو العائد الذى يجنيه رجل الأعمال مالك الصحيفة من صحيفته.. لاسيما فى ظل أمرين لا نظن وجود خلاف بشأنهما، أولهما أن الصحافة ليست مشروعاً مربحاً مادياً إلى حد كبير، بل لعل الأرباح التى

يمكن أن تدرها الصحيفة المستقلة - من خلال الإعلانات بها - لا تمثل فى أحسن حالاتها سوى معشار الأرباح التى تدرها أعمال تجارية واستثمارية أخرى كثيرة من بينها المجالات التى يعمل فيها نفس هؤلاء الذين خاضوا غمار الصحافة المستقلة وأنشأوا صحفهم.

والأمر الثانى أنه ليس من المنطقى أو المقبول أن نفترض عدم وجود هدف محدد لملاك الصحف الجدد من وراء إنشاء صحفهم، لاسيما أننا نتحدث هنا عن رجال أعمال ناجحين لا ينفقون قرشاً إلا بعد معرفة القيمة التى سيعود بها! فما هو الهدف من إنشاء هذه الصحف إذن؟! تلك إشكالية مهمة عجز بعض مسئولى التحرير فى هذه الصحف ذاتها عن الوصول إلى أفكار محددة ومقنعة حولها!

عندما تسألهم.. فإنهم جميعاً يكتفون بالحديث عن السياسات التحريرية المعلنة داخل هذه الصحف وكلها تدور حول معايير الليبرالية وحرية النشر فى مختلف الاتجاهات، لكن لا أحد يقدم لك إجابة شافية حول علاقة رجل الأعمال مالك الصحيفة بالليبرالية والتعددية الفكرية من الأساس، وما هو العائد المادى للموس الذى سيعود عليه من وراء كل ذلك، إلا إذا كنا نتحدث عن عوائد أخرى معنوية..

موافق!

لكن ما هى؟!!

اكتشفها حتى نستطيع أن نقرأ الرسالة الإعلامية التى توجهها فى ضوءها.. أحد العاملين فى هذه الصحف من مسئولى التحرير قال لى رداً على سؤال عما يستفيد به فلان بك من صحيفته كل صباح لاسيما فى ظل عدم وفرة الإعلانات بها كما هو واضح.. إن الاستفادة هى أن يتصل مسئول كبير بجهة سيادية مثلاً فى الصباح ليعلق على «مانشيت» العدد

بالإشادة أو الرفض.. ذلك مكسب في حد ذاته.. أى أن صاحبنا إنما يتحدث عن... النفوذ^(١)! لكن ذلك فى حد ذاته يفتح أبواباً لإشكاليات أخرى عديدة تتعلق بما ينتشر فى هذه الصحف من مواد، إذ أنه لو صح أن النفوذ واستخدام الصحيفة كذراع إعلامية هما الهدف من الصحيفة فإن ذلك يفتح الباب أمام إمكانية عقد صفقات مشبوهة من خلال الصحيفة عبر نشر مواد بعينها أو شن حملات أو إيقاف نشر مواد أخرى.. وكل ذلك لا علاقة له بحرية النشر والصحافة التى تتنافس الصحف المستقلة فى إعلان أن كلاً منها الأفضل فى هذا المجال.

وقد أعلن بالفعل رجال أعمال عن أنهم تعرضوا لعمليات ابتزاز من جانب بعض الصحف كى يوجهوا إعلاناتهم - أى أموالهم - إليها للتوقف عن نشر مواد بعينها ضدهم.. كما أن لدينا من المعلومات ما يؤكد أن رجال أعمال بعينهم اعتادوا توجيه حصص من ميزانياتهم الإعلانية إلى صحف بعينها، وليس مصادفة أن تخلو هذه الصحف ذاتها من أى حرف يسىء إلى هؤلاء المعلنين، فى الوقت الذى تذخر فيه بحملات صحفية ترتدى ثياب الوطنية والدفاع عن الشرف ضد آخرين، بل إن عدداً كبيراً من رجال الأعمال فى مجالات بعينها يستحيل أن يعرف المواطن العادى أسماءهم من الأساس، فذلك هو طلبهم... أن يبقوا بعيداً فى الظل، حتى يواصلوا أعمالهم بعيداً عن تقلبات السياسة وعلاقة المال بالسلطة، وقد أجيبوا إلى طلباتهم البسيطة، لأنهم يدفعون.. مقابل الإعلان بالطبع!

الأستاذ محمد حسنين هيكل يتحدث عن أنماط الملكية فى الصحف فيقول إن الملكية العامة للجرائد خطأ، والملكية الفردية كذلك خطأ، وهو يضيف

(١) أحد الزملاء شبه الصحيفة المستقلة فى يد مالكا بحيازة السلاح لدى صاحبه، إذ أن مجرد وجود هذا السلاح وظهوره أمام الآخرين من شأنه أن يحمى صاحبه من أى اعتداء حتى لو لم يستخدم هذا السلاح.. ولا مرة واحدة!! أعجبنى التشبيه.. ومنطقه.. فما رأيك أنت؟!

قائلاً: إنه على المستوى الشخصى معجب جداً بروبرت ميردوخ (الملياردير الأسترالى الأصل الأمريكى الجنسية الشهير بملكيتته للصحف) لكنه ليس موافقاً على الطريقة التى تدار بها جرائده، والأستاذان هيكلمعجب أيضاً بمجموعة «التليجراف» البريطانىة والعاملين بها لكنه يستدرك قائلاً إن الملكية الفردية للصحف تحتاج إلى مناقشة.

ويدخل الأستاذ هيكلم فى صلب الموضوع فيقول إنه بخلاف اللورد طمسون فى «التايمز» وكافرنهام فى «الواشنطن بوست» لم يشاهد ولم يعرف أصحاب صحف لم يتدخلوا فى السياسة التحريرية لها، وهو يطالب بمجلس أمناء فى الصحف المملوكة لرأس المال الخاص ليكون بمثابة طبقة عازلة بين الملاك والتحرير، كما فى «التايمز»^(١).

ولا بد هنا من أن نرصد ملمحاً آخر فى بعض هذه الصحف المستقلة يرتبط أيضاً بمعايير النشر فيها وهو ما يمكن تسميته بـ«الشلالية» حيث تجد أن صحفياً معيناً اعتاد أن يسطح معه فى كل جريدة يرأس تحريرها فريقاً صحفياً مكوناً من صحفيين متخصصين فى معظم المجالات، ولكن لا بد أن يكون من بين هذه المجالات بالطبع الاقتصاد وقطاع المال والأعمال.

ويزداد الأمر غموضاً على غموض، ويغوص المرء فى بحار من الحيرة والاضطراب عندما يقرأ لكاتب بارز فى هذه الصحف مثل بلال فضل مقالات نارية ضد النظام والحكومة، يسخر فيها مما يعانىه الشعب المصرى من سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية وحتى النفسية، ثم يجد صاحب هذا الاسم نفسه هو مؤلف عدد من الأفلام الغنية عن البيان مثل «صايح بحر» و«حاحا وتفاحة» و«بلطية العايمة»... لكن هذه نقرة وتلك أخرى لاسيما أن أحد الصحفيين العاملين فى الحقل الفنى أخبرنى بأن بلالاً لو لم يحصل على مبلغ يقدر بعشرات الألوف عن

(١) جريدة الأسبوع ٢٠٠٦/٥/١٥ من ندوة هيكلم فى نقابة الصحفيين.

السيناريو الذى يكتبه فهو «مايشتغلهاش»، وعندما سألت محدثى عن تفسير لهذا التناقض قال لى إنها متطلبات السوق^(١)!

وعندما كان «العدلان»^(٢) حمودة وإمام صديقين، فإن الصحف التى كان يرأس الأول تحريرها كانت تعتبر الثانى نهماً أو حداً وفناناً لكل العرب، ولكن بعد أن اختلف الاثنان بشكل معن، أصبح عادل إمام فى نظر الكاتب محمد الباز «أحد أبناء حمودة» فناناً يتناقض مع نفسه ومع ما يقدمه من أعمال والدليل أن ابنته تزوجت من نجل أحد القياديين فى جماعة الإخوان وهم الذين كان يهاجمهم فى معظم أفلامه.

المنظومة الصحفية التى تحكم الصحافة المستقلة تسمح بكل ذلك ولا تمنع، وتسمح أيضاً فى كثير من الأحيان بالربط بشكل مباشر بين رئيس الجمهورية وبين خبر القبض على موظف صغير فى هيئة حكومية لحصوله على رشوة باعتبار أن فساد الثانى امتداد للأول.. وهو ربط ساذج وسطحي وسخيف، يحمل من الادعاء والمبالغة أكثر مما يحمل من الأمانة والموضوعية، لكن تلك هى سياسة التحرير فى بعض هذه الصحف، وعندما يكتب محرر صغير خبراً أو موضوعاً ينتقد فيه واقعة محددة فى مديرية التربية والتعليم بالفيوم على سبيل المثال فإن مسئول التحرير يطلب منه بشكل مباشر أن يربط ذلك بسياسة التعليم فى مصر فى ظل نظام مبارك.. فالهم هو العناوين الرئيسية التى «تبيع» الجريدة!

فى ضوء ذلك.. لم يكن ممكناً أن تصبح هذه الصحافة هى الواحة التى يمكن أن يستظل فيها الهاربون من الزحام فى الصحف القومية وسياساتها التحريرية.. فلكل منظومته التى تحكمه وإشكالياته التى تكتمه.. إذن فأين المفر؟ وكيف النجاة؟!



(١) محدثى حدد لى المبلغ الذى يحصل عليه بلال لكننى أتخفظ على ذكره، لعدم التيقن.

(٢) الكاتب الصحفى عادل حمودة والممثل عادل إمام.

المفر إلى هنا يا صديقى.. والنجاة طوقها الكتابة.. الاستمرار فى الكتابة.. ترى هل علمت الآن بعد كل هذه الإطالة.. لماذا يأتى هذا الكتاب؟ لقد قررت أن أنشئ صحيفتى الخاصة.. سأكون المحرر ومسئول التحرير معاً.. سأكتب، ولن يعدل لى أحد حرفاً، سأجمع ما لدى من موضوعات ومواد صحفية عجزت عن نشرها فى حينها فى الصحافة القومية والمستقلة لأسباب مختلفة، احتفظت ببعض هذه الموضوعات - وليتنى حفظت الكل - مما قد يعد وثائق كاشفة لهامش الحرية المتاح فى الصحافة المصرية خلال السنوات العشر الأخيرة.. سأنشر هذه الموضوعات بصورتها الصحفية التى قُدمت بها.. العناوين والمقدمة والتفاصيل.. سأقول ما لدى.. بأسلوبى.. فى صحيفتى «أشتباك».

لن أتسول لنشر موضوعاتى.. وسأظل أكتب.. ضميرى هو رقيبى.. لا سياسة تحريرية تحكمنى ولا محاذير تعوقنى.. سأقول رأى وأعرض وجهات نظرى..

وبيبك وبينى يا صديقى حوار على الورق
أقنعك أو ترفضنى.. أمتعك أو تمزقنى.. ذلك رهن بنا أنت وأنا..
ولن أكون محايداً.. أكرر.. لن أكون محايداً.. فالحياد المزعوم فى الصحافة.. وهم كبير.. وذلك موضوع آخر تتحدث عنه الصفحات المقبلة..

الصفحة الأولى

العنقاء والضول والحياد الصفي

لستُ أحداً حتى أنظُر للصحافة..

لكن التنظير للصحافة والإعلام أيضاً ليس سهلاً على أحد!

لاسيما فى ظل كون الدراسات العلمية حول الاتصال الجماهيرى كعلم مستقل لم تبدأ سوى فى سبعينيات القرن الماضى، وقبلها كان ينظر للاتصال كأحد فروع علم الاجتماع.. وفى ظل تداخل الحدود الفاصلة إلى حد كبير بين العلم والفن فيما يتعلق بممارسة عملية الاتصال ذاتها وألياتها المختلفة.. فى ظل هذا وذاك وغيرهما.. يصبح من الطبيعى أن نقر بصحة كلمات أستاذ الإعلام الدكتور عبداللطيف حمزة، حيث يقول إن رُب كتاب يؤلف فى الفن الصحفى هذا العام يصبح شيئاً قديماً فى ذاته بعد أعوام^(١)! لكننى من موقع الممارس للمهنة على مدى سنوات أستطيع أن أقول ما لى، مرحباً بالمناقشة حوله راجياً فى الوقت ذاته أن تتسع الصدور لما سأقول. أريد أن أتحدث عن الحياد فى الصحافة، أو بالأحرى الحياد الكامل.. فعلى الرغم من أن أولى دروس علم الاتصال الجماهيرى تؤكد أن «الخبر» الذى تقدمه وسيلة الإعلام - أى وسيلة إعلام - يجب أن يكون محايداً، متضمناً المعلومات وحسب لا الرأى حولها، إلا أننى أقول بملء الفم.. أن الحياد الكامل فى الصحافة.. وهم كامل! وأن الحياد الصحفى ما هو إلا واحد من المستحيلات الثلاثة التى تضم العنقاء والغول.. وليس من بينها بالطبع الخل الوفى!

وقبل أن أستعرض أدلتى على ذلك من واقع ممارستى هذه المهنة ومتابعة تطوراتها والقراءة والاطلاع حولها.. فإننى أبدأ هنا بنشر أول موضوعات صحيفتى «أشتباك» وربما نجد فيه طرف الخيط الذى يمكن أن نتبعه فيوصلنا إلى ما نريد حول.. الحياد الصحفى.

(١) فاروق أبوزيد، فن الكتابة الصحفية - ص٦، الطبعة الرابعة ١٩٩٠، عالم الكتب.

الدكتور عبدالسلام المسدي هو عالم تونسي في مجال اللسانيات وعضو
المجامع العلمية للغة العربية في كل من تونس ودمشق وطرابلس وبغداد،
وسبق أن شغل منصب وزير التعليم العالي في تونس.. اهتم في دراساته
المتعددة بعلوم اللغة والنقد الأدبي وتحليل الخطاب السياسي على مدار أكثر
من ٣٠ عاماً منذ أن صدر كتابه الأول عام ١٩٧٧ «الأسلوبية والأسلوب»
وحتى صدور كتابه الأخير «السياسة وسلطة اللغة» عام ٢٠٠٧، والذي نبدأ
منه رحلتنا.

يقول الدكتور المسدي: «إن اللغة في الوجود أداة مطلقة، وهي في
السياسة قيمة مقيدة، ولكنها في الإعلام وظيفة متحركة. وتجرى العادة بأن
الناس يهتمون بالحدث السياسي دون أن ينتبهوا ملياً للصياغة التي نحكى
بها تفاصيل الحدث، وبذلك تراهم يطابقون بين الحدث السياسي والخبر
السياسي... لكان رسالة الإبلاغ واحدة لا تصدر إلا عن أداء واحد، أو كأنما
الخبر هو الخبر مهما تنوعت صيغته أو تلوّنت تجلياته، ومن وراء ذلك كان
الإخبار عن الحدث السياسي فعل في مطلق البراءة، بحيث لا تنحسر فيه
مقاصد صانعه حين يصنعه»^(١).

التقيت بالدكتور المسدي في القاهرة في شهر فبراير ٢٠٠٧ بعد صدور
كتابه «السياسة وسلطة اللغة» مباشرة ودار بيننا حوار، أظنه مهماً، أو
استطيع على الأقل أن أقول إنني استفدت منه شخصياً، وعبثاً حاولت أن
أفيد معي القراء بنشره صحفياً، إلا أن قوانين الزحام داخل الصحافة
القومية لم تسمح بتمرير الموضوع مع اعتراف أحد مسئولى النشر
العديدين الذين حاولت معهم بقيمة الدكتور عبدالسلام المسدي وقامته^(٢).

(١) عبدالسلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، ص ٩، ط ١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧.
(٢) نفس هذا المسئول كان يلح عليّ حتى أتابع تطورات تحقيقات النيابة الإدارية في حادث احتراق قصر
ثقافة بنى سويف ومصرع عدد من المثقفين، وكان ينشر لي بشكل شبه دوري كل تطورات الموضوع الذي
تضمن إدانة كبيرة لمنظومة العمل في وزارة الثقافة بقيادة الوزير فاروق حسني.. ولم أفهم حتى الآن سر
اتساع صدر هذا المسئول والمساحة التحريرية التي يشرف عليها لهذه القضية بالذات!

حول الكتاب بدأ الدكتور المسدي حديثه فقال إنه حتى نضع الأمور فى نصابها بالنسبة للقارئ الكريم فإننا يمكن هنا أن نذكر ببعض الأشياء، أولاً السياسة وعلم السياسة له أهله واختصاصاته، لكن المثقف العربى اليوم مدعوٌ إلى أن يكون مثقفاً ملتزماً أو مثقفاً نقدياً وعضوياً، حيث لا يمكنه أن يتمتع بالبذخ فى برجه العاجى المعرفى، وسبق أن أصدرت كتاباً فى القاهرة حول العولمة والعولمة المضادة، وكان نوعاً من حث الهمم على الانتباه يومها منذ ٨ سنوات إلى أن العولمة السياسية والاقتصادية والتجارية لا بد أنها ستجرُّ عولمة ثقافية، ونبهنا عندئذ على أن العرب عليهم أن يحتاطوا لهذه النسقية الثقافية الزاحفة، كما سبق أن أصدرت فى تونس كتاباً بعنوان «العرب والسياسة» عام ٢٠٠٠م تحدثت فيه عما يمكن أن تكون عليه حال العرب فى لحظة الانتقال من الفية لأخرى، ومن قرن إلى قرن.

وما أتحدث عنه فى كتابى الجديد «السياسة وسلطة اللغة» هو أن المثقف بغض النظر عن اختصاصه يمكن أن يتناول الشأن السياسى كالتزام، كما إن عالم اللغة يمكن أن يعكف على الخطاب السياسى لتحليله بصفة علمية بالبحث فى مكوناته الدلالية، الفاظه وقاموسه الخاص وغير ذلك، أما البحث فى السياسة من خلال وعى لغوى فهذا هو المنفقود إلى حد ما، بل أكاد أجزم أنه على الساحة المعرفية جرت العادة بأن يتناول علماء اللغة المختصون الخطاب السياسى إما بعدم إلمام بحديثات السياسة أو بزهد فى المكونات العلمية لعلم اللغة، ولذا فإن المجال الجديد الذى تحدثت عنه فى كتابى هو أن يتناول المتخصص فى اللغة والمستكشف لقوانينها الداخلية الخطاب السياسى ولكن بوعى سياسى تام وإدراك لخفيات السياسة أيضاً.

■ قلت للدكتور المسدي: لقد دعوت إلى فك أسر اللغة من السياسة وكشف مكر السياسيين وفي الوقت نفسه دعوت إلى تنبيه هؤلاء السياسيين إلى أهمية سلاح اللغة في أيديهم في العلاقات أو في الحروب الدولية... كيف يستوى الأمران؟ ألا ترى أن السياسيين العرب بالتحديد سوف يستخدمون هذا السلاح نحو الداخل في الأساس؟

- هناك مستويان، أولاً ما نلاحظه على مستوى السياسة العالمية وأن الخطاب السياسي أصبح سلاحاً يُعد بتقنيات علمية، فكبار السياسة في العالم قبل أن يدلوا بأي تصريح صحفى يوكلون الأمر إلى ورشات مكونة من عدة خبراء بعضهم في علم اللغة وبعضهم في علوم النفس والاجتماع والإعلام وبعضهم في السياسة، وذلك حتى يقوموا بتهيئة، لا الفكرة، وإنما الصيغة، أو العبارة والألفاظ التي ينطق بها السياسي، وعندما يفعل ذلك فإنه يكون على بيّنة من وقعها وتأثيرها. وما نلاحظه أن الوعي العربى غائب عن هذه القضية فى الساحة الدولية.

وما نلاحظه أيضاً أن جموع العرب المتلقين للخبر السياسى العالمى يستشعرون بشيء من الغموض بأن هناك شيئاً ما يدور فى اللغة لكنهم عاجزون عن أن يفككوا أسراره أو يفوضوا شفرته. والملاحظ أيضاً أن ساستنا بصفة عامة حتى وإن كانوا يتابعون الطبخة اللغوية الدولية فإنهم لم يرتقوا بعد إلى مستوى إعداد الطبخة اللغوية المناسبة، وليست لديهم ذهنية العكوف عن التوضيب اللغوى على مستوى الصياغة.

هذه واحدة.. والثانية هى أن المثقف مدعوٌ إلى أن ينبه جمهور الناس إلى أسرار اللعبة اللغوية الإعلامية الكونية، ومن واجبه أيضاً أن ينبه على خطر استخدام اللغة كسلاح للدس النفسى سواء جاء هذا الخطاب من أنظمتة أو من الأنظمة الخارجية. ونكاد نحزم بأن الطريق العربى نحو الديمقراطية

والذى هو طريق طويل لا بد أن يبدأ بهذا الوعى، أى أن يكون لنا وعى بأسرار الخطاب السياسى، حتى نستيقظ تدريجياً نحو الوعى الشامل الذى يوصلنا إلى الديمقراطية كاملة.

■ هذا هو دور المثقف؟

- من المفروض أن يكون هذا دوراً أساسياً من أدوار المثقف العضوى الذى يؤمن برسالته فى المجتمع والذى يريد أن يكون فاعلاً وحاضراً فى الساحة، وبالتالي ينطبق عليه عندئذ ما كان يقوله الرجل العظيم طه حسين «قادة الفكر» فالفكر ليس بذخاً أو ترفاً بل قيادة وإدارة ومسئولية.

■ نعم.. فى مواجهة كل هذه الأساليب العلمية وإدارة الخطاب السياسى سواء لسياسة الدول الخارجية أو سياستنا الذين بدأوا يفكرون أو مطلعون كما ذكرتم على هذه الأساليب.. هل الوعى الذاتى للجمهور بمفرده قادر على مواجهة كل هذا، وهل المواطن العربى وعيه كاف ليكون هو حائط الصد أمام كل هذا الاستهداف الذهنى؟

- المواطن العربى مواطن شغوف باللغة وهذا من تراثه وتكوينه لكنه يعيش إشكاليين، الأول أن تداوله للخطاب السياسى وحديثه عنه وحواره مع سياسته لا يدور بالعربية الفصحى الراقية وإنما يدور بالعامية فى أغلب الأحيان والفجوة بين العاميات واللغة العربية الفصحى ما انفكت تكبر وهذا يساهم فى تغييب الوعى من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المدرسة الكبرى الأساسية فى حقن الوعى الجماعى هى مدرسة الإعلام، لكن أجهزتنا ووسائلنا الإعلامية وفضائياتنا كصحافتنا هى فى حد ذاتها أقل مستوى من الوضع العالمى الدولى المطلوب، ثم إنها بحكم الأوضاع السياسية والخوف على الانفلات الجماهيرى تنقيد بقيود مُشَطَّة وتحصن نفسها فى أسر الخطاب المتوازن المعتدل الذى تضيع منه فاعليته، فهذان السببان يؤكدان غياب الوعى ويعملان على استمرار هذا الغياب لدى المواطن العربى.

ولو أننا بدأنا فى مستوى النخبة ثم الكتابة وهكذا فى تبصرة الناس فسيتبصرون، خذ مثلاً على ذلك العربى عندما يتلقى الخبر يبقى له شعور غامض، ماذا قيل عن رجل حمل متفجرات فى سيارة وذهب بها نحو هدف وفجرها وتفجر معها، يأتى هنا السؤال بأى لفظ نتحدث عن هذا الإنسان.. وهنا تأتى من وراء كل لفظة اختيارات سياسية، هل هو انتحارى أم «كاميكان» كما يقول البعض.. هل هو استشهادى؟ هل هو فدائى؟ هل هو إرهابى؟ هذه البدائل اللغوية تخفى وراءها مواقف وخيارات سياسية، طبعاً المشاهد العربى عندما يصغى وأذنه لاغيتها إلى حد ما، له وعى غامض لكن وسائلنا الإعلامية ليست واقفة - بصراحة - على المسألة اللغوية، وإلا فمن الضرورى أن.....

■ أم أنها تتآمر مع السياسيين يا دكتور؟

- لنكن منصفين، لو أردنا الدخول فى هذه المسألة يتحتم علينا أن نفصل بين شيئين، هناك أجهزة إعلامية رسمية تابعة للأنظمة والحكومات، وهناك أجهزة إعلامية من القطاع الخاص. وعندما أنظر فى قناة فضائية رسمية أقدر هامش المناورة الضيق الذى تشتغل فيه بحكم أنها صوت رسمى، لكن عندما أنظر فى فضائية من القطاع الخاص وليست ملزمة مبدئياً بأى خيار رسمى أو أنها أحياناً لا تبث من الأرض التى ينتمى إليها أصحابها وإنما تبث فى عواصم ديمقراطية غربية، هنا بوسعى أن أرسل الحكم الذى أشاء وأقيم التقييم المعيارى وأقول هل هى متواطئة أم أنها ترضخ لتمويلات معينة أم أنها قد باعت ضميرها لأى جهة أخرى من الجهات، فهذه الأسئلة، أى أسئلة الحكم المعيارى السياسى تأتى بعد أن نُفصل بين أجهزة الإعلام. أنا مبدئياً كمثقف أكتب فى هذا المجال الجديد بكتابة علمية وأؤجل هذا الحكم المعيارى إلى كتابة أخرى يمكن أن أكتبها فتكون من باب الخطاب

النضالى لكننى فى كتابى هذا تحرييت أن أصف الأشياء وأشخصها وبطبيعة الحال، تشخيصى لها يتضمن موقفاً ولكن لا أريد أن أزج بنفسى فى معيار من المعايير لكننى أقول إننى أفترض سلفاً أن كما كبيراً من الغفلة أو إن شئنا حتى لا نرح العواطف أن كما وأفرأ من الغباء السياسى يسود أجهزتنا الإعلامية، وتحت غطاء الاستغفال السياسى والاستغباء السياسى يتم تمرير أشياء كثيرة ناسفة وخطيرة وتمهد لمصالح الأخر أكثر مما تهين لمصالحنا نحن.

■ فى ضوء هذا الكلام وفى ضوء كتاب سيادتكم بدأ لى انطباع معين.. هل تريد أن تقول إن حرية الإعلام هى وهم أو هى مجرد حرية انتشار وسائل الإعلام ربما؟

– اليوم فى مجال البحوث اللغوية المتقدمة جداً بدأ العلماء يراجعون بعض القضايا، ومن أهم هذه القضايا التى تم الحسم فيها فى السنوات الأخيرة «وهى تعد ثورة فى المجال المعرفى» ذلك الاستكشاف الجديد المتمثل فى أنه من المتعذر على وجه الإطلاق أن تكون اللغة بريئة، وبالتالي فليس فى وسع الإنسان أن يكتب كتابة موضوعية والتى كان يقال لها يوماً ما إنها درجة الصفر من الكتابة أى درجة الحيادية الكاملة..

■ أنا شخصياً مقتنع بهذا؟

– بالتأكيد، فكل كلمة نستعملها وكل كلام نرسله يمثل لدى صاحبه موقعاً من هذه الدلالة.

■ نعم فكره وثقافته ورأيه.

– ويمثل أيضاً اختياراً.

■ نعم.. اختيار.

– ولذا فالحقيقة العلمية الجديدة تقول بأنك لا تستطيع أن تتكلم اللغة إلا بعد أن تتموقع داخلها أى بأنك تتخذ موقعاً داخل الخطاب، فهذا التموضع

أو التموّج هو الذى يعنى بأنك بالعبارة ذاتها قد التزمت بموقف من أطراف التواصل، ولذلك إذا عدنا إلى القضية المطروحة وهى الموضوعية المطلقة أو الحرية المطلقة نقول إن هذه أوهاج، وخير لنا الآن أن نتحدث عن أن اللغة ملزمة وأن الذى يتحدث إنما يتحدث بوعى بأن اللغة ملزمة، وأن القضية الكلاسيكية المعروفة عندما يحاسب الإنسان على ما قاله فيرد قائلاً: «إنى لم أقصد»، فهذه العبارة لم يعد لها مسوغ فى مستوى المعرفة، فالذى يتحدث وينطق كلاماً عليه أن يستشعر وأن يدرك كل مضامينه وكل ما فيه من قابلية للتأويل.

وهكذا إن.. فاللغة لا يمكن أن تكون بريئة متجردة من موقف ما.. واللغة لا يمكن أن نتحدث بها دون أن نأخذ موضعاً من المواضع داخل الخطاب... ذلك لأننا نفكر باللغة، فهى ليست وعاء للفكر كما يقولون، بل هى فكر بذاته، لكل لفظ واشتقاق فيها دلالاته الخاصة التى يستدعيها الذهن فوراً إذا ما نُكر هذا اللفظ أو ذلك الاشتقاق، فى عملية شديدة التعقيد لكنها أيضاً شديدة الوضوح فى دلالتها على أن اللفظ هو فى الأساس فكرة.

بعد كل هذا وذاك كيف يروم لقائل أن يقول إن الصحافة يمكن أن تكون محايدة.. حتى على مستوى الخبر؟ ولمن يقول إن الخبر يجب أن يقتصر على ذكر الحقائق والمعلومات المجردة نرد عليه بتأكيد أن الكيفية التى تذكر بها هذه الحقائق والمعلومات تخرج بها عن دائرة الموضوعية والحياد الكاملين، فهناك دائماً الحدث الذى يقع وهناك «الوعاء» الذى ننقل فيه الحدث إلى القارئ، هذا الوعاء هو الخبر، والحدث لا يمكن أن يكون له شكل واحد من الأوعية التى تنقله، أى لا شكل محدد للخبر الذى يروى الحدث، يتدخل فى تحديد هذا الشكل شخصية ورؤية وثقافة محرر الخبر.

وإذا كان المثال الذى ضربه الدكتور المسدى فى حوارهِ حول الفوارق بين تسميات «الاستشهادى والانتحارى والفدائى...» من الأمثلة الشائعة الواضحة على ما نقول، فإننا نضيف أن الألفاظ المختلفة التى نعبر بها عن تصريح صحفى ما على سبيل المثال، إنما تعكس دلالات مختلفة من حيث وقعها وتأثيرها فى نفس القارئ أو المتلقى مثل الفارق بين «أكد وكشف وصرح وأعلن وأوضح وأشار وذكر وقال...» فضلاً عن «زعم وأدعى و...» ليس ذلك فحسب، لكن اختيار العناوين والمقدمات وتحديد تسلسل المعلومات فى الأخبار أو التصريحات كل ذلك يحمل وجهة نظر مقدم الرسالة الإعلامية أياً كانت طبيعتها.

دائماً هناك حدث، وهناك صحفى ينقل هذا الحدث، وكلٌ يفعل ذلك بطريقته، ووفقاً لرؤيته.

فى المؤتمرات الصحفية لكبار المسؤولين، على سبيل المثال يتحدث المسئول طويلاً ويجيب عن أسئلة عديدة، فمن الذى يحدد أهم وأبرز ما قال؟! من يقطع أجزاء من تصريحاته ليضمناها عناوين التغطية؟ ومن الذى يقطع أجزاء أخرى ليلقيها دون أدنى إشارة إليها؟ هناك دائماً صحفى «من البشر» يفعل كل ذلك.

إن الكتابة - بما فى ذلك كتابة الخبر أو نقل الحدث - هى فعل بشرى بامتياز يختلف من حالة لأخرى، إذ ليس هناك جهاز حاسوب «كمبيوتر» يمكنك أن تدخل إليه المادة التى تريد صياغتها ليتولى هو بنفسه ذلك عوضاً عنك ثم يخرج لك الصياغة المناسبة الوحيدة، وحتى إن وجد ذلك الجهاز فإن الصياغة تظل أيضاً فعلاً بشرياً فى ضوء سؤال مهم حول شخص من قام بإدخال قواعد البيانات داخل الجهاز وتغذيته بالمعلومات التى تولى على أساسها إخراج الصياغة الصحفية المناسبة!

أسئلة طويلة وعديدة حول حجم المساحات التى تشغلها كل مادة صحفية والتحليلات حولها والتعليقات عليها سواء كان ذلك فى الصحيفة أو الإذاعة أو القناة التليفزيونية.. إجابات هذه الأسئلة كلها إنما ترتبط بكون الرسالة الإعلامية عملاً يختلف من وسيلة لأخرى ومن مرسل لآخر.

الدكتور شعيب حليفى الناقد الأدبى المغربى قدم دليلاً عملياً ومباشراً على ذلك فى ندوة حول حرية الصحافة عقدت فى الدار البيضاء فى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٦، حيث نهج طريقة جديدة فى عرض كلمته فى الندوة، وأسمع الحضور نشرة الأخبار كما بثها التليفزيون المغربى قبل ساعات فى ذلك اليوم، ثم قدم عشرات الأخبار سواء المغربية أو العربية أو الدولية وقعت فى ذلك اليوم ولم ترد فى النشرة، وتساءل عما إذا كان من حق الإعلام العمومى فى المغرب ممارسة تقنيات لا مشروعاً فى إيراد الأخبار والتعمية على أخرى؟ ونحن هنا بدورنا نحيب عن السؤال وبغض النظر عن خصوصية الحالة المغربية بقولنا مرة أخرى.. إن اختيار الأخبار هو فعل بشرى خالص، وإذا كنا نتحدث هنا عن «الأخبار» وهى التى يغلب عليها الخلاف بين القائمين بالموضوعية والذاتية فإن ما نقوله ينطبق بشكل أكبر على مختلف الفنون الصحفية الأخرى من تقارير وتحليلات وتحقيقات ومقالات بالطبع، لنصل فى النهاية إلى أن نقول إن الصحيفة - أى صحيفة - إنما هى رؤية خاصة للقائمين عليها وملاكها للعالم والمجتمع ومختلف القضايا المطروحة... هى رؤية قيمة... لا محايدة، حتى فى أعتى الصحف فى أكبر الديمقراطيات الغربية، لا فى الصحف العربية فحسب، إننا نتحدث هنا عن الصحيفة بشكل نظرى، لاسيما إذا ما ربطنا بين مضمونها وما تقدمه وبين أهداف مالكيها من إصدارها.. سواء كانت أهدافاً استثمارية أو سياسية أو فكرية.. أو بالأحرى إذا ما نظرنا إلى الصحيفة باعتبارها «مشروعاً إعلامياً» له أهدافه التى يسعى إلى تحقيقها القائمون عليه.

وفى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم كون صحيفة معينة هى المدافعة عن أفكار اليمين فى مجتمع ما على سبيل المثال، أو أن أخرى هى التى تروج للييسار.. فى الماضى كنا نظن أن ذلك محصور فى اتجاهات كبار الكُتاب فى الجريدة بحيث لا يظهر هذا الاتجاه إلا فى مقالات الرأى وربما التحليلات والتعليقات الإخبارية لكن أحداثاً عديدة وقعت - ومازالت تقع - كل يوم تكشف عن تهافت فرضية حياد الصحف حتى فى أعرق الديمقراطيات الغربية.

المحلل الصحفى الأمريكى واين مادسون قال فى تصريحات للصحيفة الإلكترونية الأمريكية «أونلاين جورنال» فى ٣٠ أبريل ٢٠٠٣ إن المخابرات المركزية الأمريكية قامت بتزوير بعض الوثائق التى عثرت عليها فى المباني المختلفة لجهاز المخابرات العراقية السابق، وقامت بتسريبها لعدد محدد من الصحف والصحفيين المفضلين لديها، لأنهم يعملون لمصلحة حملتها الدعائية الهادفة لإثبات مزاعم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وصلة الرئيس العراقى الراحل صدام حسين بزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، ومن هؤلاء الصحفيين إينجو جيلمور مراسل صحيفة «ديلى تليجراف» البريطانية اليمينية الشهيرة.

ويضيف مادسون إن القوات الأمريكية دعت بكل ترحيب الصحفيين الذين يعملون لمصلحة المزاعم الأنطوأمرىكية لدخول مواقع الحكومة والمخابرات العراقية ليجدوا هذه الوثائق التى تم تزويرها لخدمة ما يفيد حملتهم الدعائية، لكن الأمريكيين فى المقابل فرضوا طوقاً أمنياً محكماً حول مقر وزارة النفط العراقية، والسبب الواضح لذلك - فى رأى مادسون - أنه كان من شبه المؤكد العثور على وثائق تثبت صلة نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى وشركته البترولية القديمة «هاليبرتون» بنظام صدام حسين،

مذكراً بأن هذه الشركة وقعت عقوداً بمبلغ ٧٢ مليون دولار مع حكومة صدام!

ويؤكد مادسون أن القنوات التي تعمل لصالح الولايات المتحدة مثل «شبكة فوكس الإخبارية» على حد قوله أذاعت موضوع الوثائق المزعومة في أحد برامجها الإخبارية التي استضافت فيها «أحمد الجلبى» زعيم المؤتمر الوطنى العراقى الذى اعتبر بدوره أن هذه الوثائق تشير إلى حقيقة ارتباط صدام بأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة. ويضيف مادسون أن الوثائق المزيفة استهدفت أيضاً «جورج جالواى» الناشط ضد الحرب وأحد أعضاء حزب العمال البريطانى، حيث زعمت أنه أخذ مبالغ مالية من العراق.

ورداً على ذلك قال جالواى لصحيفة «ديلى تليجراف»: إن هذه ما هى إلا دعاية حقيرة تروجها الصحف ووسائل الإعلام العميلة مثل «ديلى تليجراف» الشهيرة بمساندتها لليمين المتطرف.

ربما يكون ذلك هو الفارق بينهم وبيننا وهو أن جالواى يستطيع أن يسب «الديلى تليجراف» فى «الديلى تليجراف» ذاتها وهو ما ليس ممكناً لدينا، لكن قصة التسريرات الصحفية التى يقدمها السياسيون للصحفيين واحدة فى كل أرجاء الدنيا، وهى تضرب مزاعم الحياض الصحفى فى مقتل لاسيما أنه من الصعب للغاية أن يرفض الصحفى خبراً أو قصة صحفية مثيرة مثلما يقول الكاتب السعودى عبدالرحمن الراشد فى صحيفة «الشرق الأوسط» عدد ٢٠٠٧/٢/١٥ معلقاً على فضيحة فبركة حلقات فتيات الليل فى قناة «روتانا سينما» وبطلتها الإعلامية هالة سرحان.. والفارق ليس كبيراً بين أن يزور الحقائق سياسى ثم يقدمها للصحفى أو أن يقدم الصحفى بنفسه على التزوير.. ويضع الراشد يدنا على قضية مهمة ترتبط

بطبيعة مهنة الصحافة نفسها حيث يقول: لا يفهم كثيرون لماذا يرتكب الصحفيون حماقات، متعمدة أحياناً. لماذا يلجأون إلى المبالغة وأحياناً التزوير، القصة بسيطة: المنافسة، لقد رأيت العديد من المحاولات، وأحياناً من روائع صحفية وصلت إلى أيدي القراء، وكانت مختلفة، وفي كل المرات التي صادفتها كان السبب هو الضغط الذي يواجهه الصحفيون والذين يدفعهم للتساهل، والتسامح مع ما يرددهم، فيفضلون نشره على استقصاء حقائقه، ولعل أصعب المهام أن ترفض خبراً أو قصة صحفية مثيرة وتركها لضمير كاتبها لا ضمير المهنة نفسها.

ويضيف: «لا أقول ذلك مبرراً للأخطاء المهنية إنما تفسيراً لظاهرة ستزداد بسبب ارتفاع حدة المنافسة وحساب كل ما هو إعلامي بأرقام القراءة والمشاهدة والمبيعات والإعلان. والسوق العربية تنمو في اتجاهات مختلفة عمودياً وأفقياً في أن واحد. ما يجعل الأمر أكثر صعوبة على الجميع، على الصحفي المبتدئ والأستاذ المدير، وليس أسوأ من الضغوط الوظيفية والمادية إلا الضغط الاجتماعي الآتي من الجمهور الذين يتوقعون الأكثر والأكثر. وأهل الصحافة مثل أهل الرياضة في حال عدو لا ينقطع إلا إلى خارج الميدان. لعبة مرهقة ومؤلمة.»



الحوار التالي دار بينى وبين الزميل والصدیق أحمد زین «مراسل وكالة الأنباء الكويتية في واشنطن»، وسبق أن كان مراسلاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط في كل من أفغانستان والعراق وقت الحربين التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضدتهما.

كتبت لأحمد زین عبر الإنترنت وبالتحديد في ١٥ فبراير ٢٠٠٧ حيث كانت بعض أفكارى حول هذا الكتاب قد بدأت تختمر بداخلى قائلاً:

■ بدأت أعيد النظر فى الإعلام بشكل عام ليس بالنظر إلى واقعة وإنما من حيث كونه فكرة نظرية، وأشعر بأننا نعمله فوق ما يحتفل «نظرياً» من حيث الدور وإمكانية إحداث تغيير حقيقى فى المجتمعات، وينطبق هذا أيضاً على الإعلام الأمريكى بسبب رأس المال والمصالح والشركات الكبرى.. ما رأيك فى هذا؟

- مشكلتك هى نفس مشكلتى، لكننى هربت إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى أبحث لها عن حل، لكننى وجدت أنها تقريباً بلا حل!
■ كيف؟

- أقسم أننى بدأت أفكر جدياً فى ترك العمل بالصحافة، والفارق بينك وبينى أنك تحاول رصد مشكلة ما بهدف الإصلاح على ما يبدو، لكننى لست مثلك فى هذا.

■ ما الذى بحثت عنه ولم تجده فى الإعلام الأمريكى.. ألا تتوافر المصداقية هناك أيضاً؟

- على الإطلاق، والمسألة نسبية بالطبع فى النهاية، لكن الخلاصة أنه لا توجد مصداقية لأن هناك عوامل كثيرة جداً تتدخل فى انتقاء الأخبار وصياغتها وطريقة تقديمها وتوقيت تقديمها، وسوف أضرب لك مثلاً، قناة «سى. إن إن» يمكن اعتبارها الأكثر مصداقية واحتراماً ولكنها مع ذلك عندما تتحدث عن الحرب فى العراق فى القناة التى يتم بثها داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تضع ذلك تحت عنوان «الحرب من أجل العراق»، لكنهم عندما يتحدثون عن الموضوع نفسه فى «سى. إن إن» الدولية التى يشاهدها من هم خارج أمريكا فإنها تقول «الحرب فى العراق» والمعنى مختلف جداً بالطبع، فما يريدون قوله للمشاهد الأمريكى فى الداخل إنما يحمل رسالة غير موضوعية.

■ قلت: أعتقد أن كثيراً من الانفرادات الصحفية الكبرى التي تقدمها الصحافة الأمريكية والبريطانية وتنقلها عنها صحف العالم تكون في الأساس هي تسرييات من دوائر صنع القرار، أقصد تسرييات مقصودة وموجهة.

- بالضبط.. تلك هي الحقيقة.

■ ولكن ألا يمكن أن يؤدي ذلك إلى إفقاد هذه الصحف مصداقيتها؟

- هنا.. المصلحة مشتركة.. فالمصدر يستغل وسيلة الإعلام لمصلحته لكي يوصل رسالة معينة، وفي المقابل فإن الوسيلة الإعلامية «القناة أو الصحيفة»، تستغل المصدر وما يقدمه لها من معلومات لتعزز من مكانتها كصحيفة أو قناة تقدم انفرادات صحفية.. وسأضرب لك مثلاً.. هل تذكر الحوار الذي أجراه سامي فودة في قناة «الجزيرة» مع خالد شيخ محمد، وكان حواراً شهيراً «كسر الدنيا»؟

■ نعم.

- سامي لم يسع بنفسه إلى إجراء هذا الحوار، لكن تنظيم القاعدة اتصل به في لندن وقال له: إذا كانت تريد إجراء سبق صحفى مهم تعال إلى كراتشى.. وظن عندئذ سامي أنه سيحاور أسامة بن لادن نفسه، فسافر على الفور دون أن يعلم بشخصية المصدر الذي سيلتقى به، وعند وصوله إلى العاصمة الباكستانية أخذوه في سيارة معصوب العينين إلى خالد شيخ محمد، وتم إجراء الحوار بكاميرات خاصة بتنظيم «القاعدة».

ولم يقل فودة ذلك بالطبع في قناة «الجزيرة»، لكن قناة «سى. إن. إن» كانت تقوم بإعداد فيلم وثائقي عن أسامة بن لادن واستضافوا سامي فودة الذي حكى هذه القصة.. الكلام هنا مختلف، لأن الوسيلة مختلفة والجمهور مختلف. ويضيف زين: أول تسجيل لأسامة بن لادن عقب هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لم يسع إليه تيسير علونى مراسل الجزيرة فى

أفغانستان في ذلك الوقت لكنه أرسل له عن طريق مندوب، فد «القاعدة» هنا لها رسالة تريد توصيلها، و«الجزيرة» تريد أن تبرز نفسها كقناة إعلامية ونفس المسألة تحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، فحرب الخليج الثانية على سبيل المثال تم تصويرها ونقلها على قناة «سى. إن. إن» لأن الإدارة الأمريكية كانت تريد أن تقول للعالم إن لديها أسلحة متقدمة ودقيقة تتجنب ضرب المدنيين.. لكن أشرطة الحرب هذه تبين بعد ذلك أنها مفبركة وليست حقيقية.

■ كيف؟

- تم تصويرها في أحد الاستوديوهات وأرسلت لقناة «سى. إن. إن».

■ هل هذا أمر مؤكد؟

- بالطبع.. وسأضرب لك مثالا أحدث لأن قصة «سى. إن. إن» هذه وقعت منذ سنوات وقد لا تعثر الآن على تفاصيلها كاملة، لكن في الحرب الأمريكية الأخيرة في العراق اصطحبت القوات الأمريكية الصحفيين معها في أثناء الغزو ولم يكن يسمح لهم بتغطية كل شيء ولم يكن ممكنا لهم أن يتحدثوا إلا مع الأشخاص الذين يختارهم الأمريكيون.

■ لقد قرأت أن حزب الله في حربه الأخيرة مع إسرائيل في ٢٠٠٦ كان يصطحب الصحفيين أيضا إلى أماكن معينة في لبنان للقاء أشخاص بعينهم دون غيرهم، حتى يقولوا إنهم مع المقاومة وأنهم صابرون على الحرب.. لكن مأمون فندى^(١) هو الذي كتب ذلك.. فلا أدري!

- هذا صحيح، لكن حزب الله كان يتحجج بأن الأماكن الأخرى خطيرة وليست مأمونة بسبب العمليات العسكرية.

■ إذن.. فكل سلطة تحاول استغلال الصحافة لمصلحتها.. والصحافة هي الأخرى بما أنها تلهث وراء أي جديد فهي لا تمنع في ذلك.

(١) كاتب صحفي يهاجم جماعات المقاومة في الوطن العربي.

- للأسف اتضح لى أن الصحافة لعبة لا رسالة.. إنها لعبة كبرى تتحكم فيها الحكومات وأصحاب القرار.. الذين يحركون العرائس كما يريدون!



انتهى حوارى مع زميلنا أحمد زين، وعلى الرغم من عدم اتفاقى معه فى رأى النهائى الذى وصل إليه، لكن ما أصبو إليه هو فهم طبيعة الصحافة للتعامل معها على هذا الأساس.

ولن لا يصدق - أو لا يريد تصديق - الأمثلة التى ضربها أحمد زين التى تؤكد عدم حياد الصحافة الغربية لاسيما الأمريكية منها فإن عليه أن يقرأ كلمات الكاتب البريطانى الشهير روبرت فيسك عندما يتحدث حول (بعض القصص التى تشهد بكيف أصبحت الصحافة الأمريكية منحازة وجبارة فى وجه جماعات الضغط الإسرائيلى فى أمريكا) فى مقال له نشره بصحيفة «الاندبندنت» البريطانية فى ١٦ أبريل ٢٠٠٢^(١)، وأحدث وقتها ضجة كبرى فى الصحافة الأمريكية.

فهو يتناول ما يسميه بـ «العمليات الجراحية الدقيقة» التى تتصف بالجبن والكسل والخوف التى يجريها الصحفيون الأمريكيون على الأخبار التى يوردونها من الشرق الأوسط، أى كيف أن «المناطق المحتلة» تصبح «الأراضى المتنازع عليها» فى تقاريرهم، وكيف حولوا «المستعمرات» اليهودية إلى «الأحياء السكنية» وكيف يوصف المقاتلون العرب بأنهم «إرهابيون»، أما المقاتلين الإسرائيليين فهم «متعصبون» فقط أو «متطرفون»^(٢).

ويبقى فى النهاية أن استأذن القارئ الكريم فى أن أعرض هنا موضوعين.. أعتقد أن من شأنهما أن يردا بذاتهما.. على كل من يدعى الحياد فى صحافتنا أولاً، وفى صحافتهم ثانياً.

(١) تمت ترجمته للمرة الأولى فى كتاب «العولة والإرهاب.. حرب أمريكا على العالم، نعوم شومسكى وأخرون ترجمة الدكتور حمزة المزينى، ص ٢٣٧، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، مذبولى.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٩.

سكاكين وملاعق فى أيدى الحاكم^(١)

أنيس منصور

سألت الرئيس السادات: ولماذا لا يلقى فلان ما يستحقه من اهتمامك يا ريس؟ ولم يرد. إذن أنا دخلت فى منطقة ممنوعة. ولذلك يجب أن أسكت. وسكت. ولكن أريد أن أعرف. والناس أيضاً يسألوننى كأننى أعرف. وإن لم أكن أعرف ففى استطاعتى أن أسأل ولكن لماذا يا ريس.. الناس يتساءلون. ولم يشأ أن يرد. إذن هو قد أغلق الباب والنافذة فى هذا الموضوع.. ولا يريد أن يقول، ولا بد أن لديه أسباباً قوية للصمت، ولم أياس فعدت أسأل قائلاً: ليس أنا الذى يريد أن يعرف ياريس.. إنهم المرسلون الأجانب ولديهم تفسيرات تقليدية لمثل هذه المواقف والقرارات الغامضة.

ورحت أعدد للرئيس الأسباب التى خطرت على بالى.. ولم يقلها أحد، وإنما أردت أن أخرج من الصمت وأن تفتح الأبواب والنوافذ التى أغلقها فى وجه كل من تسول له نفسه أن يسأل. قال - وقد صدمنى بعض الوقت: شوف الحاكم يحتاج إلى أدوات، هذه سكين وهذه ملعقة.. وهذا كبرياج وهذه جزمة قديمة لضرب بها من يستحق ذلك.. يعنى نحن جميعاً أدوات فى يد الحاكم أو فى قدميه.. واختار أداة لهذا الشخص الذى أسأله عنه. وصدمت وأحسست أننى أيضاً إحدى هذه الأدوات قد وضعنا الرئيس فى درج أو فى كيس ويخرجنا عندما يشاء.. وفى المناسبات المختلفة ويطلب من هذا أن يكون قاطعاً إذا كتب، وأن يكون هنا لاسعاً وهذا موجعاً.. إلى آخر الأدوات التى يستعين بها الحاكم فى مواجهة الشعب والناس.

والذى صدمنى ليس المعنى، فالعنى ليس جديداً.. إنه ألف باء الحكم عند فيلسوف السفالة السياسية ماكيافلى. والحقيقة أنه ليس سافلاً، وإنما كان

(١) الشرق الأوسط - ٢١/٨/٢٠٠٦

فاضحاً، فأزعجتنا وأخجلنا واتهمناه بالصراحة الزائدة التي كشفت نيات الحكام الذين يستخدمون الناس ويصنفونهم أدوات دون أن يدروا. وبعد الصدمة اكتشفت أن هذه المواصفات تنطبق عليّ، فأنا أكتب في السياسة ولست سياسياً، وأنا أديب أكتب في الصحف ولست صحفياً محترفاً رغم أنني حصلت على كل ما يتمناه الصحفي، فرأست التحرير عشر مرات، ولكنى أعيش أدبياً على رحابة صدر الصحافة وأمسك قلماً وليس سكيناً ولا ملعقة ولا سيفاً وإنما تلسكوباً أو ميكروسكوباً. وقرأت أن الرئيس عبدالناصر قال عن أحد الكتاب إنه سيف مكسور، أى أنه كان يفضله سيفاً باتراً قاطعاً إحدى الأدوات أو أحد الأسلحة فى ترسانة الرئيس.. إنهم - هكنا - جميعاً فكر واحد ويسقون من ماء واحد!

كيف توظف أمريكا وسائل الإعلام لتحقيق أهدافها؟!

عميد مركز العلاقات الدولية في جامعة فلوريدا لـ «اشتباك»:

الولايات المتحدة استخدمت أساليب الدعاية النازية في الترويج للحرب على العراق

■ الاستراتيجية الإعلامية للإدارة الأمريكية تقوم على

التخويف من الإرهاب والتشكيك في وطنية المعارضين

▷ الأمريكيون يشاهدون تقارير إخبارية دون العلم أنها من

إنتاج وزارتي الدفاع والخارجية

■ إدارة بوش أنفقت ٢٥٤ مليون دولار على بند العلاقات

العامة وحدها

■ كيف يتم تحضير إجابات أسئلة المؤتمرات الصحفية في

البيت الأبيض؟

رسالة فلوريدا، نصرى عصمت^(١)

(١) الزميل والمسحفي العزيز نصرى عصمت حاول هو الآخر نشر هذا الحوار لكنه فشل، لذا فقد وافق مشكوراً على إمداد صحيفة «اشتباك» بالموضوع، بهدف إفادة القارى بما يحويه من معلومات مهمة.. ولزميلنا العزيز كل الشكر.

«إننا أردت السيطرة على الناس أخبرهم بأنهم معرضون للخطر وحذرهم من أن أمنهم تحت التهديد ثم شكك في وطنية معارضيك، بهذه الاستراتيجية الإعلامية الفعالة نجح أدولف هتلر في تعبئة ألمانيا النازية لدخول الحرب العالمية الثانية.. وبنفس الأسلوب نجحت الإدارة الأمريكية الحالية بعد أكثر من نصف قرن في شن حملة إعلامية ضخمة لإقناع شعبها بضرورة خوض الحرب على العراق مهما كان الثمن.

هذه الرؤية تلخص وجهة نظر الدبلوماسي دينيس جيت عميد مركز العلاقات الدولية في جامعة فلوريدا الأمريكية الذي كان بحكم مناصبه السابقة عنصراً مؤثراً في المطبخ السياسي والإعلامي للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون حتى بيل كلينتون، حيث كان عضواً في مجلس الأمن القومي وخدم كسفير لبلاده في عدة دول من بينها إسرائيل.

جيت كان قد أعد ورقة عمل تشرح كيفية توظيف الإدارة الأمريكية لوسائل الإعلام لتحقيق أهدافها وذلك لتقديمها إلى نخبة من أساتذة الإعلام وصحفيين من ١٨ دولة في جامعة فلوريدا، وأدلى بتصريحات خاصة لـ «اشتباك» حول رؤيته.

قال جيت: «عندما يشعر الناس بالخطر فإنهم يعجزون عن التفكير، ويمنحون السلطة للشخص المستعد لتوفير الأمان لهم ولذلك استخدمت الإدارة الأمريكية الحالية الإعلام ببراعة في التحذير من مخاطر الإرهاب».

وأضاف: «الرئيس الأمريكي جورج بوش ومسؤولو إدارته رددوا أكاذيب عديدة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة وغياب الديمقراطية وأوهموا

الجميع بأن الحرب ستكون عملية سهلة وسريعة للقوات الأمريكية التي ستقوم بتفكيك الجيش العراقى وتسليم أسلحته للحكومة الجديدة لتكوين جيش جيد، كما زعموا أن إعادة إعمار العراق بأموال البترول ستكون يسيرة فى حين كانت الحرب خطأ كبيراً وكان يجب استغلال خبرة أعضاء حزب البعث فى إدارة البلاد.

ويرى جيت أن الإدارة الأمريكية استخدمت أربعة أساليب للتعامل مع وسائل الإعلام، أولها طريقة لفت الانتباه عن طريق شغل المساحات الإعلامية المرئية والمطبوعة ببحث بيانات صحفية تحوى معلومات ترسخ استراتيجية الإدارة وتوزيع صور تتعلق بالأحداث التى تريد واشنطن الترويج لها وتوفير أكبر قدر من المعلومات لوسائل الإعلام «الصديقة» التى تؤيدها.

تقارير «سابقة التجهيز»

الطريقة الثانية تعتمد على الدعايات الموجهة عن طريق قيام الحكومة الفيدرالية بنفسها بإنتاج تقارير إخبارية تليفزيونية «سابقة التجهيز» بغرض الدعاية لأهدافها ومن بينها شن الحرب على أفغانستان والعراق ثم تقوم الجهات الحكومية من بينها وزارتنا الخارجية والدفاع بإرسال هذه التقارير الجاهزة إلى شبكات الأخبار الكبرى التى تقوم بدورها ببيعها إلى قنوات التليفزيون المحلية التى يعتمد عليها المشاهد الأمريكى العادى.

والخطير أن القنوات المحلية تبث هذه التقارير دون الإشارة إلى مصدرها رغم مخالفة ذلك للاعتبارات المهنية والأخلاقية لأنها توفر على نفسها تكلفة وعناء إنتاج تقارير خاصة بها، وفى العادة لا يقل عدد القنوات المحلية التى تبث التقرير الواحد عن ٤٠ قناة، وبعض التقارير «سابقة التجهيز» تم بثها فى ٣٠٠ قناة.

وأستشهد جيت بتقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» كشفت فيه أن إدارة بوش أنفقت خلال فترة ولايته الأولى ٢٥٤ مليون دولار على بند العلاقات العامة، وتضمنت إنتاج تقارير تليفزيونية تم تسجيلها مع سيدات من أفغانستان يتحدثن عن استعادة حريتهن بعد نهاية حكم طالبان، ويتصدى مكتب الخدمات الإذاعية فى وزارة الخارجية لهذه المهمة بدءاً من عام ٢٠٠٢ بإشراف مباشر من البيت الأبيض إذ يستعين بما يقرب من ٣٠ تقنيا ومراسلاً تليفزيونياً محترفاً للتعليق على التقارير، وقد تم إنتاج ما يقرب من ٥٩ تقريراً قبل عام ٢٠٠٦ بواسطة هذا المكتب لمواجهة الدعاوى التى تتهم واشنطن بالامبريالية واستعمار العراق وأفغانستان.

ومنذ عام ٢٠٠٤ أتاحت وزارة الدفاع الأمريكية لأى قناة تليفزيونية فضائية أو كابلية فى الولايات المتحدة استقبال تقارير مصورة من مناطق عمليات الجيش الأمريكى تتضمن صوراً لآلاف الجنود فى أثناء قيامهم بإرسال خطابات تهنئة لأسرهم ويصل متوسط عددها إلى ٥٠ تقريراً سنوياً، وعن طريق القنوات التليفزيونية الكابلية تصل هذه التقارير إلى ٤١ مليون منزل فى أمريكا.

ويستعيد دينيس جيت واقعة شهيرة فى البيت الأبيض حيث تم إصدار تصريح لشخص يحمل اسماً مستعاراً هو «جيف جانون» بحضور المؤتمرات الصحفية للرئيس الأمريكى فى الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ ودأب هذا الشخص على طرح أسئلة تساند بوش وتهدىء من حدة الهجوم عليه فى المؤتمرات الساخنة حتى فاض الكيل بالصحفيين بالتحقيق فى هويته تبين أن اسمه جيمس

جوكرت وليس لديه أى تاريخ صحفى بل والأفدح من ذلك أنه شاذ جنسياً وسبق أن عرض رغبته فى ممارسة الشذوذ على شبكة الإنترنت!

ويضيف جيت إنه عندما تخرج وسائل الإعلام عن سيطرة الإدارة الأمريكية بالهجوم عليها تلجأ الأخيرة إلى الأسلوب الثالث وهو إنكار المعلومات أو تأجيل الرد عليها حتى ينسى الرأى العام الاتهامات وهى سياسة اعتاد على استخدامها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق، بالإضافة إلى تشتيت الانتباه ببيث معلومات مختلفة أو الهجوم على منتقدى السياسة الأمريكية أو بشن حملات إعلامية سريعة.

تكرار الأكاذيب

أما عندما تفشل كل الحيل السابقة يكون الأسلوب الرابع هو تكرار الأكاذيب والتشكيك فى وطنية المنتقدين كما حدث فى حملة «الحرب على الإرهاب» وإثارة قلق الناس بخصوص الأمن القومى مع منع الكونجرس أو سلطات القضاء من القيام بدورها فى المراقبة وإضفاء سرية على تصرفات وتقارير الإدارة كما دأب ديك تشينى «نائب الرئيس الأمريكى» على التصرف.

ويشير عميد مركز العلاقات الدولية إلى فشل الدعاية التى تقوم بها الإدارة الأمريكية ليس لضعفها ولكن بسبب سوء السياسات التى تدافع عنها ويقول: «واشنطن لا يهملها رأى الصحفيين المنتقدين لها أو آراء الشعوب الأخرى بل يهملها رأى القارئ الذى يتلقى كل هذه الرسائل المضللة والحفاظ على ابتعاد المعلومات الحقيقية عن عامة الأمريكين».

ويوضح جيت الذى سبق له المشاركة فى إعداد مؤتمرات صحفية بوزارة الخارجية والبيت الأبيض فى عهد الرئيس بوش الأب أن المكتب الإعلامى يبدأ فى إعداد إجابات الأسئلة المتوقع طرحها من قبل الصحفيين ومن بينها إجابات مطاطة لا تصلح للجزم بشئ أو نفيه ويقول: «كان البعض يسأل لماذا تساعدون ديكتاتوراً فى دولة معينة رغم تأييدكم المستمر لفكرة الديمقراطية؟ وبالطبع كنا لا نستطيع الإجابة بالقول بأن هذا الديكتاتور يساعدنا فى القضاء على الإرهابيين».

ولكن لماذا إذن شذت الولايات المتحدة حربها على العراق؟ يقدم عميد مركز الدراسات الدولية السبب قائلًا: «هاجمنا العراق لأننا كنا خائفين من نظام صدام ومن إمكانية امتلاكه أسلحة دمار شامل وليس لنشر الديمقراطية، هذه أكذوبة يحبون ترديدها فى واشنطن».

وفى نهاية الحديث سألت جيت عن سبب معارضته الاستراتيجية الإعلامية للإدارة الأمريكية رغم أن عمله السابق ارتبط بتطبيق سياسات مماثلة لرؤساء أمريكيين آخرين فقال: «هذه السياسات مستخدمة منذ أيام رونالد ريجان لكن وجه الاعتراض أن استخدامها بإفراط تم فى عهد بوش الابن ونائبه ديك تشينى لاسيما بعد أن منحتهم أحداث الحادى عشر من سبتمبر الفرصة الكاملة لذلك لأن الناس أصبحوا يخشون تكرار وقوع هجمات إرهابية وبالتالي فقد أصبحت السيطرة عليهم أكثر سهولة».

محظور النشر

■ قبل الطبع ■



فى هذا الباب.. أو بالأحرى على هذه الصفحة من الجريدة.. تجد موضوعات تم رفض نشرها جميعاً لاصطدامها بجدار المحظورات، أو تخطيها هامش الحرية المتاح، الذى يختلف اتساعه من وقت إلى آخر، ومن قضية إلى أخرى، أى أن قوانين الزحام التى تحدثنا عنها من قبل وأهواء مسئولى التحرير لم تكن فى قفص الاتهام هذه المرة.

ويبدو أن هامش الحرية المتاح يسرى أيضاً على «أشتباك» على الرغم من اختلاف قدر اتساعه بالطبع.. إن أننى - بكل صراحة - أقول إننى فضلت عدم نشر أحد الموضوعات.. اتقاء للملاحقات!

كيف؟!

قبل الطبع.. وبالتحديد فى أثناء جمع مادة هذا الكتاب.. علمت من أحد الزملاء العاملين فى الصحف المستقلة.. سر عدم صدور الجريدة التى يعمل بها فى أحد الأيام.. وإعادة طبعها من جديد بعد إلغاء أحد الموضوعات الرئيسية فيها، حيث تبين أن هذا الموضوع الذى كان من إعداد صاحبنا قد اصطدم بأحد المحظورات الخطيرة، على الرغم من اتساع هامش الحرية المتاح للصحافة المستقلة والذى يفاخر دائماً النظام به.

ولكن... فى هذه المرة ضاق صدر النظام.. وأصدر أحد الأجهزة المهمة تعليمات صارمة بعدم توزيع العدد إلا بعد رفع هذا الموضوع منه... وبالفعل لم تظهر الجريدة فى ذلك اليوم.. وعندما أخبرنى صديقى الصحفى بذلك، قلت له على الفور: إنن اسمح لى بأن أنشره لك فى كتابى.. قال لى إنه لا مانع لديه لكنه حثنى على عدم الإقدام على ذلك لأن الموضوع جاد، وحتى لا يصادر الكتاب كما صودرت الصحيفة، أو كما تم منع توزيعها، سمها كما تشاء!

أنفعلت وتساءلت عن السبب، فأخبرنى صديقى بأن الشخصية المعارضة
التي حاورها فى موضوعه المرفوض أنهالت بهجوم شديد على شخصية
رسمية كبيرة.. ولم يتسع صدر النظام لكل هذا الهجوم، بعد أن علم بنشر
الموضوع، فى أثناء عملية طباعة الجريدة!
والواضح أن صديقى العزيز.. قد أثرت كلماته فى.. فقد وجدتنى أزدرد
لعابى.. ولاحظت أننى لم ألع كثيرا فى طلب نشر الموضوع!

عذیبونا !

حتى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين كان التعذيب فى أقسام الشرطة والسجون هو المنطقة المهجورة دوماً فى الصحافة القومية.. قد تكتب صحف المعارضة خبراً هنا أو هناك، أما الصحف القومية فكانت أبعد نقطة يمكن أن تصل إليها فى القضية هو أن تنشر خبراً يؤكد فيه وزير الداخلية ضرورة حُسن معاملة المواطنين فى أقسام الشرطة!

كلنا كنا نعلم.. والكل كان صامتاً.. الكل كان يتوارى خلف ستائر التجاهل.. وحجب التكذيب.. لكن الضرب بالعصى والصعق بالكهرباء، وهتك الأعراض، والتعليق كانت كلها وسائل اعتيادية للحصول على الاعترافات.

وفى السنوات الأخيرة بدأت الحجب تنكشفه وتعددت وقائع تصوير حالات تعذيب فى أقسام الشرطة عبر أجهزة التليفون المحمولة وتداولتها المدونات على شبكة الإنترنت، ونطقت الصحف المستقلة بوقائع أخرى فجأة... ولم يجد النظام بدأ من التضحية بأبطال هذه الوقائع ومرتكبيها بإحالتهم إلى المحاكمات ونشر أنباء ذلك فى الصحف القومية، للإيحاء بأن كل هذه الوقائع إنما هى حالات فردية، لا نمط سلوك عام أو منهجاً متبعاً. والحق أننى حاولت - لكن مبكراً نوعاً ما - اختراق جدر الحظر فى هذه القضية لكننى فشلت، مرة فى صحيفتى القومية وأخرى فى صحيفة مستقلة، وإذا كنت قد فهمت سبب رفض النشر «قومياً» فإننى لم أعرف أصلاً سبب الرفض «المستقل»!

ولم أحتفظ سوى بالموضوع الذى تقدمت به لصحيفتى، وهو ما أنشره هنا، موضحاً أن القارئ الكريم سيلحظ عبر السطور - وربما فى العنوان - محاولاتى للالتفاف على أسباب المنع، وتخفيف بعض العبارات، لتمرير النشر، لكن دون جدوى!

.. من أجل هذا الوطن!

٢٠٠٠



هامش الحرية فى هذا الوطن يسمح بمناقشة هذه القضية.. فلم يعد من الضرورى أن نطاطئ رءوسنا، ناظرين إلى الأرض، خجلاً من الحديث عنها.. لقد أصبح ممكناً أن يقف نفرٌ منا ليناقدش ويجادل حولها.. دون خوف... القضية هى التعذيب وحولها تحدث السفير سيد قاسم المصرى مساعد وزير الخارجية وعضو لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة ضمن ندوة نظمتها وزارة الخارجية مؤخراً عن «حقوق الإنسان، لتثقيف وكلاء النيابة وضباط الشرطة فى هذا المجال».

معلومات ومفارقات تعلن لأول مرة تضمنتها الورقة البحثية المهمة^(١) التى تقدم بها السفير.. حيث تضمنت تاريخ التعذيب منذ القدم.. واستعرضت مناقشات التقرير المصرى حول القضية، والذى تم تقديمه إلى لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة.. فماذا قالت اللجنة؟! وما الذى أثار قلقها؟! وبما أشادت؟ وبما أوصت؟ وكيف جاءت ردود أعضاء الوفد المصرى على تساؤلات اللجنة؟ أحداث الكشح.. وبلقاس.. أوضاع السجون فى مصر.. والمعتقلون... تساؤلات وقضايا أخرى عديدة.. تكشف عنها السطور القادمة..

(١) تم شطب هذه الكلمة من جانب مسئول التحرير فى أثناء قيامه بقراءة الموضوع ومراجعتة فى البداية.

أرسطو.. والتعذيب!

فى بداية الورقة البحثية القيمة والتي حملت عنوان «مناهضة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة»، يستعرض السفير «المصرى» لمحة تاريخية سريعة عن التعذيب فيقول إن تاريخه ضارب فى القدم وأنه قد أندھش عندما قرأ أن الفيلسوف اليونانى أرسطو اعتبره إحدى الوسائل الخمس المشروعة للحصول على أدلة، أما الأربع المتبقية فهى القانون، والعرف، والشهود، واليمين القانونية، ويجيز أرسطو ممارسة التعذيب ضد الأجانب المتهمين بارتكاب جرائم، وضد المواطنين فى حالة واحدة فقط وهى الخيانة العظمى.

ويضيف أن التعذيب قد ظل أيضاً جزءاً من القانون الرومانى حتى مطلع القرن الـ١٨ الميلادى وعرفه أحد القانونيين الرومان بأنه البحث عن الحقيقة باستعمال الألم والمعاناة الجسدية.

ويتساءل السفير أين ذلك من تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم والسيد المسيح؟

مصر.. والتقرير!

وينتقل بعد ذلك إلى استعراض صورة حية من واقع جلسات مناقشة التقرير الدورى الأخير الذى تقدمت به مصر إلى لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة فى شهر مايو ١٩٩٩ ويقول إن اللجنة قد وجهت ٤٦ سؤالاً إلى الوفد المصرى منها ما يتعلق بحالات تعذيب مُدعاة، ووفاة أشخاص بعد احتجازهم بساعات، بالإضافة إلى الاستفسار عن أحداث الكُشع الأولى وبلقاس، وأحوال السجون المصرية، وفى المقابل قُدّم ممثل النائب العام ضمن الوفد إلى اللجنة تقريراً كاملاً رد فيه على جميع التساؤلات حول «الكُشع»، واستعرض

الوقائع وسير التحقيقات والبلاغات التي تلقاها مكتب النائب العام بادعاءات وقوع تعذيب وتقارير الطب الشرعى.

وفيما يتعلق بقضية بلقاس قال أعضاء الوفد إن النيابة العامة باشرت التحقيقات التي انتهت إلى توفر الأدلة الكافية على قيام ٦ من رجال الأمن بارتكاب عدة جرائم وقد أحيلوا جميعاً إلى المحاكمة الجنائية بتهمة التعذيب والقتل العمد.

(ملحوظة: القضية تتعلق بالقبض على مواطن واحتجازه داخل مركز بلقاس ثم وفاته بعد ذلك داخل المركز وهو ما أدى إلى اندلاع أحداث عنف من جانب الأهالى ضد الشرطة).

وحول السجون فى مصر أوضح الوفد أنه فيما يتعلق بعقوبة "الأشغال الشاقة" فإنها أصبحت اسماً فقط بلا مسمى وكانت فى الماضى مقترنة بأعمال شاقة كتقطيع الأحجار إلا أن ذلك قد تم إلغاؤه منذ سنين واستبدل به الأعمال اليدوية والفنية بمقابل مادى عادل ومناسب يتم إيداعه لحساب المسجون فى «كائتين» السجن أو ادخاره له لحين الإفراج عنه، وبالنسبة للعقوبات البدنية للمسجونين أوضح الوفد أنها لم تعد تستخدم منذ أمد بعيد واستبدل بها عقوبات أخرى مثل المنع المؤقت للزيارة، بالإضافة إلى مراعاة حقوق المسجونين فى العلاج والتعليم واحترام كرامتهم وملاءمة تنفيذ العقوبة لكل مسجون.

٧ إيجابيات

ويضيف السفير سيد قاسم المصرى أن لجنة مناهضة التعذيب بعد انتهائها من مناقشة التقرير المصرى فى ١٢ مايو ١٩٩٩ أصدرت توصياتها وتضمنت أولاً مقدمة رحبت فيها بتقرير مصر ومطابقتها للخطوط الاسترشادية وكذلك ردود الوفد المصرى، ثم أشارت اللجنة إلى الجوانب

الإيجابية وتمثلت فى ٧ نقاط رئيسية هى الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين وفقاً لقانون الطوارئ، وانخفاض عدد شكاوى سوء معاملتهم، وإنشاء وحدة لحقوق الإنسان بمكتب النائب العام، والبرنامج الطموح للتحقيق والتعليم الذى تنفذه الحكومة المصرية، والتحسين الذى طرأ على أوضاع بعض السجناء المصرية، وإصدار القضاء المصرى أحكاماً بالتعويض فى مئات من حالات التعذيب، بالإضافة إلى الحوار البناء والردود الدقيقة من جانب الوفد المصرى فى مناقشات التقرير التى جرت فى جنيف.

وانتقلت بعد ذلك لجنة مناهضة التعذيب إلى الإشارة إلى عناصر الصعوبة التى تعوق حسن تطبيق أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب فى مصر فتقول اللجنة إن ما يعوق ذلك هو استمرار حالة الطوارئ فى مصر نتيجة استمرار التهديد الإرهابى، وهو ما يبدو أنه أوجد «ثقافة عنف» لدى بعض العناصر من بين قوات الأمن والشرطة.

قلق.. وتوصيات

وتحت عنوان «الموضوعات التى تثير قلق اللجنة» أشارت اللجنة إلى ٤ نقاط هى: العدد الضخم من ادعاءات التعذيب ووقوع وفيات بين المحتجزين، وحالة السجن بشكل عام فى مصر رغم التحسينات التى أدخلتها الحكومة، ادعاءات المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بشأن معاملة السيدات المحتجزات من جانب الشرطة للضغط عليهن والحصول على معلومات عن أزواجهن أو أقاربهن، وتكرار معاودة اعتقال الأشخاص رغم صدور قرارات قضائية سابقة بالإفراج عنهم.

ثم أصدرت اللجنة فى النهاية عدة توصيات طالبت فيها باتخاذ الحكومة المصرية إجراءات فعالة لمنع التعذيب فى أقسام الشرطة وأمن الدولة وعقاب مرتكبيه، واتخاذ إجراءات فعالة لحماية السيدات من التهديدات بالاعتداء

كوسيلة للحصول على المعلومات، وإعداد سجل بالمحتجزين وجعله متاحاً للعامّة، وطالبت اللجنة الحكومة المصرية بإمدادها ببيان حول عدد وظروف الوفيات في أثناء الاحتجاز خلال الأعوام الخمسة الماضية، كما أعربت اللجنة عن تشجيعها لمصر على الاستمرار في سياستها لتحسين أوضاع وخدمات السجناء.

كما أشارت إلى أن هذه التوصيات تعتبر إيجابية ويتضح ذلك عند مقارنتها بتوصيات اللجنة لدى مناقشة تقرير مصر السابق عام ١٩٩٢، حيث إن اللجنة في دورتها الحالية نسبت حالات التعذيب إلى عناصر فردية ولم تعتبرها سياسة منتظمة، كما أنه قد تمت الإشارة في التقرير الحالي إلى العناصر السبعة الإيجابية - السابق ذكرها - وهو ما لم يحدث في التقرير السابق.

إسرائيل.. تراوغ!

ويوضح السفير «المصري» أن اتفاقية مناهضة التعذيب قد دخلت حيز التنفيذ في ٢٦ يونيو ١٩٨٧ والذي اعتبر يوماً عالمياً لمناهضة التعذيب، وتم بموجب الاتفاقية تشكيل لجنة تضم ١٠ أشخاص من الخبراء يتم انتخابهم بصفاتهم الشخصية وتتولى اللجنة متابعة مدى تنفيذ بنود الاتفاقية وتعرف باسم «لجنة مناهضة التعذيب»، ويضيف السفير: من خلال خبرتي فإن معظم دول العالم بما في ذلك الدول ذات الأنظمة القانونية المتطورة مازالت محل انتقاد من اللجنة، وتقوم كل دولة بموجب الاتفاقية بتقديم تقرير إلى اللجنة عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ تعهداتها بمقتضى الاتفاقية، ويقدم التقرير بصفة دورية كل ٤ سنوات.

ويؤكد السفير أنه لا يوجد شيء على الإطلاق يبرر اللجوء إلى التعذيب.. لا أوامر الرؤساء ولا الظروف الاستثنائية أياً كانت سواء كانت حالة حرب

أو قلاقل داخلية، وفي هذا الصدد يقول: أذكر أن إسرائيل عندما قدمت تقريرها الدورى الأخير للجنة حاولت تبرير ما أسمته «الضغط الجسدى المعتدل» عند استجواب العناصر التى تعتبرها إرهابية إلا أن اللجنة رفضت ذلك فى مايو ١٩٩٧، واعتبرت هذا العمل خرقاً للاتفاقية وطالبتها بإيقاف هذه الممارسات فوراً.

وأخيراً.. فإننا نحد أن أنسب الكلمات قبل إغلاق ملف القضية هى تلك التى قالها السفير سيد المصرى فى ختام ورقته البحثية القيّمة.. كلمات من أجل هذا الوطن.. قال.. ليس هناك ما يعيب فى وجود تجاوزات حتى وإن كثرت.. فلا توجد دولة واحدة فى العالم بمنأى عن ذلك.. ولكن العيب.. هو السكوت عن هذه التجاوزات.. والتغطية عليها «حقاً يا سيادة السفير.. ذلك هو العيب.. كل العيب!»^(١)..

(انتهى)



وفى بعض الأحيان يخرج التعذيب أو الضرب والإهانة من بين الجدران المغلقة لأقسام الشرطة والسجون، ليحدث عياناً بياناً أمام الكل.. الصامتين رغماً عنهم!

ومنا كثيرون شاهدوا وقائع عديدة فى الطريق العام.. منها هذه الواقعة التى حدثت فى منطقة الهرم ولم أقرأ عنها حرفاً فى أية صحيفة من أى نوع، حيث اتصل بى أحد الزملاء الصحفيين بمجلة «السياسة الدولية»، وروى الواقعة لى بذعر شديد ثم سألنى عن إمكانية نشرها، والحق أننى أمام درجة انزعاجه التى أبدأها خجلت من أن أقول له «انس القصة»!! فما كان منى سوى أن طلبت منه أن يكتب الواقعة وأن يرسلها لى لأعرضها

(١) تم حذف هذه الجملة.. وفى النهاية تم إلغاء نشر الموضوع ككل.

على «أحد مسئولى التحرير» لمعرفة رأيه فى النشر من عدمه، وقد فعل
الزميل ما طلبت منه وشكرتني بشدة، ولعل الطريف - إننا كان من شر البلية
ما يُضحك - أن زميلنا العزيز قد أطلق العنان لقلمه ليعبر عما شاهده وشعر
به بصدق وقت الواقعة، والآن فإننى أعرض هنا نص ما كتبته زميلنا
وأرسله لى فى مظروف مغلق انتظاراً لنشره فى الصحيفة، إلا أننى بالطبع
لم أكن بالسذاجة التى يمكن أن تدفعنى إلى تقديم مثل هذه «المادة
الصحفية» على أمل نشرها، لذا فقد احتفظت بها للمستقبل.. لعل شيئاً ما
يتغير.

ويبقى أن أعتذر هنا لزميلى العزيز عن عدم ذكر اسمه لأننى فى الحقيقة
لا أنكره، كما أنه لم يكتبه على المادة الصحفية التى خطها بقلمه، فله منى
شديد الاعتذار وبالغ التقدير.

مافيا أمناء الشرطة يكس الحريم



فى ظاهرة غير مسبوقه لم تحدث منذ الاحتلال البريطانى لمصر قام احد أمناء الشرطة يركب دراجة بخارية رقم ٣٥٦٣ بمنطقة حى الهرم بضرب أحد سائقى الميكروباص بشارع زغلول بالهرم لأنه رفض دفع إتاوة دون وجه حق، ثم تعاون معه زملاؤه الأمناء وقاموا بربط السائق بـ«الكلايش» فى مؤخرة الدراجة البخارية ثم جروه أرضاً «تماماً مثلما حدث فى فيلم الأرض عندما قام الضابط بجر المزارع محمد أبوسويلم بفرسه» تجمع الأهالى على الفور ومنعوا تلك الجريمة الإنسانية ثم تدخل النائب عبدالله خطاب عضو مجلس الشورى عن دائرة الهرم، وعندما عرض الأمناء إمكانية إطلاق سراح السائق «وهو يحمل رخصاً سليمة» رفض السائق وعضو الشورى أن يحدث ذلك قبل أن يحضر رؤساء أمين الشرطة، وقام عضو مجلس الشورى باستدعاء قيادات الأمن بالهرم وفى مقدمتهم عميد شرطة أحمد الأزهرى الذى تعامل مع الموقف بإنسانية لافتة للنظر لا تقارن بما فعله الأمناء، وقام باصطحاب السائق فى سيارته الخاصة لعمل محضر بالواقعة ضد الأمناء الذين تم تحويلهم جميعاً للتحقيق فى انتظار عقاب عادل.

المنطقة المضمومة

العلاقة بين المسلمين والمسيحيين هي إحدى المناطق الشائكة شديدة الوعورة في الصحافة المصرية بشكل عام.. فإذا كانت الصحف القومية تصر في كثير من الأحيان على البقاء بعيداً دون الدخول إلى هذه المنطقة المحظورة، فإن جانباً من الصحف المستقلة يدلف إلى تلك المساحة وأضعاً نصب عينيه أرقام التوزيع فيعمد إلى الإثارة لا المناقشة الهادئة!

وعلى الرغم من عدم اقتحام الصحف القومية لمنطقة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين «بالنشر»، فإن هذه الصحف تظل دوماً فى دائرة المتابعة المستمرة للأحداث الجارية على هذا الصعيد.. ولكن فقط من باب «العلم» لا «النشر»!

ومن خلال عملى فى قسم الحوادث والقضايا تحديداً لسنوات أستطيع أن أقول إن ما يرد إلى الصحف القومية من معلومات حول حوادث أو احتكاكات بين الجانبين هو أضعاف ما ينشر بالفعل، إذ تعتمد هذه الصحف إلى النشر فى حالة اشتعال الموقف وحسب، وبحساسية شديدة، ولا يعنى ذلك أن هذه النوعية من الحوادث قد بلغت حداً ظاهراً أو ملفتاً.. لكنها فقط موجودة وتقع بين أن وآخر لاسيما وسط الفئات الاجتماعية الأقل ثقافة وتعلماً.

ويبدو أن عقدة الخوف - أو الحساسية المفرطة - قد انتقلت من إدارات التحرير فى الصحف القومية والقائمين عليها إلى صغار المحررين الذين أصبح بعضهم يخشى كتابة هذه النوعية من الأخبار، ومازلت أحتفظ بالفاكس الذى أرسله أحد الزملاء فى أول تغطية لقضية وفاء قسطنطين زوجة القس يوسف معوض التى أختفت عام ٢٠٠٤ وثارت بسببها احتكاكات كبيرة امتد أثرها حتى عام ٢٠٠٨ على مستوى تبادل الاتهامات^(١)، ولم يكف الزميل فى هذا الفاكس بكتابة عبارة «للعلم

(١) الدكتور زغلول النجار صرح فى ٢٠٠٨ بأن وفاء ماتت، وانتشرت شائعة مقتضاها أن البابا شنودة سيسمح لوفاء بالظهور على قناة «أغابى» المسيحية الفضائية للرد على هذا، لكن ذلك لم يحدث... ولا يعرف أحد حتى الآن أية معلومات مؤكدة حول وفاء قسطنطين!

والإحاطة فقط، قبل الخبر، بل عاد ليكتب عقب نهاية الخبر مخاطباً أحد مسئولى التحرير.. «وسنوالى سيادتكم بأية معلومات أو تطورات مرتبطة بالمشكلة تباعاً.. هذا للعلم والإحاطة فقط»!

وبالنسبة لى فلا أزعم أن تجربتى فى هذا المجال يمكن أن تكون مصدراً لمعلومات أو وقائع مهمة تم منع نشرها لى إذ لم يكن من بين مهام عملى متابعة أحد المصادر الأمنية كمديريات الأمن وأقسام الشرطة التى ترد إليها البلاغات حول مثل هذه الوقائع لكننى فى شهر أغسطس عام ١٩٩٩ تم منع نشر خبر وحيد لى حول حادث اعتداء غامض على قس كنيسة مارى جرجس بالمحلة الكبرى وكتب أحد مسئولى التحرير على أصل الخبر بشكل واضح لا لبس فيه عبارة «لا ينشر»، وربما لم يؤلمنى عدم نشر هذا الخبر بقدر ما فعل مقال تقدمت به لإحدى الصحف المستقلة التى قيل فى بداية انطلاقها إنها تسعى لتكوين صف جديد من الكُتَّاب بخلاف الأسماء المعروفة والمتكررة، لكن سرعان ما طغى قانون الزحام على صفحة المقالات بهذه الصحيفة أيضاً، لأن المتعطشين للنشر كثر، والمساحات تظل محدودة. وهنا.. على صفحات «اشتباك» يسعدنى أن أنشر النص الكامل لرسالة الزميل الذى تابع قضية وفاء قسطنطين دون اسمه «بناء على ما يبدو أنه رغبته»، ثم نص الخبر والمقال المرفوضين لى.. قومياً ومستقلاً.

للعلم والإحاطة فقط

عناية الأستاذ الفاضل /

.....

تكذف مباحث البحيرة من جهودها لكشف غموض اختفاء المهندسة وفاء قسطنطين مسيحة زوجة القس يوسف معوض فرج راعي أبناء الطائفة المسيحية بكنيسة المحطة القديمة بمركز حوش عيسى وذلك منذ ٣ أيام.

اتهم شقيق المهندسة ونحلها مديرها في العمل ويدعى «السيد محمد على مرجون» مدير التعاون بالإصلاح الزراعي بأبوالمطامير بأنه وراء اختفائها، وعقب إبلاغهم للشرطة تجمع ما يقرب من ٥٠ شخصاً من أقارب وأصدقاء عائلة المهندسة المتفانية واستقلوا سيارات وأتوبيسات من مركز أبوالمطامير وتوجهوا إلى قصر مطرنية البحيرة، حيث قابلوا الأنبا باخيومس مطران الطائفة الأرثوذكسية ومطران البحيرة والخمس مدن الغربية حيث عبروا عن استيائهم من اختفاء المهندسة واتهموا مديرها في العمل بأنه وراء اختفائها.

وإزاء تصاعد وتيرة وحدة المشكلة توجه الدكتور عثمان عسل محافظ البحيرة إلى مقر المطرانية حيث أقام بتهدئة الحشد الذي تجمع ووعدهم بسرعة كشف ملايسات الحادث وإعادة المهندسة وعقب ذلك أنصرفت الحشود التي تجمهرت وعادت الحالة الأمنية إلى الهدوء والاستقرار.

وبينما تواصل مباحث البحيرة ومباحث أمن الدولة جهودها لكشف غموض الحادث فرضت سياجاً شديداً من السرية والكتمان حول التحقيقات، كما تم تعيين حراسات أمنية حول منزل المهندس المتهم باختفائها والمنطقة المحيطة به.

وسنوالى سيادتكم بأية معلومات أو تطورات مرتبطة بالمشكلة تباعاً.

(هذا للعلم والإحاطة فقط)

■ التحقيق في محاولة قتل قس بالمحلة الكبرى أغسطس ١٩٩٩

تكذف أجهزة الأمن بالغربية جهودها من خلال إجراء تحقيقات موسعة للكشف عن الجانى فى محاولة قتل اسطفانوس عزيز قس كنيسة مارى جرجس بالمحلة الكبرى الشهر الماضى، وتم توسيع دائرة الاشتباه وضبط جميع من تنطبق عليهم الأوصاف التى أدلى بها القس حول الجانى، حيث ذكر أنه شخص طويل، ممثلئ الجسم، أبيض البشرة، إلا أنه لم يستطع الادلاء بأوصافه بشكل محدد، حيث قال فى تحقيقات النيابة العامة أنه فوجئ به يطعنه من الخلف مرتين ثم سقط بعدها دون أن يشعر بشئ.

وفى إطار خطة البحث قامت إدارة البحث الجنائى بمديرية أمن الغربية بنشر كمائن متعددة، وتم ضبط ٣ أشخاص من المسجلين خطر ممن تنطبق عليهم الأوصاف التى أدلى بها القس، وتم عرضهم عليه إلا أنه لم يؤكد أن أحداً منهم هو الجانى، فضلاً عن أنهم تمكنوا من إثبات وجودهم فى أماكن أخرى وقت وقوع الحادث صباح يوم الأربعاء الرابع من أغسطس الماضى، فتم الإفراج عنهم ومازالت جهود البحث مستمرة لفحص جميع المسجلين خطر.

والجدير بالذكر أن القس اسطفانوس يوسف عزيز كان قد تعرض لمحاولة قتل بعد انتهائه من الصلاة فى الكنيسة وفى أثناء محاولته عبور السكة الحديد، ثم فر الجانى هارباً بينما طلب المخبر المعين لحراسة الكنيسة سيارة الإسعاف له وتم نقله على الفور إلى المستشفى، حيث أجريت له عدة عمليات جراحية لرتق الأمعاء والمعدة والكبد، وقد تحسنت حالته الصحية حالياً، ومازالت جهود المباحث الجنائية مستمرة لتنفيذاً لأمر النيابة العامة بطلب التحريات حول الواقعة.

الاستدلال

كتب محمد شعيير:
تكشف أبحرة الدنيا بالقرية جهودها من خلال إجراء تحقيقات
موسعة لكشف عن الجان في محاولة قتل بأسطفاة في جزيرة
قس كنية ما من صبر صبي بالملا الكبر من الغم الماني ، وتم
توسيع دائرة الـ اشتباه و ضبط جميع من تنطبق عليهم
الأوصاف التي أدلى بها القس حول ~~الجان~~ الجاني ، حيث ذكر
أنه شخص طويل ممتلئ الجسم أبيض البشرة إلا أنه لم
يستطع الإدلاء بأوصافه بشكل محدد حيث قال في تحقيقات
النسابة الهامة أنه فوجئ به يطعنه من الخلف مرتين
ثم سقط بعد ما دون أن يشربيش.

صورة زئكوغرافية

قبل بضعة أسابيع.. ضرب البلاد زلزال كبير.. عُرف باسم «وفاء قسطنطين».. وبعد أن مضى الزلزال، وهدأت التوابع، تبادل «الرسميون» من المسلمين والمسيحيين التهاني والابتهامات العريضة «للغاية» فى عيدى القيامة والأضحى.. على الترتيب الزمنى.. نسى كثيرون الواقعة.. وتوقف آخرون عن الوقية.. التى ظلوا يمارسونها لأسباب صحفية وتوزيعية بحتة بينما تعصف الأزمة بالوطن!

مضى الزلزال، وهدأت التوابع، هكذا أقنعنا أنفسنا، إلا أنها تجددت مرة أخرى، من خلال واقعة أخرى، فى مكان مختلف، ولكن بنفس الظروف والملابسات، طبييتان بالفيوم كانتا هما بطلتا القصة هذه المرة «ماريان وتريزا».... هل أشهرتا إسلامهما؟ هل تراجعتا إلى المسيحية برغبتهما؟ هل قررتا العودة إلى أسرتيهما؟ أم تم تسليمهما رغماً عنهما؟ إجابات كل هذه الأسئلة ليست موضوع هذا المقال، لكن ذلك لا ينفى.. أنه مازال هناك فى القضية الكثير ليُقال!

لا بد من التأكيد أولاً على أن النهاية الوحيدة المقبولة - من وجهة نظر كاتب هذه السطور - لقصص وفاء وماريان وتريزا فيما يخص كل منهن كإنسانة، هى كالتالى... الفتيات لهن ربٌ يعلم ما تخفيه السرائر، عقيدتهن الداخلية «إسلاماً أو مسيحية»، معلومة له علم اليقين، وهى ما سوف يحاسبهن عليها، سواء قضين ما تبقى لهن من حياة على وجه الأرض داخل مسجد أو دير!

أما القضية ذاتها فقد عبر عنها مؤخراً «قبل موضوع وفاء بأشهر» الأديب الشاب حاتم رأفت من خلال قصة قصيرة ضمن مجموعته الأولى «حدائث رصيف»، جاءت القصة تحت عنوان غريب ومثير هو «اختبار

القبول... تجربة تقرأ مرتين لتكتمل»، ويروي الكاتب حكاية الفتاة «إيفون» التي قررت أن تغير دينها لتتزوج من إيهاب، حيث يدور بينها وبين والده «عبدالرحيم» حوار طويل حاولت خلاله التأكيد له على أن قرارها جاء نتيجة اقتناعها بأن دينهم هو الحق وليس بسبب رغبتها في الزواج من ابنه، وها هي إيفون تقول لعبدالرحيم... «إنه دين الحق... هو وعشة داخلية ألهمت بها فزلزلتني فجأة.. شعرت بالانتماء لكم.. نُبت وانتهيت وأمنت بالحق وصرت منكم».

ويقتنع عبدالرحيم بأن إيفون أصبح قلبها الطاهر «على درب النور والحق الأكيد»، لذا فقد وافق على الزواج بعد أن تتعلم أمور العبادات لمدة أسبوع ثم يتم اتخاذ إجراءات تغيير الدين.

تنتهي حكاية إيفون وعبدالرحيم، ولكن لا تنتهي القصة ذاتها إذ أن الأديب الشاب حاتم رافت والذي ولد وعاش حياته في حي شبرا «بكل ما له من خصوصية» يفجر قنبلة عندما يكتب في النهاية ما يلي:

«عزيزي القارئ.. لن يكتمل ما سبق إلا إذا أعدت قراءته نفسه بالحرف، دون أن تغيّر ولو كلمة.. فقط أسمان "إيفون" إلى "أسماء" و"عبدالرحيم" إلى "تادرس" .. بعد أن تفعل.. لا تنسَ الموضوع!!»

ولم تنس.. ولكن ربما حاولنا التناسي.. حتى جاءت واقعة وفاء قسطنطين، فأجبرتنا على التذكر، والمواجهة... مواجهة التساؤلات الصعبة التي تنطلق جميعاً من خندق سؤال محدد.. هل تقبل أن يكون أى شخص حراً في تغيير عقيدته.. من المسيحية إلى الإسلام، أو من الإسلام إلى المسيحية؟!

السؤال صعب وقاس.. على الفريقين، ففي جانب المسلمين يتم تداول مناقشات «بالرصاص» حول ما يعرف باسم «حد الردة»، وهو ببساطة القتل.. نصوص يتم الاستشهاد بها على وجود الحد في الشريعة

الإسلامية، وأخرى يجرى الاستناد إليها للتأكيد على احترام الإسلام لحرية العقيدة بشكل كامل.

أما في جانب المسيحيين فإن صيحات الغضب والرفض تتعالى مع أي واقعة لتغيير الدين، بل وتنطلق المظاهرات، معلنة ومعبرة عن نيران متأججة في الصدور!

ولعل ما يساهم كثيراً في تضليل الرؤية على هذا الجانب أو ذاك، عدم وجود نقاش فقهي حقيقي «غير متشنج» عند المسلمين، نقاش يضع أسساً ويحدد مفاهيماً في ضوء الشريعة والعقل... وكذلك فإنه بالنسبة للمسيحيين ما زالت هناك موروثة تاريخية واجتماعية تسهم في إبقاء النار دوماً تحت الرماد، ولكن... يظل هنا وهناك عقلاء يصرون على إرضاء عقائدهم وضمائرهم، بما يجعل أضواء الأمل تلوح في الأفق... ولو أنها على بُعد!

بصيص هذه الأضواء تلقفته أعيننا من خلال بعض الإسهامات الفردية، كان للمفكر الإسلامي الدكتور محمد سليم العوا نصيب منها عندما اعتبر أن توجيه جهود الدعوة الإسلامية إلى المسيحيين أو جهود التنصير إلى المسلمين في بلادنا أمر غير جائز ضرره أكبر من نفعه ليس على الأفراد، ولكن على الوطن بالكامل، دون أن تدخل في ذلك مسألة تغيير الدين وفقاً للاقتناع الفردي «دون دعوة أو تنصير» لأن الأمر هنا يتعلق بحرية العقيدة التي كفلتها الشريعة الإسلامية «الأسبوع ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤».

هذه الكلمات - بل قل الفتوى الجريئة - زاد عليها الكاتب الصحفي جمال أسعد عندما أصر على المشاركة في إطلاق بوادر الأمل عندما أكد بهدوء «بينما كانت أزمة وفاء قسطنطين في أوجها، أن التحول من المسيحية إلى الإسلام أو العكس سيحدث طالما وجدت حياة على الأرض، وأن ذلك أمر لا يضير الأديان، بينما طالب بالاتفاق على منهج محدد يحسم

القضية تتمثل أولى بنوده فى الا يكون التحول من دين لآخر نتيجة لإرهاب أو إكراه أو ترهيب أو ترغيب من أى نوع. «الأخبار ٢١ ديسمبر ٢٠٠٤».

وعلى الرغم من هذه الإسهامات الجريئة وغيرها إلا أنها تظل محاولات فردية لقلّة من العقلاء أندست وسط واقع اجتماعى متشنج لا يؤمن سوى بنوعيين من الحوار... حوار بين طرشان، وآخر لا يتم من خلاله تبادل للأفكار.. بل للرصاص!».«.

ولأن أصحاب هذه الإسهامات من العقلاء ليسوا سوى «قلّة مُندسّة»، فإننا نظل على موعد مع الأسئلة الحاسمة... اليس هناك من أمل فى بدء حوار فقهي هادئ متعقل، يحسم المسألة - وفقاً للشريعة - بالنسبة للمسلمين؟! وهل مازالت هناك إمكانية لتبلور نظرة مسئولة «متعلقة أيضاً» نحو القضية لدى القيادات الدينية المسيحية؟! إجابتا السؤالين تحددان ملامح الإجابة عن سؤال ثالث... وأخير... ترى هل ينجح أحد... فى اختبار القبول؟!.

القضائٓة.. بين غضب وعضب!

شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حراكاً ملحوظاً فى مياه الحياة السياسية بمصر، أقيت أحجار عديدة فى البحيرة الراكدة منذ عقود، أمواج كثيفة تدافعت بين مختلف فئات المجتمع لتحدث فى النهاية «حركة» ملحوظة لا يستطيع منصف أن يتجاهلها أو ينكر وجودها، لكنه أيضاً لا يستطيع - فى رأينا - أن يبالغ باعتبار هذه الأمواج والتحركات مقدمة لشيء ما أكبر!

والقضاء فى مصر وواقع التناول الصحفى لأنبائه وتطورات الأحداث التى صنعها أبنائها.. يمكن اعتباره مؤشراً واضحاً على وقوع هذا الحراك بالفعل، فحتى عام ٢٠٠١ كان القضاة شديدي الحساسية بشأن كل كلمة تنشر عنهم، ولم يكن أحد يجرؤ على تناول شئونهم بشيء من النقد أو التجريح.. لأنهم ببساطة لم يكن بينهم أنفسهم من يقوم بمناقشة هذه الأمور فى العلن.. فكيف يتصدى لذلك صحفى!؟

ولعل التقريرين التاليين يوضحان كيف تدرجت الأمور فى هذا المضمار - بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٦ - بالنسبة للصحافة القومية على الأقل، فإذا كان القضاة قد غضبوا فى يناير ٢٠٠١ لأن الصحافة توسعت فى نشر أخبار جريمة قتل ارتكبها وكيل نيابة، فإنهم فى يونيو ٢٠٠٦ كانت أخبار تجازباتهم واشتباكاتهم حول قانون السلطة القضائية الجديد هى المادة الثرية التى غذت الصحف المستقلة والمعارضة وعلى صدر صفحاتها الأولى..

وبالنسبة للصحافة القومية فإن صدرها ربما لم يتسع للنشر فى الحالتين - سواء فى يناير ٢٠٠١ أو يونيو ٢٠٠٦ - لكن مقدار الحراك بين التاريخين يظل واضحاً.. كما سترى!

السادة.. أعضاء النيابة العامة.. الذين هم قضاة المجتمع.. مستاءون ناقمون.. غاضبون.. لماذا؟! الإجابة تتمثل فى أنهم يرون أن الصحافة قد تحاملت كثيراً على وكيل النيابة الذى اتهم بقتل محامى بمنطقة الظاهر، وأنه كان من الأفضل عدم نشر الخبر كليه أو الاكتفاء بنشره صغيراً دون إبراز وتملك الغضب بعضهم إلى درجة أنهم رفضوا اطلاع بعض الزملاء من الصحفيين على تفاصيل الحوادث التى يحققونها أو اتخذوا قرارات بشأنها لنشرها، وفقاً لما جرت عليه العادة!

والأمانة تقتضى.. أن نعترف فى البداية قبل مناقشة موقف أعضاء النيابة بأن مسألة نشر الحوادث فى الصحف مازالت أمراً مختلفاً عليه بين المدارس الصحفية المختلفة، بحيث يرى البعض ضرورة النشر مع الإسهاب فى ذكر التفاصيل وذلك من باب مواجهة الجريمة والفساد وانطلاقاً من فكرة أن الصحافة هى مرآة المجتمع التى لا بد أن تواجهه بعيوبه بصدق، وفى الوقت نفسه يرى أصحاب الرأى المضاد أن نشر أخبار القبض على المتهمين ثم متابعة تفاصيل التحقيقات معهم وكذا جلسات محاكمتهم.. كل ذلك من شأنه التشهير بهم وانتزاع أحكام مسبقة من المجتمع ضدهم قبل صدور حكم القضاء النهائى فى القضية.

وسواء كنت من المؤيدين للرأى الأول أو الثانى، فإنه لا بد من الاعتراف أيضاً بأن واقع العمل فى الصحافة المصرية قد استقر منذ فترة على الأخذ بالرأى الأول.. لذا فإن مناقشة موقف أعضاء النيابة من التغطية الصحفية للقضية المذكورة لا بد أن تجرى مع وضع هذا «الواقع» فى الاعتبار، لاسيما وأن النيابة نفسها تتحمل جزءاً من المسؤولية عن استقرار هذا «الواقع الصحفى»، واستمراره وذلك من خلال قيام أعضاء النيابة أنفسهم بإمداد

الصحفيين بالمعلومات حول القضايا التي يحققونها.. أى قبل صدور أحكام قضائية نهائية بشأنها بالطبع.

وانطلاقاً من هذه الخلفية فإننا يمكن أن نبدأ المناقشة فنقول إن بديهيات العمل الصحفى - الذى يأخذ بالرأى الأول الذى ذكرناه - تقتضى أن تختلف التغطية الصحفية من جريمة لأخرى وفقاً لنوع الجريمة وطريقة ارتكابها.. وكذلك شخصية كل من مرتكبها «الجانى» والمجنى عليه، فعندما «يسرق» جاهل فإن الأمر يختلف عما إذا كان السارق متعلماً أو مثقفاً.. وكذلك عندما «يقتل» المتعلم أو صاحب الوظيفة المرموقة فلاشك أن الأمر يختلف عما إذا ارتكب أية جريمة أخرى.. وهكذا تختلف التغطية الصحفية من جريمة لأخرى.. كل ذلك لماذا؟! الإجابة هنا تتمثل فى أن حجم وطريقة نشر هذه التغطية يكون فى الأساس انعكاساً لتقدير الصحفى لمدة أهمية «أو خطورة» الجريمة بالنسبة للمجتمع والقراء... وليس مجرد بحثاً عن الإثارة والتشويق.. وهى التهمة التى لا تتوقف عن ملاحقة جميع العاملين بهذا الحقل، فالصحفى هنا يفترض وجود تساؤلات معينة لدى القارئ - يختلف حجمها ونوعها من جريمة لأخرى - ثم يقوم بالإجابة عنها من خلال تغطيته. ومن هذا المنطلق فإن المتابعة الصحفية لجريمة وكيل النيابة كانت غوصاً وبحثاً عن التفاصيل بهدف الوصول إلى إجابة عن سؤال مهم ومحدد هو.. ما الذى يمكن أن يدفع رجلاً مهنته إقرار العدل فى المجتمع إلى أن يكون أحد المعتدين على ميزان العدالة؟! كفى يمكن أن «يقرر» أن يتحول إلى «متهم» يقف أمام «زميل» له... بينما يحيط بيديه قيد حديدى؟! وهكذا.. فإن هدف الصحافة كان البحث عن إجابة السؤال.. لتشخيص المرض الاجتماعى الذى تمثله الجريمة، وتحديد موقعه.. تمهيداً للتعامل معه.. تلك واحدة!

أما الأخرى فهي أنه منذ وقوع الجريمة شاع لدى المواطنين هاجس التستر عليها.. أو عدم عقاب الجانى بسبب أنه وكيل نيابة! وقد ظهر ذلك من عدد الاتصالات التليفونية التى أنهالت على «الأهرام» من مواطنين عاديين للإبلاغ عن الجريمة فور علمهم بوقوعها، وكأنهم هنا يلونون بالصحافة وسلطتها المفترضة.. لذا فقد كان لا بد من التأكيد من خلال التغطية الصحفية للحادث على أن الصحافة لن تتخلى عن دورها حتى يصدر حكم القضاء سواء بالبراءة أو الإدانة.. ولعل نفس هذا المعنى - وهو التأكيد على أن الجميع متساوون أمام القانون - هو ما دفع النائب العام إلى إصدار تعليماته بسرعة التحقيق فى القضية بحيث استمر المحققون لمدة ١٧ ساعة متواصلة فى حالة عمل.. ثم صدور قرار الاتهام بعد ٤٨ ساعة فقط من بدء التحقيقات.. ليس ذلك وحسب بل إن أعضاء النيابة الذين حققوا القضية وصلوا إلى موقع الحادث لإجراء المعاينة قبل الانتهاء من تحرير محضر الشرطة!

إن.. فقد شعرت النيابة بنبض المجتمع من خلال الصحافة.. ولم يجد النائب العام «السلطة الأعلى هنا» حرجاً فى الإعلان عن إحالة «وكيل النيابة» الذى أصبح «متهماً» إلى المحاكمة بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار.. فماذا يضير أى فئة أو طبقة مهما كانت عندما ينحرف أحد أبنائها؟!

ولعل الكلمات التى قالها رئيس النيابة «المحقق» لوكيل النيابة «المتهم» قبل بداية التحقيق قد حملت أبلغ المعانى حول القضية.. فقد قال له «أنت سوف تحاسب أمام الله عن الشخص الذى قتلته، وأنا سوف أحاسب أمام الله عن هذا التحقيق معك».. ونحن كصحفيين نضيف هنا.. أننا سوف نحاسب أيضاً إذا ما تخلىنا عن دورنا فى هذا المجتمع أو تنازلنا عن سلطتنا المفترضة.. فلماذا إذن غضب القضاة؟!

«غيوم» قضائية في سماء نادي النيابة الإدارية!

يونيو ٢٠٠٦

هل دخل أعضاء النادي على خط أزمة قانون السلطة القضائية؟

- مطالبات بعقد جمعية عمومية طارئة بعد إقرار ميزانية مستقلة للقضاة والنيابة العامة
- رئيس النادي له اشتباك، قررنا أن نسلك القنوات الشرعية فقط ولن أرد الهجوم بمثله!

وضع مجلس الشعب - بإقراره قانون السلطة القضائية الجديد - نهاية لفصل طويل من حالة شد وجذب اتسمت بها العلاقة بين الحكومة ونادي القضاة خلال الفترة الماضية، لكنها على ما يبدو ليست نهاية حاسمة تماماً لمسألة استقلال القضاء بوجه عام، ليس فقط بسبب الأصوات التي مازالت تتعالى بين القضاة مؤكدة أن القانون لم يلب مطالبهم ولكن أيضاً... لأنه ما كادت الأزمة تنتهي، حتى ظهرت بوادر أزمة جديدة في موقع قضائي جديد... هو بالتحديد نادي أعضاء هيئة النيابة الإدارية!

أولى مؤشرات الأزمة الجديدة ظهرت قبل إقرار مجلس الشعب لقانون السلطة القضائية بفترة قصيرة وذلك بعد أن تبين أن القانون الجديد والذي كان يدرسه مجلس الوزراء آنذاك قد نص على إقرار موازنة مالية مستقلة للقضاة وأعضاء النيابة العامة، وهنا تساءل أعضاء النيابة الإدارية في ناديهم عن أوضاعهم وحقوقهم المالية وفقاً لهذه التغييرات الجديدة، لاسيما في ظل كون النيابة الإدارية إحدى الهيئات القضائية شأنها في ذلك شأن القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة، فلماذا لا يكون للنيابة الإدارية موازنة مستقلة هي الأخرى؟!

تلك «التساؤلات» من جانب أعضاء النادي حول حقوقهم وأوضاعهم القانونية والمالية سرعان ما تحولت إلى «تجاذبات» بينهم وبين مجلس إدارة النادي الذي أصدر بياناً أعلن فيه عن رفع مذكرة عاجلة للمسؤولين للمطالبة

بالحفاظ على هذه الحقوق.. لكن البيان لم يكن مرضياً بالنسبة لعدد كبير من الأعضاء الذين أصروا على عقد جمعية عمومية طارئة تُعرض بها جميع الآراء للوصول إلى صيغة مثلى وجماعية للإصلاح القضائي الشامل والدفاع عن حقوق أعضاء النيابة الإدارية ووصل الأمر إلى حد جمع توقيعات لبلوغ ذلك الهدف، والاتفاق على عقد لقاء أسبوعي «أيام الاثنين» داخل النادي لحشد التأييد لمطلب عقد الجمعية العمومية الطارئة، فضلاً عن وقوع «مشادات» بين بعض الأعضاء ورئيس النادي!

فى المقابل.. فإن مجلس إدارة النادي أعلن فى البداية رفضه مبدأ الجمعية العمومية الطارئة ثم عاد وأعلن عن عقد جمعية عمومية يوم ٢٧ أكتوبر المقبل أى بعد نحو ٤ أشهر وهو ما لم يرض عنه أعضاء ما اصطلح على تسميتها «بجبهة الإصلاح» داخل النادي، وبين هؤلاء وأولئك، وهذا الرأى وذاك تلبدت سماء المقر الهادئ لنادى النيابة الإدارية فى المنيل.. بالغيوم!

الخلفيات

حاولنا استطلاع الآراء المتباينة فى القضية لكشف أبعادها وتبديد الغموض حولها، لذا فقد شرح لنا فى البداية المستشار محمود قناوى «الوكيل العام الأول لهيئة النيابة الإدارية» خلفيات القضية فقال: إنه فى عام ١٩٦٩ تم إنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى يتولى بالتنسيق مع وزارة العدل تحديد ميزانية الهيئات القضائية والحصول عليها من الدولة، ليقوم بعد ذلك بتوزيع المخصصات والدرجات المالية والمزايا على كل هيئة من الهيئات القضائية، وفى الوقت نفسه فإن كل هيئة لها مجلس أعلى مستقل بداخلها يتولى كل ما يتعلق بمسائل التعيين والترقيات والتنقلات، ولكن تظل المسائل المادية تحت إشراف المجلس الأعلى للهيئات القضائية،

ولذلك فإنه بعد إقرار موازنة مستقلة للقضاء والنيابة العامة فى قانون السلطة القضائية الجديد فإن السؤال الذى يطفو على السطح هنا هو... كيف سيكون الحال بالنسبة لبقية الهيئات القضائية، والنيابة الإدارية وأحدة منها؟!

يجيب المستشار قناوى بنفسه عن السؤال قائلاً: إنه فى هذه الحالة ستقوم هيئة النيابة الإدارية بوضع تقدير للمخصصات المالية اللازمة لها بالتنسيق مع وزارة العدل لتطلبها بعد ذلك من وزارة المالية والتي يمكن لها ببساطة أن ترفض التقدير الذى وضعتة النيابة أو أن تقول لنا «فى حدود الميزانية» وذلك بسبب عدم وجود موازنة مستقلة للنيابة الإدارية، وهو ما يقضى على مبدأ استقلالية القضاء والهيئات القضائية الذى تريده الدولة!

ويضيف: إننا كان الهدف من إعداد قانون جديد للقضاة هو الحفاظ على استقلال رجال القضاء والنيابة العامة، فإن الأمر نفسه لا بد أن ينسحب على أعضاء النيابة الإدارية باعتبارها هيئة قضائية ينبغى أن تتوافر لها الاستقلالية، لاسيما أن القانون الخاص بالهيئة ينص صراحة على أن أعضاء النيابة الإدارية لهم نفس امتيازات أعضاء النيابة العامة من حيث الرواتب والبدلات والترقيات والإعارة والإجازات والاستقالة والمعاشات وشروط التعيين وجميع الحقوق الأخرى، وهو ما يعنى بالتالى ضرورة إقرار ميزانية مستقلة للنيابة الإدارية فى الموازنة العامة للدولة.

قلت لمحدثى: ألا ترى أن مجلس إدارة نادى النيابة الإدارية قد تأخر فى إعلان مطالبه بالحفاظ على حقوق الأعضاء وهو ما دفع بعض هؤلاء الأعضاء للمطالبة بجمعية عمومية طارئة؟ ردّ المستشار قناوى مختتماً حديثه: مسألة التوقيت ليست هى العنصر الفاصل فى القضية، فالقضاة أنفسهم يعرضون مطالبهم منذ عام ١٩٩١ أى منذ ما يقرب من ١٥ عاماً.

لماذا التمييز؟!

ماذا يجرى داخل نادى النيابة الإدارية؟! السؤال توجهت به للمستشار أحمد عبدالفتاح «الوكيل العام الأول لهيئة النيابة الإدارية»، والذي كان أحد الأطراف الفاعلة فى التجاذبات الدائرة داخل النادى، وجاءت إجابته لتؤكد أن المطلب الرئيسى للأعضاء هو عقد جمعية عمومية طارئة لمناقشة الأمر برمته، بما فى ذلك مسألة الإصلاح القضائى بشكل شامل فى جميع الهيئات القضائية وليس فقط فى القضاء والنيابة العامة، لأنه ليس من المفهوم أن يتم تمييز هيئة قضائية دون أخرى سواء فى الإصلاح أو المزايا، بل إن مسألة وجود هيئات قضائية متعددة ليس معمولاً به من الأساس فى أى دولة بالعالم، وهناك صيغ متعددة يطرحها حالياً أعضاء النادى من مختلف الأجيال لعملية الإصلاح فى الهيئات القضائية عموماً، عبر دمج هذه الهيئات أو توسيع الاختصاصات وغيرها، لذا فإنه من الضرورى عقد الجمعية الطارئة حتى يمكن من خلالها توضيح الصورة أمام الدولة والرأى العام.

وأضاف قائلاً: إنه لا يمكن حصر الموضوع لتجرى مناقشته داخل مجلس إدارة النادى فحسب خصوصاً فى ظل المتغيرات الجديدة، فالأمر يمس حقوق جميع الأعضاء بل ومصصلحة الدولة، لذلك فقد تم جمع توقيعات نحو ٨٠٠ عضو من أصل حوالى ٢٥٠٠ هم إجمالى أعضاء النيابة الإدارية لعقد الجمعية العمومية الطارئة، وهو ما يشير إلى موافقة حوالى ٣٠٪ من الأعضاء على مطلب عقد الجمعية على الرغم من أن القانون ينص على ضرورة موافقة ٢٥٪ فقط من الأعضاء، فلماذا يرفض مجلس الإدارة مطلب الأعضاء؟ ولماذا يعلن عن عقد الجمعية يوم ٢٧ أكتوبر أى بعد ٤ أشهر؟!

وحول البيان الذى أصدره مجلس إدارة النادى للمطالبة بالحفاظ على حقوق أعضاء النيابة الإدارية والمراكز القانونية المستقرة لهم قال المستشار

أحمد عبدالفتاح إنه لا يعدو أن يكون «بياناً دورياً» تم إصدار بيانات أخرى مشابهة له من قبل بلا جدوى ونحن لا نريد أن نقلل من أى هيئة قضائية أخرى، بل نحترم الجميع، ولكن فى الوقت نفسه نرفض التمييز بين أعضاء هيئة قضائية وأخرى.

القنوات الشرعية فقط!

على جانب آخر فإن الطرف المقابل فى الأزمة والذي يمثلته المستشار زكريا السيد أحمد «رئيس نادى النيابة الإدارية» أكد لنا رفضه الدخول فى المهاترات - على حد وصفه - كما أكد رفضه الرد على الهجوم الموجه ضد مجلس إدارة النادى حتى لا يتحول الأمر إلى هجوم متبادل بين فريقين بعيداً عن مصلحة الأعضاء، وفقاً لما قال.

وأشار إلى أنه بعد عرض مشروع قانون السلطة القضائية على مجلس الوزراء، وما ورد به من إقرار ميزانية مستقلة للقضاء والنيابة العامة كان لا بد من أن يدرس مجلس إدارة النادى المسألة بهدوء ودون إثارة الضجيج لبحث تأثير ذلك على حقوق ومكتسبات أعضاء النيابة الإدارية والذين أكد القانون مساواتهم بأعضاء بقية الهيئات القضائية الأخرى، لذلك فقد تم عقد اجتماع طارئ لمجلس الإدارة انتهى إلى إصدار بيان «مساء السبت ١٠ يونيو» طالب فيه المجلس بعدم المناس بالحقوق والمراكز القانونية المستقرة حالياً للأعضاء، بل وطالبنا باتخاذ اللازم لإصدار مشروع قانون النيابة الإدارية المقدم إلى وزارة العدل منذ ٥ سنوات، حتى يتسنى للنيابة أداء دورها فى إصلاح الجهاز الإدارى للدولة وحماية المال العام.

وأضاف قائلاً: بعد أن عرضنا مطالبنا كان من الضرورى أن نسلك القنوات الشرعية للتعبير عنها، لذا فقد قررنا رفع مذكرة للرئيس مبارك بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية لإصدار توجيهاته بالحفاظ

على حقوق أعضاء النيابة الإدارية والتأكيد على عدم وجود تفرقة بين جميع الهيئات القضائية وفقاً لما نصت عليه القوانين، كما أن المجلس التقى مؤخراً بالمستشار محمود أبو الليل وزير العدل الذى أكد أنه سيتم بدء مناقشة القانون الجديد للنيابة الإدارية فى شهر أغسطس المقبل لعرضه على مجلس الشعب فى الدورة البرلمانية المقبلة.

قلت لرئيس النادى: ماذا عن موضوع جمع التوقيعات لعقد جمعية عمومية طارئة؟

رد قائلاً: لقد بحث مجلس إدارة النادى الموضوع بالكامل وأصدر البيان الذى شرح فيه رؤيته والتي تتمثل فى أننا قد قررنا أن نسلك القنوات الشرعية فقط للتعبير عن مطالبنا.. دون أى قنوات أخرى!

وأخيراً.. فإن أجواء «الغيوم القضائية» مازالت تحلق فى سماء نادى النيابة الإدارية، وتبقى «الصورة ضبابية».. حتى إشعار آخر!

العاصفة.. واتجاه الريح

أيمن نور ليس ملاكاً.. كما أنه ليس شيطاناً..

أيمن نور جزء من الحياة السياسية فى هذا الوطن، بكل ما يمكن أن تراه فيها من مزايا، أو تنظر إليه باعتباره عيوباً.

فى أواخر يناير عام ٢٠٠٥.. هبت عاصفة شديدة اقتلعت أيمن نور من مكانه كرئيس لحزب الغد المصرى المعارض وألقت به خلف أسوار سجن طرة!

نيابة أمن الدولة العليا اتهمت نور بالتزوير فى التوكيلات التى تقدم بها إلى لجنة شئون الأحزاب لتأسيس حزبه، وسواء صح ذلك أم لم يصح، فقد بدأ منذ الوهلة الأولى أن اتجاه الريح فى العاصفة كان ضد نور على طول الخط!

تأكدت من ذلك بنفسى، فقد شاركت مع الزميلين عماد الفقى ونصرى عصمت فى نشر تحقيق موسع بعنوان «عاصفة أيمن نور.. الحقائق الكاملة» فى الأهرام بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٠٥، وقد حاولنا جمع آراء مختلف أطراف القضية بما فى ذلك زوجته المذيعة جميلة إسماعيل التى تساءلت قائلة: من صاحب المصلحة فيما يحدث لحزب الغد حالياً؟

ولكن تم «التعامل» بالطبع مع تصريحاتها أى أنه تم تخفيف حدتها، فى حين أبرزت تصريحات صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى الذى تساءل أيضاً قائلاً: إن جميع الأحزاب تناولت مسألة الدستور وتعديله فلماذا الربط بين قضية نور ومواقف حزبه السياسية؟ كما أن التغطية اهتمت أيضاً بإبراز قصة منسوبة إلى «مصادر كبيرة» حول إحراق أيمن نور بعض المستندات والتوكيلات أعلى سطح العقار الذى يوجد به مكتبه، كما أجاب «مصدر كبير» آخر عن تساؤل حول أسباب سرعة رفع الحصانة عن نور وتم تقديم مبررات عديدة لذلك.

والواقع أنني وعلى الرغم من مشاركتي في تغطية القضية إلا أنني لا أعلم - شخصياً - من هي هذه المصادر الكبيرة، لكنني أعلم بالطبع من هو الزميل مسئول التحرير الذي اهتم بإبراز هذه الأقوال، ولم يكن من بين فريق التغطية أصلاً؟

تأكد لي أيضاً درجة شدة الريح واتجاهها نحو اقتلاع نور من الحياة السياسية عندما رفض مسئول التحرير نشر وجهة نظر أيمن نور حول قضيته. وكنت قد حصلت على مذكرة بخط نور نفسه كتبها من محبسه للرد على ما سبق أن نشرته «الأهرام» ضده عقب إلقاء القبض عليه، حيث أرسلت لي زوجته جميلة إسماعيل نص المذكرة بالفاكس... وجلست هي في انتظار النشر!

بالطبع اقترحت إجراء عمليات «تخفيف» شديدة لما ورد بالمذكرة حتى يمكن نشرها، لكنني اعتبرت أن الحصول على تصريح من نور نفسه وبخط يده في ذلك التوقيت يعد انفراداً صحفياً بلا شك.

في البداية تردد مسئول التحرير كثيراً في النشر حتى إذا تم ذلك باقتضاب شديد لمجرد تسجيل الانفراد، رفع المسئول سماعة الهاتف بجواره وتحدث بصوت خفيض لم أسمعه، ثم أخبرني بموافقته على النشر ولكن بصيغة معينة حددها لي دون غيرها.

وافقت على ذلك وانصرفت لمتابعة جمع بقية الآراء في الموضوع، إلا أنني بعد قليل تلقيت مكالمة من مسئول التحرير نفسه يطلب مني فيها استبعاد كلمات نور نهائياً.

والآن.. في صحيفة «اشتباك» ننشر نص كلمات نور بالكامل، حتى بما حوته من أسلوب ملتبس في الكتابة في بعض أجزاءها.. فضلاً عن الأخطاء الإملائية!

الأستاذ إبراهيم بك نافع

للأسف أنا مضطر لطلب نشر رد قانونى عما نشرته الزميلة «.....»
فى عدد الاثنين ٣١ يناير الماضى ٢٠٠٥ بمساحة نصف الصفحة «٢٧» من
العدد المذكور.. وذلك إعمالاً لقانون سلطة الصحافة م٢٧، ٢٨

الرد المطلوب نشره

نشرت جريدة «الأهرام» فى عدد صباح الاثنين ٣١ يناير الماضى
الاتهامات التى وجهتها نيابة أمن الدولة العليا لشخصى وفقاً لما ورد إليها
من مذكرة التحريات المعدة من الشرطة.

وبقدر التوسع فى نشر الاتهامات كان التضييق^(١) الشديد فى نشر ردى
على هذه الاتهامات التى تضحضها^(٢).. وربما يكون هذا هو الاتجاه العام
للنشر فى أبواب الحوادث.. لكن الذى أدهشنى بالفعل ودفعنى لأن أرسل
هذا الرد من محبسى بسجون طرة - ليس فقط إهمال ردى على هذه
الاتهامات - لكن اندفاع محررة الخبر فى نشر ما يشكك فى ردودى التى
لم تنشرها أصلاً!!

وعلى سبيل المثال تقول على لسان مصادر تقول إنها «رسمية» دون أن
تحدد هويتها - هل هى سياسية أم قضائية - دون مبرر لإخفاء نوعية هذه
المصادر التى قالت للأهرام إنه لا صحة أن إجراءات رفع الحصانة عن أيمن
نور لم تستغرق سوى أقل من ٢٤ ساعة فقط وأصفة هذه الحقيقة أنها
مجرد ادعاءات!

وهنا أود أن أحيط هذه المصادر - غير المفصح عنها - وأحيط الكافة
والرأى العام أن الأوراق التى وزعت على اللجنة التشريعية بالمجلس وكذلك
أوراق هذا الملف فى النيابة تؤكد عكس ذلك.

(١) التضييق

(٢) يقصد «تضحضها»!!

فأول خطاب صدر عن المحامى العام لنيابة أمن الدولة طالباً رفع الحصانة عنى صدر يوم الجمعة ٢٨ يناير موجهاً إلى السيد المستشار النائب العام مرفقاً به مذكرة، أما ثانى خطاب يطلب رفع الحصانة فقد صدر من النائب العام ومرفق به مذكرة للسيد وزير العدل بنفس التاريخ الجمعة ١ / ٢٨ الذى أعد خطاباً ومذكرة للسيد رئيس مجلس الشعب فى ذات التاريخ الجمعة ٢٨ يناير - حيث كان رئيس مجلس الشعب خارج البلاد - إلا أنه هو الآخر تلقى الخطاب فى ٢٨ يناير وأحاله بخطاب للجنة التشريعية لمجلس الشعب بعد منتصف ليل يوم الجمعة ٢٨ يناير «الواحدة صباحاً» والتي نظرت بدورها الموضوع وقررت فيه وأعدت مذكرة من سبع ورقات واجتمعت وصوتت على رفع الحصانة وعرضت الأمر على المجلس ووافق الساعة الحادية عشر والنصف صباح السبت ٢٩ يناير!!

هذه حقائق مدعومة بالمستندات ومصر كلها عليها شهود وليست ادعاءات كما أشارت المصادر - المجهولة للبعض - التي صرحت بهذا للأهرام. وعجباً وأشد العجب أن نفس المصادر «المجهولة» - للبعض - والتي لم تكشفنا الأهرام سوى بأنها رسمية، دون أن تحدد درجة هذه الرسمية أو هويتها.. بادرت بنفى ادعاء آخر - وفقاً لوصفها - وهو أن هناك علاقة بين هذه القضية وبين اللقاء الذى تم بينى وبين السيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية مساء الأربعاء السابق على الجمعة «النشط» الذى فتحت فيه كل المكاتب والجهات والوزارات أبوابها لتلقى وإرسال خطابات وطلبات رفع الحصانة عنى فى أقل من ٢٤ ساعة.. والأعجب أن هذه المصادر أنبرت من تلقاء نفسها وبمنفسها فى نفي ادعاء لم يقل به غيرها ولم يرد فى أقوالى بمضبطة مجلس الشعب جلسة صباح السبت ولا فى أقوالى بالتحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا خلال جلستى التحقيق يوم السبت والتي استمرت أكثر من إحدى عشر ساعة أو جلسة الأحد ولم يرد

فى دفاعى أمام محكمة عابدين صباح الاثنين ولا فى أى تصريحات صحفية منسوبة لشخصى أو لحزبى!! فمن أين أتت هذه المصادر بهذه الادعاءات التى ردت عليها؟!

ومن جانب آخر أشارت «الأهرام» لأكثر من واقعة غير صحيحة - جملة وتفصيلاً - مثلاً: أشارت أن التحقيقات التى تمت معى كشفت عن استخدام تقنيات الحاسب الآلى، فى اصطناع عدد كبير من التوكيلات المزورة المنسوبة لأشخاص وهميين.

والحقيقة أن هذا الكلام نسمع عنه للمرة الأولى بجريدة الأهرام ولم نسمع عنه مطلقاً فى جلسات التحقيق التى أشارت إليها الأهرام وكل ما نذكر عن الحاسب الآلى فى التحقيقات هو أننا نضع على الموقع الخاص بالحزب على شبكة الإنترنت صورة من التوكيل فارغاً يسحبها الشخص المهتم ويطبّعها ويوثقها ويرسل التوكيل إلينا بأى وسيلة من وسائل الإرسال بما فيها البريد أو التسليم باليد.

أما ما يتصل بوجود توكيلات كشفت عنها جلسات التحقيق لأشخاص وهميين فهذا أيضاً منافى للحقيقة، فالتوكيلات التى تم مواجهتنا بها فى جلس تحقيق الأحد ٣٠ يناير هى خمسة توكيلات الأول باسم الأنسة منى محمد الجبرى «طالبة» وهى عضو مؤسس بالحزب من محافظة الجيزة، إلا أننا فوجئنا أن التوكيل الذى عرضته علينا نيابة أمن الدولة العليا صادر عن محافظة القليوبية وبتاريخ لاحق على التوكيل الأسمى الذى أودعناه لجنة الأحزاب منذ عامين تقريباً وهو فى حوزتها ولدينا صورة منه.

أما التوكيل الثانى الذى واجهتنا به نيابة أمن الدولة العليا باعتباره مزوراً هو توكيل صادر عن أيمن عبدالعزيز نور يوكل فيه أيمن عبدالعزيز نور!! «أى أنى أوكل نفسى!! وهو أمر غير وارد أصلاً ولا منطوق أو عقل يقبله ولا مبرر له!

أما التوكيل الثالث فهو صادر من وكيل المؤسسين المهندس مصطفى موسى يوكلنى كوكل للمؤسسين فى أعمال التأسيس للحزب وهو أيضاً

أمر لا منطق ولا عقل يقبله فالمهندس موسى مصطفى موسى وكيل مؤسسين فلماذا يُصدر لوكيل المؤسسين توكيلاً وهو نفسه وكيل مؤسسين وإذا فعلها فما الداعي لأن يكون هذا التوكيل مزوراً!!

أما التوكيل الرابع الذى واجهتنا به النيابة فهو توكيل من السيدة جميلة إسماعيل وهى بالمناسبة زوجتى ولن أقول أكثر من هذا.

أما التوكيل الخامس والأخير الذى واجهتنا به النيابة فهو توكيل صادر من الأستاذ عبدالعزيز نور المحامى وهو أيضاً بذات المناسبة والذى وأظن أنه لا يمكن أن يبخل على نحلته الوحيد بخمس دقائق يعد فيهم توكيلاً!!

هذه هى التوكيلات التى وجهنا^(١) بها فى التحقيقات حتى الآن ولا أعرف من أين أتت الأهرام بأن النيابة واجهتنا بتوكيلات لأشخاص وهميين!!

وأخطر ما نشرته «الأهرام» منسوبةً لتحقيقات ومحاضر تمت فى مباحث الأموال العامة - وعلى لسانى - إنى قلت إنى كنت أتلقى من المهندس موسى مصطفى موسى موافقات أشخاص على عمل توكيلات ثم تصدر عنهم توكيلات.. وهذا الكلام المنشور لم يحدث بل عارى^(٢) تماماً من الصحة لأنى ببساطة لم يحقق معنى فى مباحث الأموال العامة ولم يفتح معنى محاضر أو تحقيقات مطلقاً فى هذه الجهة لا فى هذه الواقعة أو فى غيرها.. فضلاً أن الزميل موسى مصطفى موسى لم يكن له أى دور من قريب أو بعيد بموضوع التوكيلات ولا أعرف كيف ولماذا نسب هذا الكلام لى ولمحاضر وتحقيقات لم تتم وبالمخالفة للواقع الذى لا يخفى على أحد.. وأؤكد أن هذا الكلام لم يصدر عنى فى أى وقت من الأوقات لأنه عارى تماماً من الصحة.

- أخيراً.. أؤكد أن الحقائق واضحة وضوح الشمس وإن كنت لا أود الخوض فى تفاصيل الآن.

(١) ووجهنا

(٢) عارى

مع جزيل الشكر والتقدير..

د. أيمن نور

وأخيراً.. وفي ختام قضية نور يبقى أن أقول إنه قد صدر ضده حكم قضائي بالسجن لمدة خمس سنوات لإدانته في القضية، ونشب نزاع داخل حزب الغد بين أنصار نور وزوجته المذيعة جميلة إسماعيل وبين أنصار موسى مصطفى موسى وكيل المؤسسين وصل إلى حد إحراق مقر الحزب في شارع طلعت حرب... لكن موسى مصطفى أصبح هو رئيس الحزب بعد سجن أيمن نور.

دفاع بلا حرجوم

يضيق صدر - ومساحات - الصحف القومية عادة عن استيعاب ونشر التصريحات التي تهاجم السياسة المصرية، إلا أن نفس هذا الصدر وتلك المساحات يتسعان كثيراً لعرض ردود رجالات النظام في مصر.. من السياسيين أو الصحفيين على ذات الهجوم، بما يضع القارئ في حيرة من أمره إذ يعجز في كثير من الأحيان عن فهم الدفاعات التي تسوقها هذه الردود، لأنه ببساطة لم يتح له أن يطلع على الهجوم من الأصل! فكيف يفهم الدفاع!؟



كيف!؟

في السادس والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠٨ عقدت جامعة الدول العربية دورة غير عادية على مستوى وزراء الخارجية لهدف أساسى يتمثل فى مناقشة الخلاف الذى استحكم بين منظمى «فتح» و«حماس» الفلسطينيتين، بما أدى إلى إسالة الدماء من الجانبين، ناهيك عن التراشق بالاتهامات الحادة والمتنوعة، فضلاً عن فشل عقد لقاء للمصالحة الوطنية الفلسطينية بالقاهرة قبل ذلك بفترة قصيرة.

وفى ظل مطالبات بعض الوزراء فى الدورة السابقة بأن يتم إعلان اسم الفصيل الذى يتحمل مسئولية فشل المصالحة واستمرار الانقسام الفلسطينى واتخاذ الإجراءات ضده، بدأ فى الأفق - فى هذا الاجتماع - أن كل الأطراف قد جاءت مستعدة لواحدة من لحظات الحقيقة، التى تنكشف خلالها الأمور، ويخرج فيها المستور إلى العلن، لذا فقد استعد كل طرف من الأطراف العربية المؤيدة أو القريية من فتح أو حماس واستجمع قواه ووصل الكل إلى القاهرة فى حالة تاهب للمواجهة.

وأمام الأمل فى أن يظل باب الحوار مفتوحاً بين الجانبين دون

تحميل مسؤولية الفشل لطرف دون آخر كان هناك اتجاه لعدم الإدلاء
بأى تصريحات قبل بداية المؤتمر حتى لا تتعقد الامور بشكل أكبر، حتى
أن الدكتور صائب عريقات الذي حضر ممثلاً للسلطة الفلسطينية وهو
ينتمي إلى حركة فتح، كان على وشك الاقتراب من مجموعة من
الصحفيين داخل مقر جامعة الدول العربية للرد على أسئلتهم إلا أن
موظفة كبيرة في الأمانة العامة للجامعة أشارت إليه بأن يستمر في
سيره نحو قاعة الاجتماع وألا يدلى بأى تصريحات.

وإذا كان ممكناً أن توجد مثل هذه التوجيهات من مصر أو الجامعة
العربية لأقطاب فتح بعدم الإدلاء بتصريحات فإن ذلك لا يمكن أن
يسرى بطبيعة الحال على سوريا التي تؤيد حركة حماس، لذا فإن وزير
الخارجية السوري وليد المعلم توجه فور دخوله مقر الجامعة العربية
في ميدان التحرير إلى الصحفيين ووجه اتهاماً ضمنياً لمصر بأنها قريبة
إلى فتح ووجهة نظرها أكثر من حماس، حيث قال إننا جئنا لأننا نريد
أن نرى ما هي العقوبات التي تحول دون الحوار بين حركتي «فتح»
و«حماس»، لكن الحوار ينبغي أن تكون له مقدمات وهي أن نقف جميعاً
على مسافة واحدة من المتحاورين، وألا نكون طرفاً في الحوار، وأن
نحترم إرادة المتحاورين، وأضاف أن سوريا على اتصال بجميع
الفصائل وتقف على مسافة واحدة منها وهي تحث الطرفين على أن
يعملا معاً من أجل القضية الفلسطينية.

وفي أثناء الاجتماع وبعد ساعات من تصريحات الوزير المعلم خرج
أحد أعضاء الوفد السوري وتحدث مع الصحفيين وقام بتسريب البيان
الذي ألقاه الوزير داخل الاجتماع، وكانت الإشارات فيه أكثر وضوحاً
وكان النص فيما يتعلق بالحوار الوطني الفلسطيني كالتالي:

▲ أكد السيد وليد المعلم وزير الخارجية السوري أن نجاح الحوار الوطني الفلسطيني يتطلب توفير معطيات أساسية، أولها وقوف الوسيط، - يقصد مصر - على مسافة واحدة من أطراف الحوار، وأن يضع أمام أطرافه أطراً ويترك لهم مسألة الاتفاق عليها عبر حوارهم.

▲ وتمنى الوزير المعلم لو أن الطرف الآخر - يقصد حركة حماس -

قد أتاحت له الفرصة لعرض وجهة نظره أمام هذا الاجتماع.

كل ذلك كان في إطار المعطن المقصود توصيله، لكنني علمت من داخل الاجتماع أن حالة من عدم الارتياح سادت أوساط وزراء الخارجية المجتمعين والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى عقب علمهم بتوزيع الوفد السوري كلمة الوزير المعلم على الصحفيين.

كما علمت أن المعلم قد اتهم مصر بشكل علني وصريح داخل الاجتماع بالمشاركة في حصار غزة لعدم فتحها معبر رفح، وأن البيان الذي تم توزيعه على الصحفيين كان مخففاً عما قاله المعلم بالفعل داخل الجلسة.

وحول ما أثير بشأن مسألة حضور حماس الاجتماع من عدمه علمت أيضاً أن مندوبي قطر والسودان أبدياً في الاجتماع أنهما لا يمانعان حضور ممثل عن الحركة الاجتماع.

وعندئذ ما كان من الدكتور صائب عريقات سوى أن رد بقوله إننا يمكن إنن أن ندعو فصائل المتمردين في دارفور لحضور اجتماعات الجامعة العربية، وأضاف موضحاً أنه حضر الاجتماع ممثلاً عن السلطة الفلسطينية لا عن حركة فتح، وأعلن رفضه وجود ممثل عن فتح أو حماس في الاجتماع.

كل هذه التجاذبات التي حدثت داخل أروقة الاجتماع - الذي استمر

لأكثر من ثماني ساعات متواصلة - قمت بنقلها إلى صحيفتي لكن ما نُشر بالفعل في اليوم التالي كان هو فقط التغطية الرئيسية «التقليدية» للاجتماع المتمثلة في الكلمات التي ألقاها رئيس دورة انعقاد المجلس الأمير سعود الفيصل والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، بالإضافة إلى لقاءاته التشاورية التي سبقت الاجتماع وهكذا..
أما تصريحات المعلم فما نُشر منها كان بالنص كما يلي:

بصفته الرئيس الحالي للقمة العربية

الأسد يوجه رسالة للسكرتير العام للأمم المتحدة يطالبه فيها برفع الحصار عن غزة
أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن الرئيس بشار الأسد بصفته الرئيس الحالي للقمة العربية سيوجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بطلب رفع الحصار عن غزة وإيقاف معاناة الشعب الفلسطيني. وقال إن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي أساس وضمان لحقوق الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أننا ستناقش ما هي العقبات علي طريق جهود الحوار الفلسطيني. وأوضح أن أساس المشكلة بين

حركتي «فتح» و«حماس» ونحن نحث الطرفين على أن يعملوا من أجل القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن سوريا علي اتصال مع جميع الفصائل بما فيها «فتح» وأن سوريا تقف علي مسافة واحدة من جميع الفصائل. وتابع أن الحوار الفلسطيني ينبغي أن تكون له مقدمات أهمها «أن تقف علي مسافة واحدة من الجميع مع احترام إرادة المتحاورين، وألا تكون طرفاً في الحوار، وعلينا أن نعمل من أجل جمع «فتح» و«حماس» وجميع الفصائل.

ومن داخل الاجتماع تم نشر معلومات أخرى جلبها أحد الزملاء كالتالي:

وعلم مندوب الجريدة أن السيد أحمد أبو الغيط «وزير الخارجية، استعرض في مداخلته خلال جلسة العمل المغلقة جهود مصر في التعامل مع أزمة قطاع غزة، مؤكداً أن القطاع مسئولية قوة الاحتلال، وأن أية محاولات لتكريس مفهوم جديد، تصب في خدمة الأطراف التي تتنادى

بتخلى قوة الاحتلال عن التزاماتها القانونية. وأوضح أبو الغيط أن ٢٠ ألف فلسطيني عبروا رفح من وإلى قطاع غزة خلال الأشهر العشرة الماضية فضلاً عن المعونات الغذائية والدوائية الهائلة.

أي أن ما تم نشره وما بلغ القارئ بالفعل تمثل فقط في جزء من تلميحات الوزير المعلم حول وجوب «أن تقف على مسافة واحدة من الجميع مع احترام إرادة المتحاورين...»، بالإضافة إلى ما ذكره وزير الخارجية المصري حول مسألة حصار قطاع غزة.

لم تكن هناك أية إشارات من قريب أو بعيد لكل التجاذبات التي حدثت في الاجتماع خاصة بين وزيرى خارجية مصر وسوريا.. ومع ذلك فقد خرجت الصحيفة فى اليوم التالى لنشر تغطية اجتماع وزراء الخارجية العرب وعلى صفحتها الأولى الخبرين التاليين:

تعقيباً على مزايدات ومهاترات دمشق:

مصدر مسئول: سوريا يجب أن تقف على مسافة واحدة من حركتى «فتح» و«حماس»

أكدت مصر أنها فى سعيها الدائم لتحقيق الوفاق الوطنى بين مختلف الفصائل الفلسطينية إنما يدفعها الحرص على الشعب الفلسطينى وقضيته العادلة، فى الوقت الذى تترفع فيه عن الدخول فى مزايدات	ومهاترات. وتعقيباً على ما ذكره وزير الخارجية السورية فى اجتماع مجلس الجامعة العربية بالقاهرة أمس الأول، ودعوته لأن تقف مصر على مسافة واحدة من حركتى «فتح» و«حماس»، صرح مصدر مسئول بأن	منطق الأمور، والعديد من المواقف والتصرفات والحقائق المعروفة، إنما يقتضى توجيه هذه الدعوة لسوريا ناتهماً. وعلى وجه الخصوص، مشيراً إلى أن مصر تترفع عن الدخول فى مثل هذه المزايدات والمهاترات.
--	---	--

الفيصل: إن لم يجد الفلسطينيون حلاً لخلافاتهم عند مصر فلن يجدوه

أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية رئيس الدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية أن جميع وزراء الخارجية العرب أكدوا - خلال اجتماع المجلس - ثقتهم وتقديرهم للجهود المصرية الدؤوبة فى حل الخلاف الفلسطينى، وقال:	إنهم رهن إشارة مصر لتقديم أى مساعدة ممكنة ترى مصر ضرورة بذلها مع أى دولة. وأضاف الفيصل إنه إن لم يجد الفلسطينيون حلاً لخلافاتهم عند مصر، هذا البلد الطيب والغنى برجاله، فإن أى جهد لن يكتب له النجاح ^(١) .
--	---



هل بلغك الآن يا صديقى ما عنيت فى مقدمة هذا الفصل.. أرجو

ذلك!

(١) الأهرام ٢٨/١١/٢٠٠٨

عراقیات



وسط الزملاء الصحفيين العاملين في أقسام السياسة العربية
والخارجية في الصحف المختلفة.. يشيع استخدام لفظ «فلسطينيات»
للإشارة إلى الموضوع اليومي الذي يحوى تطورات القضية
الفلسطينية، والذي لا يمكن أن يخلو منه عدد من أعداد الجريدة.
وعقب زلزال احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، وتداعياته الممتدة في
الزمان والمكان، فإننى أستأذن القارئ في استحداث لفظ «عراقيات»
أيضاً للإشارة إلى تطورات.. المسألة العراقية!

حزب في صليقة!

كتب علينا القدر أن نكون شهوداً على لحظة مفصلية في تاريخنا.. لم تتعدد خياراتنا فيها سوى بين.. احتضان الصبار أو اجتراح الحنظل!

ظهر ذلك اليوم.. التاسع من أبريل ٢٠٠٣.. وقفت مع أمي نتابع في نهول مشهد تمثال الرئيس العراقي السابق صدام حسين.. على يد عدد من الجنود الأمريكيين وأفراد من الشعب العراقي، عبرت أمي عن تعجبها من تقلبات أحوال البشر «مين كان يصدق؟!»، رددت عليها - بينما كنت لا أزال تحت وقع هول المشهد - أن اليوم هو أحد الأيام النادرة في التاريخ وأعقبت ذلك بقولي: ده يوم سقوط طاغية!

انصرفت أمي إلى متابعة إعداد طعام الغداء، وعدت أنا إلى نفسي، لكنني سرعان ما استوقفت ذاتي مسترجعاً نص ما قلت منذ لحظات «يوم سقوط طاغية، مانا تعنى هذه المفردات؟! هل أنا سعيد بالمشهد أم حزين له؟ معه أم ضده؟ ترى هل ينبغي أن أهمل مع المهللين فرحاً بسقوط الديكتاتور صدام حسين.. أم ابتمس حزناً على تدنيس أرض بلاد الرافدين باحتلال الجنود الأمريكيين إياها؟ صدام حسين كان متسلطاً بالفعل، ولاشك أن رحيله ينطوى على فائدة كبرى للعراق الأرض والوطن.. ولكن هل أنا مع إسقاطه على أيدي الأمريكان؟ الإجابة بالقطع هي بالنفي.. لكن ذلك النفي يقود بالضرورة إلى سؤال تال إذا ما كنا ننشد الموضوعية في التحليل.. وهو.. هل كان ممكناً أن يسقط نظام صدام دون أى تدخل خارجي لاسيما في ظل عمليات القمع التي أجراها ضد كل صنوف المعارضة ضده؟ بمعنى آخر هل كان ممكناً أن يسقط صدام حسين بأيدي عراقيين فقط؟! الإجابة الواضحة هي أيضاً بالنفي، ومن محصلة هذا النفي وذاك دارت مجتمعاتنا العربية - في تلك الفترة - وسط حلقات من الأسئلة بلا إجابات محددة، وتعالق أصوات الضجيج والتراشق بالاتهامات بالخيانة للوطن والعمالة سواء

للقوى الخارجية المحتلة أو لصدام ونظامه الديكتاتورى فى الداخل، وبين المتراشقين جلس فريق كبير - وأنا منهم - فى انتظار ما سيحدث على أرض الواقع، عاجزين عن الفعل أو التحرك.. راجين المولى عز وجل أن يهون على إخواننا أبناء بغداد لياليهم المظلمة التى أضاءها الأعداء بلهيب نيرانهم.

وقد قدر لى أن أتابع تطورات المسألة العراقية منذ وقت مبكر قبل شن الحرب، حيث نشرت لى تقارير تحليلية شبه أسبوعية أو نصف شهرية فى جريدة «الأهرام» قبل دوران عجلة الحرب، كما كُتِبَ على أن تُرفض عدد من هذه التقارير باعتبارها غير صالحة للنشر لأسباب مختلفة، لأقوم بنشرها هنا فى صحيفتى الخاصة.. لكن قصتى مع ما يصلح وما لا يصلح للنشر عن العراق وقت الحرب اشتملت على فصل خاص.. كان شديد الحساسية بنفس درجة حساسية الأوضاع.. التى كان الجميع يمرون بها فى تلك الفترة.. لذا فإننى أبدا بروايته قبل نشر تقاريرى الأخرى المرفوضة عن العراق.

وسط حالة التخبط والعجز التى كان فريقنا - فريق المتفرجين - يمر بها فى تلك الفترة، حاول نفر منا أن يفعل شيئاً بسيطاً.. تمثل فقط فى محاولة التعبير عن رأينا إزاء ما تنشره «الأهرام» وأسلوب تغطيتها لأنباء المعارك العسكرية، لاسيما بعد الهجوم الضارى الذى تعرضت له الصحيفة فى تلك الفترة، حيث تم رشقها بالاتهامات بالانحياز للموقف الأمريكى فى الحرب!

حاولنا عمل شىء بسيط للغاية.. لكنه كان كفيلاً بأن يتحول معه الموقف بكامله من.. صحيفة فى حرب.. إلى حرب فى صحيفة!

وأنا هنا الآن أتحدث بالتفصيل لأول مرة عن هذا الموقف بالأسماء والأحداث مع نسبة الفضل لأهله، وإعادة المواقف لأصحابها.

قبل بداية الحرب بفترة قصيرة وبالتحديد فى الفترة من ٢٨ يناير إلى ١٢ فبراير ٢٠٠٢ قام إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير

الأهرام أنذاك برحلة صحيفة مع عدد من كبار المحررين فى الجريدة إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، وأجرت بعثة الأهرام عدة حوارات هناك أهمها مع كونداليزا رايس التى كانت تشغل منصب مستشار الأمن القومى الأمريكى وكولين باول وزير الخارجية أنذاك ومن محصلة الحوارات التى أجرتها البعثة والتى كنت بمثابة انفرادات صحفية مهمة فى الواقع - كتب إبراهيم نافع بعد عودته ليؤكد أن بعثة الأهرام لمست فى واشنطن أن عجلة الحرب قد بدأت تدور بالفعل وأن الوحيد القادر على إيقافها هو الرئيس العراقى صدام حسين وحده من خلال الاستجابة بالطبع لكل المطالب التى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطالبه بها.. واعتبر البعض أن ذلك إنما هو نوع من التبشير بالحرب، أو التمهيد لها وانتظارها فى سعادة.. والواقع أن ما قامت به بعثة الأهرام الصحفية فى واشنطن لم يكن كذلك بأى شكل إنما كان انفراداً وسبقاً صحفياً مهماً فى توقيت حرج، أما ما ذهب إليه نافع من أن صدام وحده هو الذى كان قادراً على إيقاف عجلة الحرب فإن ذلك كان رأيه الشخصى.

وتسارع دوران عجلة الحرب بالفعل وحمل فجر يوم الخميس ٢٠ مارس ٢٠٠٣ بداية أنباء الهجوم العسكرى، وأصدر الأهرام فى ذلك اليوم طبعة إضافية «رابعة» تحت عنوان «السادسة صباحاً.. وبدأت أمريكا حربها ضد العراق.. هجمات ب-٤ صاروخاً على بغداد تستهدف صدام حسين والقادة العراقيين»^(١) ثم توالى العناوين حاملة أنباء تطورات المعارك العسكرية فى الأيام التالية.. «قوات أمريكية وبريطانية ضخمة تدعمها المدرعات تتوغل فى جنوب العراق فجر اليوم»^(٢).. «بغداد تحترق تحت نيران أعنف قصف جوى فى بداية الهجوم الكبير»^(٣).

(١) الأهرام - الخميس ٢٠/٣/٢٠٠٣.

(٢) الأهرام - الجمعة ٢١/٣/٢٠٠٣.

(٣) الأهرام - السبت ٢٢/٣/٢٠٠٣.

وفى تلك الأثناء بدأت أيضاً حملة هجوم كبير أضر لكن ضد «الأهرام» وتم اتهامها بأنها تبرز المواقف الأمريكية فى تغطيتها لأنباء الحرب، لاسيما بعد نشر حوار لإبراهيم نافع مع نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى فى ثالث أيام الحرب «الجمعة ٢١ مارس»، ورغم أنه كان واضحاً أن الحوار تم إجراؤه فى وقت سابق قبل بداية الحرب، فإن البعض اعتبر نشره فى هذا التوقيت انحيازاً للموقف الأمريكى.. وزاد الهجوم على «الأهرام»، ووصلت الاتهامات إلى درجة بغیضة، والواقع أن ذلك حرك مجموعة من الشباب - كاتب هذه السطور أحدهم - لعمل شىء.. أى شىء.. لاحظنا - وقتها - أن البيانات التى تعلن عنها القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها هى التى يتم إبرازها واعتبارها حقائق وقعت على الأرض أما ما يعلن عنه العراقيون فكان يتم نشره ولكن بشكل غير بارز وفى صفحات داخلية بالجريدة.

كنت فى كافيتريا المؤسسة.. عندما جاء لى الزميل هشام يونس «الصحفى فى الأهرام الدولى» وقال لى بنبرته النضالية طوال الوقت.. «عاجبك اللى بيحصل فى الأهرام ده؟ شفت مصطفى بكرى قال إيه فى «الجزيرة»؟ قلت له: لا مش عاجبنى ولكن ما العمل؟ رد بأنه يمكن عمل أى شىء وليكن التحدث مع الأستاذ عبدالوهاب مطاوع مدير التحرير ورئيس الدسك المركزى آنذاك.. وافقت على الفور.. قال لى: دلوقتى؟ قلت: دلوقتى! انضم لنا بعدها فى طريقنا بشكل عفوى وفورى أيضاً ودونما أى تنسيق مسبق الزملاء محمد شمروخ ودينا سمك وإيمان محمد إمبابى ومحسن عبدالعزیز، جميعهم وافقوا على الفور على اقتراح هشام يونس ودخلنا جميعاً إلى الأستاذ عبدالوهاب مطاوع وقتلنا له إتنا نريد أن نتحدث معه.

وإذا كانت هناك بطولة حقاً فى ذلك اليوم فقد كانت للراحل الكبير الأستاذ عبدالوهاب مطاوع، الذى استمع إلينا بعقل وقلب مفتوحين وتحمل

مرارة هجومنا على الرغم من عدم اتفاقه معنا فى الرأى بل وغضبه من بعض ما قيل إلا أنه واصل الحوار معنا.. وهو ما يجعل من هذا الموقف صالحاً للنشر بعد كل هذه الأعوام.. كشفاً للحقائق ورصدًا لتطورات لحظة تاريخية مهمة وموقف الصحافة منها.

مبدئيًا.. ينبغى أن نذكر للرجل أنه سمح لنا من الأصل بأن نتحاور معه كأحد كبار مسئولى التحرير فى الجريدة عن السياسة التحريرية لها وموقفها من الحرب.. كانت هناك أسماء أخرى ليست فى حجم مطاوع «صحفياً» لكنها ربما أعلى منه «وظيفياً» - لم يكن من الممكن أن نفكر أصلاً فى التحاور معهم، لأن رد الفعل معروف مسبقاً لدينا، بما يجعل من محاولتنا مجرد عبث.

أما مطاوع فقد جاءت ردوده فى الموضوع.. أخرج لنا الصحف الصادرة فى ذلك اليوم وتساءل.. ماذا تفعل «الحياة» أو «الشرق الأوسط» زيادة عنا فى تغطيتها للحرب؟! وأضاف: لا أستطيع أن أكذب على الناس بل لا بد من إعلامهم بحقيقة ما يجرى.. وتساءل: هل ينبغى أن نضلّهم، ثم فتح صحيفة الأهرام يومها وقال مشيراً إلى أحد العناوين الرئيسية «مصادر غربية: ..»، وقال إنه قصد أن يضع كلمتى «مصادر غربية» قبل المعلومة حتى يضعفها، وأنه يراعى أن يتم التعبير عن وجهة النظر العراقية فى الحرب ولكن دون إغفال لبيانات قوات التحالف.

وعاد يتساءل قائلاً: هل المطلوب هو أن نكون مثل أحمد سعيد فى إناعة صوت العرب فى حرب ٦٧؟ هل نضلّ الناس؟ قلنا له إن البيانات العسكرية العراقية تنشر ولكن بمساحات صغيرة ودون إبرازها فى الصفحة الأولى، بدأ كمن يفكر فيما نقول لكنه أكد أن جميع ما يأتى من رسائل المراسلين ووكالات الأنباء يتم التعامل معه بحيادية.

ووجه سؤالاً لنا قائلاً: هل هناك أى صحيفة أخرى غير «الأهرام» قامت بنشر صور الأسرى الأمريكيين الأربعة الذين سقطوا فى أيدي القوات العراقية فى صفحتها الأولى^(١)؟

وأضاف: ما الذى يعنيه هذا؟ هل نحن بذلك متحازون للأمريكيين؟ ثم انتقل إلى الحديث عن مسئول تحرير معين ذكره هو بالاسم وأراد وصفه بعدم الانحياز، فاستخدم تعبيراً كان مفاجئاً بالنسبة لى على الأقل وهو أن «فلان رجل شريف» وكنا نظن أن مثل هذه التعبيرات لم يعد يستخدمها سوى أبناء جيلنا أو الأجيال التالية.. وغضب الأستاذ مطاوع عندما سألته الزميلة دينا سمك بشكل مباشر: يا أستاذ عبدالوهاب احنا مع مين بالضبط فى هذه الحرب؟ أحمر وجهه - رحمه الله - وقال لها: لا يا ابنتى السؤال ده إهانة.. غير مقبول.. ثم سكت وسكتنا.. وعاد ليقول حزيناً بسخرية: احنا مع أمريكا يا بنتى.. مع أمريكا ضد العراق.. وكرر: السؤال ده إهانة.. حاولنا تلطيف الأجواء وطلبنا منه أن يتسع صدره لنا لأننا نحب المؤسسة الصحفية التى نعمل بها وندرك أنه لا أحد غير الأستاذ مطاوع كان يسمح لنا بمثل هذا الحوار معه.. هدا غضبه وعاد ليسألنا: لمانا لم تلاحظوا الكاريكاتير المنشور اليوم فى الأهرام «وكان لسيدة تقول: "الدور الدور موعودة يا للى عليك الدور" هل من السهل أن ينشر مثل هذا الكاريكاتير فى هذه الظروف؟! لكن وافقت على نشره.. شكرنا الأستاذ فى نهاية لقائنا أما هو فقد أصر على أن يكون البطل الحقيقى حتى النهاية.. عندما قال لنا إنه على الرغم من عدم اقتناعه بما قلنا إلا أنه سيضعه أيضاً فى اعتباره لإحداث مزيد من التوازن فى تغطية أنباء الحرب خلال الأيام المقبلة!



(١) حدث ذلك بالفعل فى عدد «الأهرام» يوم الاثنين ٢٤ مارس ٢٠٠٢، وأظهرت الصور المنشورة نقلاً عن التليفزيون العراقى حجم الهلع والذهول الذى كان بادياً على وجوه الأسرى.

خرجنا من مكتب الأستاذ.. وبعد دقائق بدأ دوى الانفجار الذى أحدثناه - دون أن ندرى أو نقصد - يصل إلى مسامعنا.. وتوالت الأحداث سراعاً.. وأصبحنا نعرف باسم «مجموعة الستة» وتم اعتبارنا بمثابة طابور خامس داخل «الأهرام» واجتمع إبراهيم نافع برؤساء الأقسام ونُقل لنا على لسانه أنه لن يسمح بأن يكون هناك من يعمل ضد الأهرام داخلها وقال بشكل واضح إنه لا يحب صدام حسين وأن الرئيس الأمريكى لو وافق على إجراء حوار معه فإنه سيحجز طائرة خاصة ويطير إليه لإجراء الحوار، وتوالت تساؤلات فريق نافع حول سبب عدم تحدثنا إليه مباشرة أو إلى أى مسئول تحرير آخر غير الأستاذ عبدالوهاب، وكانوا فى الحقيقة فى موقف لا يحسدون عليه، إذ أننا لم نعمل ضد الأهرام ولم نصدر بياناً تنتقد فيه سياسته، بل تحدثنا فقط مع أحد كبار مسئولى التحرير فيه، لكنهم كانوا يعلمون جيداً مثلنا، إنه لا أحد مثل الأستاذ عبدالوهاب سيسمح لنا بالمناقشة والحوار حول مثل هذه القضية، وحاول بعضهم أن يجد حلاً للقصة يجعل منا مخطئين فقال: «إنه من المعروف أن الأستاذ عبدالوهاب على يسار المؤسسة»، وكان ذلك من قبيل تعبيرات المثقفين المتبسة الفارغة من المضمون.. لكن المقصود الخفى هنا بشكل محدد هو أن الأستاذ مطاوع على الرغم من شغله مناصب قيادية داخل «الأهرام» لم يكن محسوباً من ضمن فريق نافع ورجاله المحيطين به فى كل انتخابات لنقابة الصحفيين.. وأشهد أننى لم أر الرجل يوماً فى حفلات عيد ميلاد نافع التى كانت المؤسسة تحتفل به يوم ١١ يناير كل عام.. فى المرات التى حضرتها أنا فى بداية عملى!

أحد أبناء هذا الفريق حاول مداعبتى يوماً بطريقته الخاصة فقال لى: ازيك يا أستاذ وأزى صدام حسين؟ «إذ لم يكن بوسع هؤلاء أن يفهموا أننا

نتحدث عن العراق الوطن لا صدام الفرد، رددت قائلاً: بالمناسبة لقد تقدمت بموضوع للنشر أظن أن عنوانه سيعجبك.. «صدام قد يختفى لكن العراق يبقى».. اختلفت نبرة صوت محدثي وقال لى بشكل مباشر وجاد: نعم هذا ما نريده.. كلنا مع العراق طبعاً... فرددت عليه قائلاً: ومن قال إن هناك أحد مع صدام؟ نحن نتحدث عن العراق لا صدام، ومن الذى يمكن أن يحاول أن يعمل ضد «الأهرام» أو يهدمه؟! من يريد أن يهدم كان سيذهب إلى نقابة الصحفيين ويهاجم «الأهرام» من هناك.. أما من يتحدث داخل البيت.. فهو يعمل مع «الأهرام» لا ضده..

وإفقتى محدثى قائلاً: نعم هذا صحيح، ولكن ربما تكون المشكلة أن المعارضة الداخلية تزامنت مع الهجوم الخارجى على الأهرام فتم اعتبارها امتداداً له!

وكان لى أيضاً حوار فى هذا الشأن مع الكاتب «الغائب» رضا هلال رحمه الله «حياً أو ميتاً»، إذ كانت إحدى صحف المعارضة قد نشرت أنه تم إيقافه عن العمل فى «الأهرام» لأنه يدافع عن السياسة الأمريكية، وربط هو شخصياً بين ما نشرته الصحيفة المعارضة وما قمنا به داخل المؤسسة، وظن أن أحدنا هو الذى قام بتسريب هذا الخبر الكاذب إلى الصحيفة، لذا فقد لاحظت اختلاف نبرته معى، وكنت وقتها محرراً فى قسم الحوادث وكان هو مسئول الدسك المركزى فى سهرة يوم الجمعة التى أكون مناوياً فيها، لم ألاحظ فى البداية تغييره لكننى سرعان ما فهمت فقررت أن أفاتحه بشكل مباشر فى الموضوع.. ذهبت إلى مكتبه للتأكيد على شىء واحد وهو أنه لم يذكر اسمه على الإطلاق خلال لقائنا مع الأستاذان مطاوع، لكننى وجدته حزيناً وقال بالنص: «دى أول مرة يكون فيها بطن الجرنال بره

بالشكل ده، أنا بيتصلوا بى من "الهيرالد تريبيون" وغيرها يسألونى عن الخبر اللى نشرته الصحيفة وقلت لهم أنا فى مكتبى أمارس عملى وهذا الكلام غير صحيح»، ثم وجه حديثه لى قائلاً: «أنت ابن ناس لكن المشكلة أنه تم استخدامك كمخلب قط على حد قوله، أكدت له أننا قمنا فقط بالتعبير عن شىء شعرنا به بسبب انتمائنا لهذه المؤسسة، وأكدت له أننى لا أعرف من هو مصدر الخبر الذى تناوله، وأنه لم يذكر اسمه أبداً خلال اللقاء مع مطاوع.



كان ذلك أحد فصول القصة حول ما نُشر بالفعل خلال فترة الحرب على العراق، أما ما لم ينشر لى عن هذا البلد فهو كثير قبل وبعد ٢٠٠٣، وتم رفضه لأسباب متفاوتة.. ولكن قبل الانتقال إلى تلك الأوراق المرفوضة.. تبقى شهادة مهمة أقدمها اليوم، بدافع من ضميرى، وبعد أن رحل الرجال جميعاً من أماكنهم، إذ أننى فوجئت عند عودتى إلى أعداد «الأهرام» الصادرة وقت الحرب، بأن التغطية التى قدمتها الصحيفة كانت متميزة بالفعل وأن البيانات الصادرة عن القيادة العسكرية العراقية خلال فترة الحرب كان يتم البدء بها فى العناوين ثم الاستكمال بما يقوله الأمريكان سواء فى الصفحات الأولى للجريدة أو الصفحات الداخلية، كما أن نشر صور الأسرى الأمريكين، بالإضافة إلى صورتى اثنتين من الطيارين سقطت طائرتهم بفعل المقاومة العراقية بعد ذلك، وإبراز نشر هذه الصور فى الصفحات الأولى لم يكن فقط ينفى شبهة التحيز للأمريكين، لكنه مع تفاصيل أخرى فى تغطية أنباء الحرب كان يكشف عن انحياز حقيقى للعراق، وهو ما يتسق مع القيم والمنطق.

وقد تعجبت بعد عودتى الآن إلى تلك الأعداد من «الأهرام» مما ذهبنا إليه وقتها لكن زال عجبى نوعاً ما عندما تذكرت قدر الاحتقان فى المشاعر الإنسانية الذى كان سائداً وقت الحرب، أما بالنسبة لهجوم الآخرين على «الأهرام» وقتها فأظن أن سببه يرجع إلى الحوارات المهمة التى تم نشرها لكبار المسئولين الأمريكيين فى ذلك الوقت، مما يعد انفرادات صحفية مهمة يسعى إليها الصحفى دائماً، ولا يعنى نشره حوار مع شخصية ما أنه يدافع عنها أو يروج لها، ولا يقول ذلك سوى الصغار أو العاجزين عن الفعل... تلك شهادة وأقرار لا بد منهما.. لاسيما بعد أن مضى الرجال على اختلاف توجهاتهم.. كل إلى حال سبيله!

الفتيات العراقيات.. والرقص العربي على طبول الغرب!

١٩٩٩

ما زالت بعض الأوساط العربية مصرة على النفخ فى النيران والعمل على إنكفاء روح الفتنة والصراع فيما يتعلق بشأن العلاقات العراقية - العربية، فى وقت يفترض أن تتقارب فيه وجهات النظر - إن لم تتوحد - بشأن العراق ذلك القطر الذى مازال يريزح شعبه تحت الحصار الأمريكى - البريطانى وضرباتهما الجوية التى أصبحت أنباؤها من الأمور اليومية المعتادة مع قهوة الصباح!

ففى الأسبوع الماضى نشرت بعض الصحف العربية صورة بثتها وكالة أنباء أجنبية لمجموعة من الفتيات العراقيات يرقصن داخل أحد الملاهى الليلية فى فندق بالعراق وسط أجواء من الترف، بينما تعلق المكان صورة كبيرة للرئيس العراقى صدام حسين وقد أخذت الفتيات فى التمايل حتى بلغت النشوى بإحداهن أقصاها فعادت بظهرها - وهى ترقص - إلى الخلف ليأخذ جسدها ما يشبه الزاوية القائمة.. بينما بدأ فى جانب الصورة أحد الشبان يشارك الفتيات الرقص!

وقد أصرت هذه الصحف على نشر الصورة الفجّة على صدر صفحاتها الأولى مع التعليق بأن هؤلاء الفتيات ينتمين إلى «النخبة» العراقية أو الطبقة الراقية فى المجتمع العراقى.. وهنا فإنه لا بد من القول إنه إذا كانت دوافع الوكالة الأجنبية لبث هذه الصورة مفهومة، فإن ما لا يعد مفهوماً بالمرّة أن تلتقط هذه الصحف «العربية» الطعم وتبادر إلى نشر الصورة مع إبرازها بهذا الشكل الذى لا يمكن معه أن يتم النظر إلى الأمر على أنه مجرد من دواعى الإثارة الصحفية أو غيرها، وإذا كانت الصورة قد أظهرت الفتيات العراقيات «يرقصن» فإن نشرها بهذا الشكل لا يمثل فى رأينا سوى نوع آخر من «الرقص» مارسته هذه الصحف على طبول الإعلام الغربى!

ما هي الصورة التي تريد هذه الصحف أن تعكسها عن المجتمع العراقي؟ ربما تكون الإجابة هي أن هذا الشعب الذي يحاول حكامه أن يؤكدوا دائماً على ما يلاقيه من فقر ومرض في ظل الحصار الاقتصادي والضربات الجوية اليومية.. هذا الشعب لا يستحق كل ذلك التعاطف وأن الصورة ليست بالسوء الذي يصوره حكام بغداد.. ولكن ذلك يدفعنا إلى إثارة تساؤل آخر.. ألم ترد إلى نفس هذه الصحف الأرقام والإحصائيات التي أعلنتها جهات دولية «وليست عراقية» عن حجم الوفيات بين أطفال العراق؟ وألم ترد إليها صور أخرى بثتها الوكالات الأجنبية أيضاً للخراب والدمار داخل العراق؟ ماذا تريد هذه الصحف؟ وهل ترى أن المرحلة الحالية من الصراع بين العرب والقوى الدولية بشأن قضية العراق أو السلام في الشرق الأوسط بشكل عام.. هل ترى أن هذه المرحلة تحتل مثل هذا النوع من المزايدات!

كل ذلك يأتي في الوقت الذي ما زالت فيه التوجهات الدولية منقسمة بشأن التعامل مع العراق، وفي وقت شهد أيضاً بداية مرونة من الجانب العراقي، حيث أعلن طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي إمكانية تفهم العراق وتجاوبها مع «تخفيف العقوبات فقط دون رفعها كلية» فيما وصف بأنه أول إشارة عراقية إلى احتمال قبول بعض الحلول الوسط. هذا فضلاً عن مرور الدورة العربية في القاهرة التي ترأسها العراق بسلام وما شهدته من بداية تقارب - ولو طفيف - في العلاقات العراقية - العربية، وهو ما يشير في مجمله إلى ضرورة تقارب المواقف العربية بشأن العراق في المرحلة الراهنة كما ذكرنا.

كل تلك الظروف والأوضاع العربية والدولية.. لم يكن ليتناسب معها أبداً إبراز «الصورة العراقية» بالشكل الذي حدث. وإنما وضعنا في اعتبارنا ما

تتناقله وكالات الأنباء والصحف بشكل شبه يومي أيضاً من أنباء التعاون بين المعارضة العراقية والجانب الأمريكي إلى حد الإعلان عن تدريب المعارضين العراقيين على السلاح في أحد معسكرات الجيش الأمريكي، إننا وضعنا في اعتبارنا هذه الأنباء.. فإن كل ذلك سوف يقودنا في النهاية إلى تساؤل أخير.. إلى متى سوف يظل العقل العربي أسيراً للخلافات الداخلية دون محاولة الارتقاء فوقها لتحقيق المصلحة العربية عموماً؟! وإلى متى سوف نظل مبادرين دائماً إلى ابتلاع «طُغوم» يظهر جلياً أنها مدسوسة علينا لتحقيق أهداف خبيثة؟! إنه مجرد تساؤل.



(انتهى)

والآن وعقب نشر هذه السطور، بعد انقضاء كل تلك الأعوام، فإنه يبقى على هذا الصعيد أن نقول إن الإعلام الخليجي بشكل عام قد اختزل في أحيان كثيرة قضية العراق في شخص الرئيس صدام حسين، حتى بعد كل ما تعرضت له العراق الأرض والشعب من عذابات عقب كارثة دخول صدام الكويت.

كان الوصف الثابت لصدام في الصحف الكويتية هو «الطاغية»، كما أن هذه الصحف نشرت في أحيان كثيرة على صدر صفحاتها الأولى مواد صحفية دعائية بعيدة كل البعد عن الممارسة المهنية، مثل نشر صورة نائب الرئيس السابق طارق عزيز وهو يشعل سيجاراً، تحت عنوان «آخر اللعب بالنار» في صدارة إحدى الصحف الكويتية، كما أن هذه الصحف أظهرت قدراً كبيراً من الشماتة والتشفى بعد دخول القوات الأمريكية بغداد، وكان فجاً للغاية أن يتم نشر صورة لجندي أمريكي وهو يجلس فوق رقبة تمثال لصدام، في إشارة واضحة كما لو كان يمارس الجنس معه.

والأمانة تقتضى هنا أن نقول إنه يمكن فهم ممارسات الإعلام الكويتي - وليس تبريرها أو الموافقة عليها - في ضوء تقارير وشهادات عديدة حول غزو صدام للكويت، أكدت أن الهدف من الغزو لم يكن مجرد الاحتلال بل تدمير الكبرياء الكويتي، ولعل ذلك هو سر عمليات السطو والسرقة والتصفيات التي قامت بها أجهزة النظام العراقي في المدينة ويروي العميد الركن نقيب الصالحى «قائد اللواء المدرع ١٦، الذى دخل الكويت يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ أحد مشاهد الغزو، حيث يقول إنه عند وصوله مدينة الجهراء الكويتية شاهد سيارات تحترق داخل أحد المعارض الخاصة بها، وعندما استفسر عن هذه الحرائق وسبب عدم منع القائمين بها جاء جواب زملائه بأن الذين يحرقون السيارات إنما ينفذون أوامر قصى نحل الرئيس

العراقي السابق، وأن من الأفضل له ألا يتدخل.. ويقول: «عندئذ أحسست بأن للاحتلال مخطط سرى سيظهر فيما بعد ويمزق الواجهات»^(١).
إنّ فالكويتيون، لاسيما صحافتهم، تعاملوا مع الأمر بمنطق الثأر من الطاغية، لا وفقاً للمعايير المهنية الموضوعية.
ومن الضروري هنا أن نقول إن الصحف السعودية أيضاً تعاملت - ولكن بدرجة أقل من نظيراتها الكويتية - بشكل غير موضوعي مع القضية العراقية، بل إن صورة الفتيات العراقيات اللاتي كن يرقصن في الملهى - التي تعرض لها التقرير - كانت قد نُشرت بشكل بارز علي صدر الصفحة الأولى لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، وكل هذا أيضاً يعود ليؤكد فصلاً جديداً من فصول عدم حيادية أى وسيلة إعلامية كما ذكرنا سابقاً.
وإذا كان هناك كلمة تبقي فهي أنه كان من الطبيعي أن يتم رفض نشر التقرير هنا.. فمن أنا حتى أهاجم «الشرق الأوسط»؟ وماذا لو ردت الصحيفة؟! وكيف يسمح لمحرر صغير لم يمض في المهنة سوى فترة بسيطة بصنع معركة صحفية أو الدخول طرفاً فيها؟! حقاً كنا لانزال حتى ذلك الوقت مجرد حاملين طبيين.

(١) العميد الركن نصيب الصالحى، «الزلازل، ماذا حدث في العرق بعد احتلال الكويت، خفايا الأيام الدامية»، ص ٢١، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع.

الصمت والعجز والإصابة!

٢ يوليو ٢٠٠٣

جاء السقوط السريع لبغداد، وما تبعه من حالة فوضى واضطراب مازالت مستمرة حتى الآن، ليرسم ما يشبه اللوحة السريالية العبثية المحاطة بإطار من الإحباط العميق، ذلك الإحباط الذي تفشى فى الشارع العربى، بحيث أصبحت الألسنة عاجزة عن تقديم أية إجابات عن أسئلة حول ما حدث، أو ما يحدث، أو ما يمكن أن يحدث حتى ولو فى المستقبل القريب!

مازالت الأفواه فاغرة، والحناجر ساكنة، والصمت هو سيد الموقف، ذلك الصمت هو ما عبرت عنه شاعرة مصرية فى كتاب صدر لها حديثاً أحدث ضجة فى الأوساط الثقافية رغم أنها لم تكتب فيه حرفاً «! نعم، فالكتاب ذو الغلاف الأسود القاتم يحمل الكلمات الآتية: «كل ما قام به العرب حيال الجرائم الصهيونية منذ عام ١٩٤٨ حتى احتلال العراق، ثم سرعان ما يدرك القارئ ما تريد أن تقوله المؤلفة عندما يكتشف أن الكتاب بقطعه الكبير وصفحاته الـ ٥٥٠ لا يحوى سطرًا واحدًا، إنما يتكون من مجرد صفحات بيضاء تمثل كل ما قام به العرب من وجهة نظرهما، أثرت الشاعرة الصمت، إلا أنها قالت بصمتها الكثير، وجسدت أشد مشاعر الإحباط حدة!

لماذا فعلت الكاتبة ذلك؟ ولماذا أصرت على عدم بيع الكتاب بل تقديمه كهدية إلى كل من يريده موقعاً بإهداء مكون من عبارة «مع عجزى»؟! ليست تلك هى الأسئلة الوحيدة التى يعجز المرء عن تقديم إجابات شافية لها، فتساؤلات أخرى عديدة مازالت تطلق فى السماء عاجزة عن الهبوط على إجابات محددة ومؤكدة على الأرض، وإلا فلماذا سقطت بغداد فى ليلة وضحاها بينما قاومت «أم قصر» ١٢ يوماً كاملة؟! وأين ذهب صدام حسين؟ قُتل فى قصف حى المنصور أثناء الحرب أم بالقرب من الحدود السورية منذ أيام؟ أم مازال حياً؟ هل هو فى مخبأ ما تحت الأرض أم أنه يحيا معزلاً مكرماً فى موقع فوق الأرض خارج العراق؟! من الذى يقتل الأمريكيين فى العراق حالياً؟ مواطنون عراقيون عاديون أم متطوعون عرب

أم أن بينهم فلول حزب البعث؟ وغيرها وغيرها الكثير.. أجب إن استطعت..
نفس إطار الإحباط أحاط بالأديب الشاب حاتم رأفت فكتب قصة «أحلم
كما تشاء» ضمن مجموعة قصصية - تحت الطبع - وفيها ينام صبي عربي
فيرى في حلمه أنه وسط بحر يسمى «المحيط الهائل» وأنه كانت هناك قارة
تسمى أمريكا قد غرقت بالكامل بعد أن سيطرت على العالم لفترة، وأكد له
مدرسوه ذلك، استيقظ الصبي وتوجه لمدرسته، ووقف في طابور الصباح
لتحية العلم، والذي كان بالمناسبة هو علم أمريكا «!» تلك هي رؤية الأديب
الشاب أما خلاف ذلك فقد أصبح «حاتم» يرفض الحديث تماماً في السياسة
ويقول: «لنتحدث في شيء يمكن فهمه»!

ومن بين الصمت والعجز والإحباط، تبرز ٣ أمور واضحة ضمن اللوحة
العبثية، أولها ولعله أخطرها يمثله ذلك الطفل العراقي الصغير الذي حمله
رئيس الوزراء البريطاني توني بليير في أثناء زيارته لمدرسة بالبصرة، ذلك
الطفل تالف بود ودونما إدراك لشيء مما حدث مع «بليير» ذي القميص
الأبيض والشعر البني فما كان منه سوى أن طبع قبلة على خده، وأتبعها
بأخرى، ترى ماذا تحمل الأحداث المقبلة من مشاعر بين الأطفال العراقيين
والأمريكيين والبريطانيين؟! وثانيها وهو أبرزها تمثله كل مشاعر الانكسار
والخزي التي حملتها عينا الوزير العراقي السابق محمد سعيد الصحاف على
شاشة التليفزيون الأسبوع الماضي، أما ثالث الأمور الواضحة في الصورة
فهو ما قالته لنا فتاة عراقية اسمها «زينب» في رسالة لها من بغداد قبل بداية
الحرب، حيث كتبت تقول: «إن العراق بلد مجاهد ومناضل وشبابنا وأولادنا
هم حماة الوطن وثقتنا بهم عالية، وأرواحنا فداء للوطن والقائد المنتصور بالله
صدام حسين حفظه الله ورعاه».. ترى ما الذي يمكن أن تقوله زينب اليوم؟
أو لعلها قد صمتت - بعد أن دوت الطائرات في سماء بغداد - إلى الأبد!

•••

وهكذا.. فقد عجزت عندئذ عن أن أكتب تحليلاً سياسياً بالمعنى المعروف، وكتبت الكلمات السابقة لأننى شعرت بأنها فقط هى التى تعبر عما بداخلى فى تلك الفترة بعد حوالى ٣ أشهر من السقوط السريع لبغداد، لكن أحد مسئولى التحرير أخبرنى نقلاً عن آخر هو فى الأساس ناقد أدبى كبير أنه لا يمكن نشر هذا الموضوع، لأن الصفحة المقدم إليها هى صفحة متخصصة فى التحليل السياسى لا الموضوعات الأدبية.. وربما يكون محقاً أو لا يكون.. لكن ذلك فقط «الصمت والعجز والإحباط» هو ما كان بداخلى وقتها. ويبقى أن أقول هنا أن الفتاة العراقية «زينب».. لم تصمت.. وعادت لترسل لنا قصاصة صغيرة فى صحيفة تحمل خبر وصور القبض على صدام حسين.. وكتبت زينب عليها: (١٥/٩/٢٠٠٣ مساء السبت، الساعة التى شهدت أكثر اللحظات تاريخية فى حياة العراقيين) وقالت مفسرة إنها كتبت ما كتبت من قبل بدافع الخوف، حيث إن رسائل البريد كانت تتم مراقبتها بشكل غير رسمى، لذا فقد كانت تتعمد ذكر صدام حسين بأحسن الألقاب حتى تصل رسائلها وحتى تصلها الرسائل التى ترد إليها من صديقاتها.. وتروى قصة لها مع صديقة جزائرية أرسلت لها تطلب منها مساعدة شخص عراقى سافر إلى إيران هرباً ويريد إبلاغ أهله فى العراق بأنه على قيد الحياة، أيقنت زينب عندئذ أن صندوقها البريدى أصبح مراقباً، لذا فلم تجد بداً من أن ترسل لهذه الصديقة قائلة إنها لا تساعد من يخون بلده وأكدت أنه يستحق العقاب، لكنها احتفظت ببياناته وقام شقيقها بالاتصال بأهله وإعلامهم بأخبار ابنهم.. ولكن فى ظل «خوفه منهم» وخوفهم منه، على حد قولها!

مصري في بلاد الرافدين



تم إجراء هذا الحوار بسهولة كبيرة.. وبنفس درجة السهولة تم رفض نشره!

قرأت فى موضع ما فى شهر يناير ٢٠٠٥ أن السفير الدكتور فاروق مبروك رئيس بعثة رعاية المصالح المصرية فى العراق أنذاك له ابن يعمل صحفياً بجريدة «الأهرام إيدو» الصادرة باللغة الفرنسية.. اتصلت على الفور بالزميلة دعاء خليفة فى الجريدة فأكدت لى صحة المعلومة.. طلبت منها فى الحال أن تساعدنى فى الوصول إليه لإجراء حوار معه حول الأوضاع فى العراق.. وكنت مقتنعاً دوماً بأنه ليس من سمع كمن رأى.. فما بالك عندما يكون هذا الرأى هو الممثل الرسمى لمصر فى العراق.. وافقت الزميلة بسهولة.. وبعد أيام قلائل اتصلت بى لتخبرنى أن الدكتور فاروق مبروك موجود حالياً فى القاهرة، وأنه ينتظر اتصالى به لتحديد موعد لإجراء الحوار..

فى منزله بالمعادى تحدث الرجل معى ببساطة ومباشرة.. بعيداً عن تحفظ الدبلوماسيين المعتاد.. فرحت بالحوار وقدمته للنشر.. وجلست أنتظر.. لكننى علمت بعد فترة أنه تم إلغاء نشره لأن الدكتور فاروق مبروك كان على وشك مغادرة منصبه كممثل لمصر فى العراق لذا فقد ارتأى مسئول التحرير أنه من الأنسب أن يتم إجراء حوار مع الممثل الجديد لمصر لا الراحل.

هناك وجهة نظر أخرى تشير إلى أن المسئول الذى يوشك على مغادرة منصبه يكون أكثر تخففاً من الالتزام بالتعليمات الرسمية وأكثر فهماً للقضية التى يتحدث عنها وبالتالي فإن كلماته تكون أكثر صراحة واتصالاً بالواقع، أى أن الصحفى يمكن ببساطة أن يحصل من المسئول فى هذه الحالة على معلومات أكثر أو يستمع إلى وجهات نظر وتحليلات أكثر صدقاً

وعمقاً.. ولكن فى ظل ولع الصحافة بالجدید دوماً، وعدم التفاتها كثيراً إلى تحليل المعلومة أو تعميقها، وفى ظل قانون الزحام فى الصحافة القومية الذى تحدثنا عنه مسبقاً، یصبح من الطبیعی أن ینصب الاهتمام على إجراء حوار مع المسئول الجدید لا الراحل قريباً من منصبه.. حتى لو كان ما قاله هذا الأخير قد خرج على صرامة الدبلوماسیین وتحفظاتهم كما فى الحوار التالى.

أمريكا «هدمت» العراق سعياً وراء البترول ودعم إسرائيل!

- أتوقع بقاء الأمريكيين في قواعد عسكرية دائمة بعد انتهاء العملية السياسية
- الائتلاف العراقي الموحد في حاجة لأن «يأتلف» بداخله أولاً لتشكيل الحكومة
- رئاسة الدولة محسومة للطالباني تقريباً.. وعزة الدورى لا يستطيع قيادة المقاومة
- لم تحدث حالة اختطاف واحدة لمصريين بسبب موقف سياسي
- مشاكل العراقيين لن تنتهى تماماً أول يناير المقبل

فالتحديات ما زالت كثيرة

- تدمير جميع مؤسسات الدولة ما عدا مبنى وزارة النفط العراقية
- الغضب الفرنسي الألماني بسبب سيطرة أمريكا

على البترول وليس لأجل العرب

على الرغم من برودة ليل فبراير المعتادة، إلا أن تصريحات الدكتور فاروق مبروك رئيس بعثة رعاية المصالح المصرية بالعراق التي أدلى بها لـ «اشتباك»، في هذا الحوار جاءت لتهدد الصقيع، وتفرض بسخونتها على أجواء الحوار حرارة غير معتادة كثيراً في كلمات الدبلوماسيين.

على مدى ساعة كاملة خلال زيارته للقاهرة الأسبوع الماضى فى مهمة عمل -
كما وصفها - شرح مبروك رؤيته للأوضاع فى العراق حالياً ومستقبلاً، وتناول
بالتفصيل.. الدور الإيرانى والمصالح الإسرائيلية، ومطالب السنّة، وتطلعات
الأكراد.. ائتلاف الشيعة وتحالفاتهم، و.... متى يمكن أن تخرج القوات الأمريكية
من العراق؟! وأسئلة أخرى عديدة.. أجاب عنها بصراحة شديدة، فجاء هذا الحوار..

● ما هو تقييمك للفترة التاريخية التى يمر بها العراق حالياً؟

- لا بد من الإشارة إلى أن العراق ظل لمدة ٣٠ عاماً يُحكم حكماً فردياً من
خلال «نظام صدام» ولم يكن يسمح لأى رأى معارض بالظهور، بل لم يكن
يسمح لأى شخص بأن يتحدث، لذا فإنه من الطبيعى بعد زوال هذا الحكم
وبالنظر إلى التعدد العرقى والمذهبى فى العراق أن تمر البلاد بهذه الفترة حتى
يعود الاستقرار بشرط أن يكون هناك إصرار لدى جميع القوى على بناء الدولة
من جديد، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد هدمت جميع المؤسسات
التي تقوم عليها الدولة العراقية وتمثل العصب الرئيسى لها، فقط مبنى وزارة
النفط هو الذى لم تتعرض له أمريكا، والقول بأنها فعلت ذلك لنشر الديمقراطية
أمر لا يمكن فهمه، أمريكا ذهبت إلى العراق لهدم الدولة خدمة لمصالحها
ومصالح أطراف دولية أخرى!

● دولية أم إقليمية؟

- مصالح إسرائيل بالتحديد، فمن ناحية أرادت أمريكا هدم العراق كى تتمكن
من إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة وفقاً لرؤيتها وحتى تتمكن من السيطرة
على بترول المنطقة بعد أن سيطرت على بترول بحر قزوين، ولعل ذلك هو ما
أثار حفيظة الفرنسيين والألمان بشكل كبير ليس من أجل العرب بالطبع، ومن
ناحية أخرى كان الهدف هو خدمة المصالح الإسرائيلية، فما يحدث فى العراق
حالياً يخدم أهدافاً إسرائيلية واضحة من خلال نشر الفوضى ومحاولا الإيقاع
بين التيارات المختلفة، وهو ما يؤثر على التوازن الإقليمى لمصلحة إسرائيل
بالطبع.

● ولكن عندما ذهب بعض التحليلات إلى احتمال وجود أصابع إسرائيلية وراء تفجيرات النجف وكربلاء التي راح ضحيتها مئات الشيعة قيل إن ذلك من قبيل «نظرية المؤامرة» التي يميل إليها العرب دوماً!

- ليس كل شيء يدخل تحت باب «نظرية المؤامرة»، ففي السياسة عليك أن تبحث عن المستفيد من وضع ما حتى يمكن أن تبدأ في توجيه أصابع الاتهام إليه، وما يحدث في بعض الأحيان يخدم أهدافاً إسرائيلية واضحة، ولا خلاف على أنه طالما وجد احتلال فلا بد من وجود مقاومة، ولكن عندما يفجر شخص نفسه داخل حفل عرس أو مدرسة، فأين هي المقاومة هنا؟!

● ما هي حقيقة المقاومة في العراق؟

- لاشك أن هناك مقاومة وطنية، ولكن هناك أيضاً عصايات تختطف الضحايا من أجل المال، كما أن أمريكا أيضاً مسؤولة عن ظهور نوع من المقاومة من خلال قرار الحاكم المدني السابق بول بريمر بحل الجيش والشرطة اللذين كانا يضمنان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ ألف شخص مدربين تدريباً جيداً، وهؤلاء عندما وجدوا أنفسهم يجلسون في منازلهم ولا يحصلون على رواتبهم تحولوا إلى المقاومة.

● والمقاومة البعثية بقيادة عزة الدوري؟

- هناك مقاومة بعثية، ولكن لا اعتقد أن الدوري هو الذي يقودها فهو رجل طاعن في السن ومريض ولا أتصور إمكانية قيادته للمقاومة، ولا بد أن هناك من هم أصغر سناً وأكثر قدرة على التحرك والمناورة يقودون هذه المقاومة.

● أبو مصعب الزرقاوي.. وهم أم حقيقة؟

- هناك بالطبع من يعرف باسم «الزرقاوي»، ولكن أين هو؟ لا أحد يعرف، وقد دخلت القوات الأمريكية الفلوجة ولم تجده، والآن يقال إنه في كركوك، ولكن لاشك أنه يتنقل من مكان لآخر ليس داخل العراق فقط، بل يخرج ويدخل عبر الحدود المفتوحة لتنفيذ العمليات.

● هذه الحدود المفتوحة هي التي سمحت لنحو مليون إيراني بدخول العراق

والتصويت في الانتخابات؟

- هناك بالفعل أعداد كبيرة من الإيرانيين عبرت الحدود والتي تمتد بطول ألف و ٥٠٠ كيلومتراً ولا يمكن السيطرة عليها حتى أن صدام حسين نفسه فشل في السيطرة عليها، ولكن الذين عبروا الحدود بعضهم كان من العراقيين الذين هاجروا في الماضي إلى إيران ثم عادوا أخيراً، وبعضهم الآخر جاء لزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، بالإضافة إلى إمكانية وجود أسباب سياسية أيضاً وراء دخول العراق لدى جانب منهم، وبشكل عام فإن إيران لها علاقات كبيرة مع مختلف التيارات السياسية في العراق، ولها مصالحها أيضاً.

● تذهب بعض التحليلات إلى أن أمريكا قد راهنت أخيراً في العراق على الشيعة لما هو معروف عنهم من الأخذ بمبدأ «التقية» - إظهار عكس ما يبطنون إلقاء الشر - بعد أن تخوفت في البداية من ظهور دولة شيعية في العراق إلى جوار إيران.

- لا اعتقد أن الشيعة في العراق يريدون حالياً إقامة دولة دينية، ففي السياسة تتغلب المصالح أحياناً على الأفكار.

كما أنه يوجد داخل الشيعة في العراق تيارات سياسية متعددة، فهناك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة وهما على علاقة قوية بإيران، وهناك تيار مقتدى الصدر والتيار الخالصي بزعامة جواد الخالصي الذي لا يؤيد الدولة الدينية، كما أن إيراد علاوي نفسه شيعي لكنه علماني، وبخلاف كل ذلك هناك السنة وهم تيارات عديدة أيضاً، والأكراد والتركمان وغيرهم، وهذا المجتمع ذو الطبيعة الخاصة جداً من «الفسيفساء» العرقية والمذهبية لا يمكن توقع ظهور دولة دينية به.

● لماذا لم يشارك السنة في الانتخابات؟ ليس هناك تناقضاً وعدم وضوح للرؤية في مواقف هيئة علماء المسلمين «السنية» التي دعت إلى مقاطعة الانتخابات؟

- جميع التيارات في العراق تتفق على مبدأ خروج المحتل ولكن هناك من يطلب أن يتم ذلك فوراً وبشكل عاجل وذلك هو موقف هيئة علماء المسلمين

والتي رأت أن إقامة الانتخابات فى ظل الاحتلال يجعلها غير شرعية، لكنهم الآن بدأوا يتحدثون عن المطالبة بجدول زمنى للانسحاب وإمكانية التعامل مع الحكومة الجديدة إذا اعترفت بأنها حكومة تصريف للأعمال ولم توقع معاهدات أو اتفاقات، كما أن هناك إمكانية للمشاركة فى صياغة الدستور الجديد وخوض الانتخابات المقبلة، وهذه أمور جيدة، ولكن بشكل عام فإن البعض فى العراق مازال يحمل السُّنة أوزار النظام السابق «باعتبار أن صدام حسين سُنَى» رغم أن حكم الرئيس العراقى السابق لم يكن حكماً سنياً بل حكم عشيرة «أو قُل أسرة»، كما أن صدام قتل أشخاصاً من أسرته نفسها، مثل حادث قتل زوجى ابنتيه بعد عودتهما من الأردن.

● ماذا عن الأكراد وتطلعاتهم لإقامة دولة كردية شمال العراق؟

- لا شك أن الأكراد عانوا طويلاً من النظام السابق، وقد سمح لهم قانون إدارة الدولة «المؤقت»، بحكم ذاتى فى إطار من الفيدرالية، ولكن هناك موانع دولية وإقليمية تحول دون تنفيذهم فكرة الانفصال أبرزها الرفض التركى الحاسم لذلك، والمشكلة أن هناك أطراف أخرى بدأت تتحدث عن أفكار مشابهة مثل أحمد الجلبى الذى طالب بإقامة دولة فى بعض المحافظات الجنوبية، وقد أكدت مصر دوماً فى هذا الصدد حرصها على وحدة العراق، علماً بأنه لا توجد لمصر أية مصالح فى العراق تتعارض مع مصالح الشعب العراقى، وهو ما كان السبب فى ارتباط جميع ألوان الطيف السياسى هناك بعلاقات طيبة معنا.

● لماذا حدثت بعض حالات اختطاف لمصريين بالعراق؟

- لم تحدث حالة اختطاف واحدة لأسباب سياسية وجميعها كانت بهدف الحصول على المال، وللعلم فإن المواطنين العراقيين أنفسهم كانوا يتعرضون فى بداية فترة الاحتلال لحالات اختطاف عديدة بهدف الحصول على فدية، ثم تطورت أساليب الخاطفين وبدأوا اختطاف رعايا الدول الأخرى بحثاً عن أموال أكثر، وليس صحيحاً أن اختطاف المصريين العاملين بشركة «عراقنا» للتليفون المحمول المملوكة لشركة «أوراسكوم تليكوم» كان تعبيراً عن موقف سياسى

ورفضاً لتعامل الشركة مع الأميركيين، بل إن العراقيين وفقاً لما لمستته سعداء بما قدمته الشركة لهم من خدمات فى مجال التليفون المحمول فى ظل عدم وجود خدمة تليفونات أرضية بالعراق حالياً بعد تدميرها!

● ألا ينبغى أن يكون هناك دور أكبر لجامعة الدول العربية فى العراق؟

– يجب ألا نحمل الأمور بأكثر مما تحتمل، فالجامعة العربية حالياً انعكاس للوضع العربى بشكل عام، وقد ذهب وفد من الجامعة للعراق والتقى بمختلف القوى السياسية للتعرف على حقيقة الأوضاع على أرض الواقع.

● ما هو تصورك للفترة المقبلة فى العراق بعد إجراء الانتخابات؟

– نتائج الانتخابات الأخيرة تفرض ظهور حكومة ائتلافية بين قوى سياسية عديدة وذلك لعدم حصول أى طرف على الأغلبية المطلقة، وهو ما يستلزم وجود مشاورات ومداومات عديدة بين مختلف التيارات للاتفاق على تشكيل الحكومة، والمطلوب هو أن تسود روح التعقل وإعلاء مصلحة العراق خلال هذه الفترة، وأن «يأتلف» الجميع فيما بينهم لتحقيق هذا الهدف، بما فى ذلك الائتلاف العراقى الموحد الفائز فى الانتخابات، والذى لا يبد له من أن «يأتلف» هو نفسه من الداخل وأن يتوافق على اختياراته للحكومة، لأنه فى ظل القوى والتيارات السياسية العديدة التى يضمها فإنه يمكن اعتباره «تحالفاً انتخابياً» بنسبة كبيرة، و«ائتلافاً سياسياً» بنسبة أقل، وغالباً فإنه فيما يتعلق بمنصب رئيس الدولة أصبح الأمر محسوماً لمصلحة جلال الطالبانى، بعد التوافق على ذلك إلى حد كبير حتى الآن.

● يفترض إجراء انتخابات عامة «أخيرة» فى ديسمبر المقبل بعد الموافقة على

الدستور لتبدأ الحكومة المُشكلة عندئذ إدارة شئون البلاد قبل نهاية العام.. هل

يكون ذلك هو نهاية النفق المظلم بالعراق؟

– لا يمكن القول إن مشاكل العراقيين ستنتهى بحلول أول يناير ٢٠٠٦، فالمحكات مازالت كثيرة، فهناك مراحل صياغة الدستور وضرورة موافقة الشعب عليه بعد ذلك، لاسيما أن قانون إدارة الدولة «المؤقت» يسمح لأى ٣ محافظات بالاعتراض على الدستور وإعلان رفضها له، وفى هذه الحالة سيكون على

العراق العودة إلى المربع رقم واحد في العملية السياسية، ولكن يمكن القول إنها نهاية مرحلة وبداية لمرحلة جديدة ضمن مراحل العملية السياسية بالعراق.

● أين تقع مرحلة خروج القوات الأمريكية بين كل هذه المراحل؟

- أعتقد أنه مازال هناك وقت طويل حتى يمكن التفكير في ذلك، كما أعتقد أنه حتى بعد قيام حكومة عراقية منتخبة وفقاً للدستور الجديد فإن أمريكا ستظل تحتفظ بقواعد عسكرية في العراق مثلما هو الحال في بعض الدول العربية الأخرى.

● ماذا لو اعترضت على ذلك أطراف إقليمية يمكن أن ترى في هذا الوضع

خطورة على أمنها الاستراتيجي؟

- عندئذ سيكون الأمر قد تحول إلى مسألة تتعلق بالعلاقات الثنائية بين دولتين وسيكون من حق الحكومة العراقية المنتخبة أن تطلب من القوات الأمريكية البقاء أو الرحيل وفقاً لما ترى أنه من مصلحة بلادها.

● إنن فالأمريكيون «يضمنون» عدم رفض أى حكومة عراقية سيتم انتخابها

الإبقاء على وجود عسكري أمريكي؟

- لا شيء مضموناً في السياسة!.....(انتهى الحوار)

قنبلة طكران.. هل تؤدي إلى التحدية في العراق؟

٢٠٠٦

فجرت إيران قنبلة سياسية كبرى بإعلانها قبول الحوار مع أمريكا حول العراق أخيراً، وهو ما كانت قد رفضته - أو بالأحرى تجاهلته إلى حين - عندما طلبت منها أمريكا ذلك قبل الانتخابات العراقية الماضية.

ويأتى القبول الإيراني بمثابة «القنبلة» على أكثر من صعيد، إذ أنها المرة الأولى التى تعترف فيها طهران «ضمنياً» من خلال قبولها الحوار مع أمريكا بنفوذها فى العراق - بل قُل شبه سيطرتها على الأوضاع على الأرض بداخله - من خلال علاقاتها المتعددة والمتشعبة بأقطاب القوى الشيعية فيه حتى تلك التى تختلف فيما بينها «!» وطالما أعلنت إيران مراراً وتكراراً نفيها لنفوذها فى العراق رغم أن شهادات وتصريحات عديدة لمسؤولين ودبلوماسيين قد أكدت حجم وخطورة التغلغل الإيراني فى بلاد الرافدين.

إنن فقد اعترفت إيران أخيراً بنفوذها فى العراق للمرة الأولى بعد الغزو الأمريكى، كذلك فإنها المرة الأولى التى تعلن فيها طهران «رسمياً» قبول التفاوض المباشر مع أمريكا التى كانت حتى وقت قريب توصف فى الأدبيات السياسية الإيرانية بأنها «الشیطان الأكبر»، ويكفى هنا التذكير بأنه فى غضون عام ٢٠٠٢ قبل الغزو الأمريكى للعراق تحدثت بعض الصحف الإيرانية عن لقاء سرى تم فى قبرص بين وفد إيرانى غير رسمى «تم تحديد أسماء أعضائه» وعضوين من مجلس الشيوخ الأمريكى، وهو ما أثار موجة من الجدل حول مبدأ الحوار مع أمريكا بين مؤيد ومعارض، وهنا حسم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنئى القضية بإصدار بيان أكد فيه رفض الحوار مع أمريكا أياً كان

نوعه وتوعد السياسيين والصحفيين الذين يتحدثون أو يكتبون في الموضوع بأنهم سيتعرضون للعقوبات وفقاً للقانون «لاحظ مجرد التحدث أو الكتابة».

والآن ها هي إيران «الرسمية» تعلن قبول الحوار متأثرة بالطبع بتأزم موقفها بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي، وها هي أمريكا أيضاً تقبل بالحوار مع من تصفهم بـ«محور الشر» متأثرة بتأزم موقفها في العراق بعد انفلات الأوضاع فيه وظهور بوادر حرب أهلية. وهكذا فإن كلا الفريقين اضطر للرضوخ والجلوس مع الآخر بهدف حل مشاكله أولاً، ولكن يبقى السؤال ماذا عن مشاكل العراق نفسها التي سيتم التفاوض بشأنها؟!

الواقع أن أزمته أمريكا وإيران قد تدفعهما - ربما دون قصد - إلى الاتفاق على تهدئة الأوضاع في العراق، لكن العبء الأكبر يقع على عاتق القوى السياسية العراقية نفسها، فإذا كانت الخلافات والاختلافات المذهبية والعرقية والسياسية هي التي تحرك الأوضاع حالياً، فإن العنصر المشترك بين السنة والشيعة والأكراد «أكبر القوى في العراق» يبقى هو الإسلام، والذي يمكن الاستناد إليه في إقامة نظام سياسي مدني، ووضع دستور يحمي القيم والحريات والأقليات..

لكن كل ذلك يرتبط بشيء اسمه «الإرادة السياسية» للتقارب وحل المشكلة العراقية، فهل هذه الإرادة متوافرة بالفعل لدى القادة العراقيين؟! السؤال جاد، والإجابة لا تحتمل التأخير، لأن أحد احتمالات الحوار الإيراني الأمريكي «في مقابل احتمال التهدئة» هو عقد صفقة مشتركة على حساب مستقبل العراق، صفقة قد يكون قوامها تقسيم العراق،

بإقامة دولة شيعية في الجنوب تكون موالية لإيران «أو امتداد لها»، في مقابل وقف البرنامج النووي الإيراني، وإطلاق يد الأمريكيين في وسط وشمال العراق من حيث الإبقاء على قواعد عسكرية دائمة «أمنة» والاستئثار ببتروال الشمال وما يتبقى من العراق عندئذ... فما هو رأى العراقيين؟! الاحتمال جاد... والمواجه لا تحتمل التأخير!

(انتهى)



■ من الضروري للغاية أن أوضح هنا أننى لا أقف ضد السياسة الإيرانية على طول الخط، بل إننى من الداعين للتقارب العربى - الإيراني، ضمن الإطار الإسلامى، وأعتبر ذلك أمراً حتمياً، لمن «أراد» أن ينهض بالمنطقة، أى أن أى هجوم من جانبى على السياسة الإيرانية، إنما ينصب على الدور الذى لعبته في العراق، ولا ينبع من خندق القطيعة مع طهران الذى يشن البعض منه قصفاً متواصلاً للعلاقات العربية - الإيرانية، إرضاء لبعض الأنظمة.

أما الدور الإيراني في العراق فإن أكثر المتحمسين لسياسات طهران لم يستطع الدفاع عنه بوضوح.

وها هو أستاذنا فهمى هويدى يرد على مقولة امتداد النفوذ الإيراني في العراق، بقوله في مقال له بـ«الأهرام» إنه إننا كانت إيران قد لعبت للدفاع عن مصالحها في العراق، فإن السؤال هو.. لماذا لم يفعل ذلك العرب أيضاً؟ ونفس هذا المنطق تحدث به الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى عندما قال إنه إننا كان طبيعياً أن تعمل إيران على الدفاع عن مصالحها في العراق فإنه يجب أن يعمل العرب كذلك على الدفاع عن مصالحهم.

وسبق أن دار بينى وبين موسى حوار قصير فى أحد المؤتمرات الصحفية بالجامعة العربية يوم ٢٠ أبريل ٢٠٠٨ قبل سفره للمشاركة فى مؤتمر لدول الجوار العراقى.. حيث قلت له:

■ صرحت بأنه من الطبيعى أن تدافع إيران عن مصالحها فى العراق.. فما هو تقييمك.....

- قاطعنى قائلاً: أكمل الجملة لقد قلت إنه إذا كان طبيعياً أن تدافع إيران عن مصالحها فمن الطبيعى أن يدافع العرب عن مصالحهم.

■ قلت: نعم.. ولكن ما هو تقييمك للدور الإيرانى فى العراق؟ وماذا ستطلب من مندوب إيران الذى سيحضر المؤتمر بشأن سياسة بلاده؟

- رد قائلاً: ما أطلبه سيقال حول مائدة الاجتماعات.. وليس من خلال وسائل الإعلام..

واحترمت ذلك كثيراً.

**السياسة والمقاومة..
محاولة للفهم!**

إذا استخدمنا لغة الإذاعة والإذاعيين، فإن هذا الحوار استغرق ٧٠ دقيقة كاملة، ولم أنجح سوى فى نشر محتوى عشر دقائق منها فقط، وعلى عدة مرات «!».

مثل هذه الأمور هى أحد الأسباب التى قد تجعل القارئ - قارئ الصحيفة - فى أحيان كثيرة يعجز عن فهم ومعرفة مدلولات الكثير من أسماء الأشخاص والأماكن والتعبيرات والأحداث المختلفة، إن تفترض الصحيفة أن القارئ يتابع يومياً ما يحدث، فتتوقف فى كثير من الأحيان عن تقديم الخلفيات لما يستجد من أحداث بما يجعل هذه الأحداث كأنها قصص عالقة فى الهواء عسية على الفهم والاستيعاب، فضلاً عن الربط والتحليل.

ولكن هنا.. فى جريدة «أشتباك» ليس لدينا مشكلة مساحات أو إعلانات تطفى على التحرير، لذا فإننى أعدك يا صديقى بأنك - إذا ما صبرت على قراءة هذا الحوار الطويل - ستجد نفسك فى النهاية قد أمسكت بعدد لا بأس به من خيوط المسألة العراقية المتداخلة أصلاً بتعقيد.

الحوار مع الدكتور مثنى حارث الضارى «المتحدث باسم هيئة علماء المسلمين السنية فى العراق» التى تعارض العملية السياسية الجارية حالياً من الأساس، ويقوم خطابها على دعم المقاومة معنوياً وسياسياً.. فلماذا المعارضة؟ وما هو مفهوم دعم المقاومة؟ وألا يمكن أن يكون هناك تنسيق بين المقاومة السياسية والعسكرية؟!

وأسئلة أخرى كثيرة أجاب عنها الضارى فى حوار معى فى القاهرة يوم ٢٣ مايو ٢٠٠٨.. والصفحات المقبلة تحمل معظم أجزاء الحوار الذى يأتىك فى صورة أقرب إلى الحوار المرئى أو المسموع، إن لم تعبث الصياغة فيه إلا للضرورة والتوضيح.. وإلى نص الحوار....

● الدكتور مثنى حارث الضاري... المواطن في الشارع العربي يسأل حالياً عن حقيقة الوضع في العراق أو هناك سؤال بشكل محدد.. من يحارب من في العراق؟! هناك قوات احتلال وجيش وشرطة ومقاومة وقاعدة وصحوة والتيار الصدري.. لو استطعنا أن نحدد في نقاط مثلاً.. من يحارب من في العراق؟!

- في العراق منذ البداية حتى الآن هناك جبهتان فقط هما الاحتلال والمناهضون للاحتلال مناهضة سياسية وبالسلح لكن قوات الاحتلال نحت في تشويه هذه الصورة من خلال تشتيت جهود المناهضين وطرحها لمشاريعها وعملياتها السياسية مما أعطى أبعاداً كثيرة في الصورة كان هناك في العراق أعداداً كثيرة يتقاتلون وواقع الحال أن القضية لاتزال كما هي منذ البداية، هناك احتلال وجهات سياسية وأحزاب وهناك قوى تحاول أن تُمكن له أو تستفيد منه لتتمكن هي، وقوى تقاوم هذه الحالة وتقف ضد الاحتلال السياسي والاقتصادي والثقافي، وخلال السنوات الخمس التي مضت حدث اختلاف في وجهات النظر حتى فيما بين القوى الداخلة في إطار ما يسمى بالعملية السياسية، وحصل نوع من الصراع السياسي تطور في بعض الأحيان إلى صراع عسكري بين أطراف موجودة في العملية السياسية. كل هذا من أجل تحقيق مصالح ومكاسب بهدف ترتيب مراكز القوى طيلة هذه السنوات والاحتلال ليس بعيداً عن هذا.

● إذا حددنا أسماء التنظيمات الموجودة في الجبهتين.. من هؤلاء ومن هؤلاء؟
- من البداية هناك قوى تعاونت مع الاحتلال وسعت لدخوله إلى العراق وهي من فترة طويلة جداً تتعاون مع الاحتلال ولا زالت ودخلت العملية السياسية وهي الآن تسيّر الأمور في العراق بالتعاون مع الاحتلال وتُدور في إطار الأحزاب السياسية التي تمسك بزمام الحكم في العراق من خلال القوائم السياسية المعروفة.. أو ما يسمى الآن بالتحالف الرباعي أو الخماسي.

● .. وفي الجبهة الأخرى؟

- في المقابل هناك القوى المناهضة للاحتلال سواء كانت تنشط سياسياً أو

ميدانياً وعسكرياً وفيها شخصيات وطنية كثيرة من مختلف أطراف ومكونات العراق وتعمل على مقاومة الاحتلال.. فالخريطة كما هي لم تتغير، قد تتغير بعض أجزاء في الصورة وبعض المواقع، وقد تحصل صور صغيرة جداً يعمل الإعلام الغربى على تضخيمها مثلما حدث للخلافات بين بعض أطراف المقاومة وتنظيم القاعدة، والاحتلال يركز على إعطاء معلومة مغلوطة بالكامل، فهو يريد أن يقول للعالم أجمع أنه لا توجد مقاومة في العراق ولكن يوجد إرهاب من خلال تنظيم القاعدة، وواقع الحال ليس كذلك، والاحتلال يركز على أنه سيهزم القاعدة في العراق ثم يخرج متحدث عسكري ويقول من الصعب هزيمة القاعدة في العراق وكان الأمر محصور في القاعدة، وهم ينسبون كل الفصائل الجهادية إلى القاعدة في العراق على الرغم من أن هذه الفصائل لها ٩٠٪ من الثقل العسكرى في مقاومة الاحتلال، والدليل على ذلك استمرار هذه القوى حتى بعد استهداف القاعدة من قبل قوات الاحتلال وهى محاولة للخلط وإعطاء الانطباع بأن الكل يضرب ويقتل فى الكل، فلهذا يقول الشارع العربى والمسلم مالنا وهذه المشكلة، العراقيون يضربون بعضهم، وواقع الحال ليس كذلك.

● **بكمات محددة بماذا تصفون تنظيم قاعدة الجهاد فى بلاد الرافدين الآن..**

وكان كلام قد قيل من قبل عن وجود تنسيق بينكم وبينهم، ما مدى صحته؟
- أفضل ألا يكون السؤال بهذه الطريقة، لا أريد أن يكون السؤال عن القاعدة وما شابه، هذا الموضوع تم تجاوزه، وطرح السؤال بهذه الصيغة يجعلنا نفكر بالطريقة التى يريد العدو لنا أن نفكر بها، لكننا نتحدث عن المقاومة بشكل عام.

● **أنتم فرقتم بين العنف المشروع وغير المشروع فى تصريحات سابقة وهى ليست محاولة للتركيز على القاعدة ولكن هناك تساؤلات عديدة... تقولون إن هناك تنظيمات عديدة فى المقاومة فما العلاقة بين هذه التنظيمات والقاعدة هل يعملون ضد بعضهم البعض أم كان هناك تنسيق؟**

- سأعطيك صورة عامة تطلع من خلالها على حقيقة ما يجرى... المقاومة بدأت مباشرة فى العراق بعد الاحتلال دون فاصل زمنى كرد فعل طبيعى فانطلقت

مجموعات كبيرة فى كل أنحاء العراق ثم أصبحت مجموعات كبيرة، وطيلة سنة كاملة ظلت هذه المجموعات تقاوم الاحتلال ثم حدثت معركة الفلوجة ومعارك أخرى، وفى تلك الفترة بعد سنة كاملة جاء تنظيم الجهاد، فى الفترة الأولى كل الفصائل كانت تقاوم الاحتلال وكان العدو واضحاً وهو الاحتلال الأمريكى ومن يتعاون معه، وعندما شعر الاحتلال بقوة المقاومة بدأ يسدد لهم الضربات، وعندما شعر بأن هذه الضربات ستزيد قوة الجبهة والتأييد الشعبى الداخلى والخارجى لها عمل على تفتيت هذه الجبهة من خلال شد أطرافها السياسية وغير السياسية وبدأ يتفوق على هذه القوى منفردة من خلال أساليب الترغيب والترهيب والتفجير والقتل، ثم تطور الأمر إلى أن الاحتلال بدأ يشكل فصائل مقاومة أى يقوم بإضفاء هذه الصفة على بعض الفصائل السياسية المتعارضة معه والشخصيات والادعاء بأنها تمثل المقاومة ويجرى حوارات معها بغية سحب البساط من تحت أقدام المقاومة.

● كيف؟

- أقصد فصائل مقاومة وهمية بأن يأتى وزير أو مسئول ويقول إن له صلة بالمقاومة ويتحاور معها وقيل إنه جرت لقاءات كثيرة بين الأمريكان والمقاومة، وبين جلال طالبانى والمقاومة وكل هذا غير صحيح وفشلت الحملة، وحينها بدأ الاحتلال استراتيجية جديدة بأن يسلط الأضواء على تنظيم القاعدة الذى استخدم العنف غير المشروع لأننا نفرق بين العنف المشروع وغير المشروع الذى يستهدف الأبرياء من المدنيين.

● إنن فالقاعدة كانت تستهدف أبرياء؟

- نعم تم استهدافهم والقاعدة وقعت فى أخطاء كبيرة جداً بناء على خلفيات أيديولوجية معينة وبناء على الشد والجذب الذى حصل فوقعت فى أخطاء كبيرة استغلها الاحتلال وبدأ يقدم ذلك على أنه المقاومة ولعل الآلة الإعلامية الغربية والحكومية ركزت على هذا الجانب واختفت بالتالى صورة فصائل المقاومة فى الساحة، لكن واقع الحال وفقاً لدراسات علمية أن المقاتلين العراقيين فى السنة

الأولى للاحتلال وتحديدًا بعد معركة الفلوجة الأولى كانوا يمثلون ٩٨٪ من مجموع المقاتلين، أما المجاهدين العرب فيمثلون ٢٪ وأن الفصائل الأخرى عدا تنظيم القاعدة لها ٩٠٪ من الثقل الميداني ولدينا أدلة وعلامات.

● ما هو أسلوب عمل تنظيمات المقاومة العراقية وكيف يختلف عن أسلوب عمل

القاعدة؟

– كان أسلوباً واحداً ثم نتيجة اشتداد الحالة الطائفية تميز الأسلوب، بدأت القاعدة تخطط فى عملها بين استهداف قوات الاحتلال واستهداف قوى أخرى متعاونة مع الاحتلال الأمر الذى أثر فى وقوع قتلى من المدنيين وفى نفس الوقت كانت هناك فرق للموت وميليشيات للأطراف الأخرى وتقوم بحملة اغتيالات منظمة لناس من المحسوبين على مناهضة الاحتلال فانتقل الصراع بين القاعدة وهذه الميليشيات إلى صراع طائفى على هامش الصراع بين الاحتلال والمقاومة.

● ألم تتورط تنظيمات المقاومة إطلاقاً فى هذا الصراع الطائفى؟

– لا لم تتورط.. وإذا كانت هناك أخطاء تقع فهى مرصودة فى كل حركات التحرير التى تعمل على استهداف المحتل.

● هناك وجهة نظر تقول إنه عندما يقع تفجير داخل سوق ويموت ٤٠ أو ٥٠ عراقياً مقابل جنديين أو ٢ من الأمريكين.. فما هى حسابات المكسب

والخسارة هنا؟

– الصورة ليست كذلك.

● نحن نستوضحها منكم الآن.

– الصورة ليست كذلك وهذا ما يريد الإعلام أن يبرزه.. وكثير من فصائل المقاومة عمل على استهداف قوات الاحتلال دون الإضرار بالعراقيين بمعنى أنه يتم استهداف الاحتلال فى الأماكن التى لا يتوقع سقوط عراقيين بها، وكثير من الفصائل كانت تعرض إصدارات خاصة تبين كيف استطاعت أن تتجنب المدنيين. بل إن كثيراً من هذه العمليات كانت تذهب هدراً ولا تنفذ بسبب وجود مدنيين وهذا ما تنبه له الاحتلال، فبدأت قوات الاحتلال تسعى إلى جذب الأطفال لها بالهدايا

والحلويات حتى لا يتم استهدافها لكن السؤال هو... هل التفجيرات التي تحدث فى الأسواق ويسقط فيها المدنيون هى من فعل المقاومة؟

● أنا أسأل!

- الساحة العراقية متداخلة وقد ثبت بالدليل - والأمريكان اعترفوا بهذا عدة مرات - بأن هناك قوة سياسية تحاول أن تمكن لنفسها من خلال استهداف قوى أخرى، وهناك قوى سياسية تحاول سحب البساط من تحت أقدام المقاومة بتشويه صورتها بافتعال هذه الأفعال، كما أن هناك لاعبين إقليميين ودوليين كثر وأجهزة معينة، وقضية التفجيرات التي تحدث فى الأسواق والمدن انتشرت كثيراً فى فترة من الفترات، وإذا ما عدنا إليها نحد أنها بعد وصول السفير الأمريكى السابق جون نيغروبونتي مباشرة للعراق، وهو خبير فى إشعال الفتن والحروب الأهلية فى أمريكا اللاتينية ونح فى تشويه صورة كثير من حركات التحرر هناك من خلال القيام بأعمال شنيعة ضد المدنيين وإصاق التهم بتلك الحركات، وفى هذا السياق يأتى التركيز على هذه القضية

● تقول إن بعض هذه العمليات تقوم بها أطراف إقليمية.. مثل من؟ إيران

مثلاً؟

- طبعاً هناك أطراف كثيرة جداً لها صلة بإيران، على سبيل المثال فرق الموت التي انتشرت فى البداية كانت من خلال تنظيمات أنشأها أحمد الجلبى كانت تحمل السلاح بعد أن دربت فى أوروبا الشرقية قبل الدخول إلى العراق، وعددهم حوالى ٨٠٠ أو ٩٠٠ متدرب وكانوا أول من قاموا بعمليات تصفية واغتيالات الكفاءات العراقية حيث قتلوا ١٥٠ شخصية عراقية منتقاة من أساتذة جامعات ومهندسين وضباط سابقين وغير ذلك فى الأشهر الثلاثة الأولى بعد الاحتلال، أضف إلى ذلك أن كل الأحزاب السياسية الموجودة فى العملية السياسية لديها أذرع عسكرية، بل لديها قوى عسكرية كبيرة جداً واعتترف الأمريكان بعد فترة بأنهم أشرفوا على إنشاء فرق للموت وكل فرقة تقوم بأعمالها باطمئنان وحرية

دون أن تلقى التهمة عليها لأن الشماعة موجودة وهى أفعال القاعدة وأخطاؤها التى استهدفت فيها المدنيين كرد فعل طائفى.

والآن هم يتنافسون فيما بينهم بعمليات تصفية جسدية لاسيما فى جنوب العراق فلا قاعدة هناك ولا مقاومة.

● وفق أى عقيدة يمكن أن نفهم أن يفجر شخص مسلم نفسه ضد مسلم من

نفس المذهب أو غيره؟

- هل بالفعل كل العمليات التى وقعت ضد مدنيين قام بها أشخاص فجروا أنفسهم؟! القوات الحكومية بعد دقائق من أى حادث تقول إنه قام به انتحارى وقد سألنا أحد الخبراء فقال لنا إنه على الأقل لا بد من فترة من ٥٠ إلى ٦٠ دقيقة لمعرفة ما إذا كان التفجير قام به انتحارى أو من خلال عبوة ناسفة، وتبين أن حوادث كثيرة غير انتحارية، لأنه عندما يقول إن الحادث انتحارى تنطلق التهمة مباشرة للتنظيمات المرتبطة بالمقاومة، وهناك من يقوم بتفجير نفسه فى قوات محتلة نتيجة أزع دينى أو تضحية أو معرفته بأن ذلك سيحقق نكايه فى العدو كما يحدث فى فلسطين والعراق وأفغانستان. أما تفجير النفس على أهداف لا تحقق هذه الغايات فلا أفهمه ولا أستطيع وصفه.

● أنتم تعتبرون كل من يدخل العملية السياسية متعاوناً مع الاحتلال وحدثت

الفرقة مع الحزب الإسلامى العراقى لهذا السبب.. أليس هناك إمكانية للتنسيق بين

ما هو سياسى وعسكرى أى المقاومة السياسية والمقاومة العسكرية؟

- الأصل أن يكون هناك مقاومة سياسية ومقاومة مسلحة لكن الأصل فى المقاومة السياسية أن تناهض الاحتلال والمشاريع السياسية التى يأتى بها، فالمعيار دائماً أن المقاومة هى التى ترفض الاحتلال ومشاريعه أما أن تدخل مجموعة أو قوة سياسية فى إطار مشروع الاحتلال وتقول أنا مناهضة للاحتلال فهذا من الناحية السياسية والمنطقية والشرعية غير مقبول. وأمامنا تجارب فى فيتنام وحركة المقاومة الفرنسية ثم الجزائر كل هذه الحركات كان هناك معيار واضح لكننى أود أن أوضح قضية، وهى أننا نفرق بين المتعاون مع الاحتلال والعميل،

فهناك من مكّنوا للاحتلال وعملوا على مجيئه وهم ينظرون إليه باعتباره تحريراً للعراق ودعموه وساندوه واستفادوا من وجوده وبـل برروا له شرعاً، وهناك أطراف لم تفعل هذه الأمور وكانوا موجودين في الساحة العراقية في الداخل، وجزء منهم اتخذ الموقف السليم وهو الوقوف ضد الاحتلال رغم ما كانوا يعيشونه قبله من مشاكل سياسية مع النظام السابق لكنهم وقفوا مع القضية العراقية، وهناك قوى تقول إنها اضطرت للتعاون مع الاحتلال وأنها عندما دخلت العملية السياسية لم تقصد إعطائه الشرعية وإنما دخلت لتقليل الضرر أو التخفيف ما أمكن أو أنها بعد فترة رأت أن الطريق طويل بحيث يحتاج إلى نوع من الليونة والمرونة هذا رأيها، ولكن عليهم أن يعوا تماماً أنه لا يمكن أن تمسك بتفاحتين في يد واحدة، أى أن تقول أنا مقاوم ومناهض للاحتلال وفي نفس الوقت تدخل العملية السياسية وقد تعذر بعضنا وقد نعتب على بعض لكننا في كل الأحوال يجب أن نركن إلى الثوابت والمبدأ، وحتى الآن لم تبدر في خطابنا تجاه الأطراف الأخرى اتهامات بالعمالة، ودائماً نحن حريصون في بياناتنا ومواقفنا السياسية أن نقول «الاحتلال وأعوانه» فقط.

● من خلال تخصصك في أصول فقه السياسة الشرعية هناك آراء فقهية فيما يتعلق بالخروج على الحاكم تقول إنه عندما تكون هناك فتنة يفضل عدم الخروج على الحاكم حقناً للدماء.. وهناك أحاديث يدور مضمونها حول أن هدم الكعبة أهون على الله عز وجل من إراقة دم المسلم بغير حق وأنه إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار.. فما موقفكم؟

— أولاً هذا الاختلاف الفقهى موجود وهناك وجهتنا نظر بشكل عام منهم من يميل إلى هذا، ومنهم من يستدل من النصوص الشرعية على وجوب إقامة العدل والخروج على الحاكم، ولكن هذا عندما يكون الحاكم مسلم «ويطبق الشريعة الإسلامية»، فمحل الاختلاف على هذه الحالة، ولكن الحالة التي نعيش فيها الآن في العراق تختلف تماماً فلا يوجد في العراق حاكم فضلاً عن كونه مسلماً أو يطبق الشريعة، الحالة في العراق كالتالي: بلد مسلم محتل من جانب

قوة غازية وبالتالي فإن كل النصوص الشرعية بإجماع أئمة المسلمين ومذاهبهم سنة وشيعة وإباضية يوجبون الدفاع وهو ما يعرف بـ«جهاد الدفع» وليس «جهاد الطلب» أى أن تطلب العدو فى عقر داره، لكن العدو هو الذى طلبنا فى عقر دارنا فيجب الجهاد على الجميع، وفرضية الجهاد هنا عينية بمعنى أن كل أهل البلد عليهم مقاومة الاحتلال كبيراً وصغيراً امرأة وطفلاً شاباً وشيخاً-وإذا لم يكف أهل البلد فعلى البلد المجاور أن يعينهم وإذا لم يكف هذا فعلى البلد الذى بعده أن يعينهم يعنى «العراق ثم الأردن ثم أهل مصر، فالجهاد فى العراق جهاد دفع. ففرضية الحاكم والخروج عليه غير وأردة فى العراق وإنما يجب الخروج على المحتل بإجماع الفقهاء ولن تجد مخالفاً فى ذلك.

● كيف تنظرون للدور المصرى فى العراق.. أعتقد أن مصر طلبت منكم الدخول فى العملية السياسية.. وما هى طبيعة الحوار بينكما؟

- لا مصر لم تطلب منا هذا الشيء بهذا الوضوح والصراحة وإنما العلاقة مع مصر علاقة مهمة جداً ولها ثقل عربى وإقليمى كبير جداً، ومن هذا المنطلق لنا علاقة جيدة مع مصر ونحاول تمتين هذه العلاقة والتقينا بجهات مسئولة مصرية وطرحنا وجهات نظرنا، نعم كانت الحكومة المصرية فى فترة من الفترات كغيرها من الدول العربية تميل إلى ضرورة الاشتراك فى العملية السياسية والإصلاح من الداخل ونحن أوصلنا لهم وجهة نظرنا وأن الإصلاح من الداخل لا يمكن وأن هذه العملية غير سليمة، وأن الدخول فى إطار هذه العملية لا يحل المشكلة، وأوصلنا للحكومة المصرية والدول العربية وجهة نظرنا بأن هذه العملية يجب أن تبنى على أسس جديدة ووضعنا فى أعناقنا أن مصر ودولاً عربية أخرى تستطيع أن توصل وجهة النظر هذه للإدارة الأمريكية وكل الدول الأخرى التى تسعى لمعرفة حقيقة الموقف وسمعنا من الجهات المصرية وبعض صناع القرار فى مصر أن الحكومة المصرية تعى تماماً هذه القضية وأنها تكلمت فى مرات عديدة مع الإدارة الأمريكية بها وأقنعتهم بصعوبة بل استحالة تطبيق الرؤية الأمريكية للحل فى العراق وأن

الدول العربية وإن كانت راغبة فى أن تدخل القوى المناهضة للاحتلال العملية السياسية يبدو أنها وصلت إلى نفس القناعة التى عندنا وهى أن هذه العملية بائسة ولا يمكن أن تصلح وبالتالي فلا بد أن يُفكر بطريقة أخرى وأتمنى أن يبقى هذا الفهم موجوداً وأتمنى أن يكون هناك إدراك واعتناء أكبر بموضوع القوى المناهضة للاحتلال وعدم الركون إلى الآراء السطحية والمبسطة التى ترد هنا وهناك على السنة البعض لتبسيط القضية والقول بأنها قضية داخلية واعتقد أن مصر بثقلها العربى والإسلامى وتاريخها ودورها السياسى لابد أن يكون لها دور أكبر فى الشأن العراقى.

مدرسة المستقبل!

اكتب.. أرجوك يا محمد اكتب.. فمين شغلك؟

امتلات عيناي بدموع الفخر، عندما أطرب صاحبنا أذننى بهذه الكلمات.. فالفخر أيضاً دموع، كما للحزن والفرح، لكنها ذات بريق خاص وألق فريد ولا تغادر مقلتيها عادة.. فهي صلدة متحجرة... ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يلقى فيها على مسامعى مثل هذه الكلمات.. أو بالأحرى.. هذا الطلب!

صاحبنا مسئول تحرير كبير فى جريدة مستقلة معروفة.. مازال فى سن الشباب والتألق والحيوية، وكان - مشكوراً - كلما التقينا فى نقابة الصحفيين أو فى أية مناسبة أخرى لا يتورع عن أن يطلب منى بشكل مباشر أن أقدم له موضوعات صحفية للنشر بجريدته، استناداً لجودة ما قرأه لى - على حد قوله - فى صحيفتى.

فى البداية كنت أعبر عن خالص شكرى للمعاملة الرقيقة من الزميل الأكبر سنًا والأكثر خبرة وشهرة، لكن المسألة تكررت وبالإحاح وشئى بأن فى الأفق إمكانية لأن أقوم بتقديم شئى ما من خلال الصحيفة التى يعمل بها.. ليس ذلك فحسب، بلا ولا مانع من أن يكون هذا الشئى متناسباً مع المكانة التى يرانى صاحبنا عليها.. مخدوعاً بالطبع!

باختصار.. سخنت.. فكرت فى مشروع باب ثابت فى صحيفته، وبما أن الرجل قد أثنى على ما أكتبه فى صحيفتى وهو فى مجال السياسة العربية.. لذا فقد فكرت فى أن يكون هذا الباب متخصصاً فى نفس المجال ولكن مع مراعاة طبيعة الشخصية الصحفية لجريدة مستقلة وأسبوعية، أى ألا تكون المادة مجرد تحليل سياسى بل إمكانية استخراج ما يشبه الخبر أو استشراف حدث مستقبلى من خلال التحليل، أو طرح تساؤلات وأفكار جريئة ومناقشتها وهكذا..

جلست وكتبت.. ولم أعانِ جهداً كبيراً فى العثور على المادة، لأن خزينة مؤجلاتى وموضوعاتى غير الصالحة للنشر كانت عامرة فى ذلك الوقت، استخرجت موضوعين منها، وأعدت كتابتهما بالطبع بما يتناسب مع طريقة تقديم المادة فى الصحيفة الجديدة، وبأسلوب يتسق بالطبع مع وضعى الجديد كصاحب زاوية ثابتة فى التحليل السياسى!

تمطى وتمدد قلمى كما أراد.. على صفحات الورق.. وكتبت.. ولأننى أخجل بالفعل من تقديم عملى الصحفى بشكل مباشر إلى مسئول التحرير - أى مسئول تحرير - لا عن تكبر أو استعلاء بل نتيجة خجل حقيقى من انتظار التقييم، فقد وضعت المادة فى ظرف مغلق مدون عليه اسم صاحبنا وسلمته فى مقر الجريدة، ثم اتصلت به لأخبره بما فعلت، واعتذرت عن عدم لقائه حتى لا أضيع وقته كما قلت. شكرنى صاحبنا.. وجلست فى انتظار النتيجة....

مرت أيام.. وتبعتها أيام.. وتلتها آخر.. ولم يتصل صاحبنا.. فقررت الاتصال به لأعرف رأيه فى المادة التى قدمتها، لكن المفاجأة التى أذهلتنى أننى وجدته يعتذر لى بشدة لأنه تسلم بالفعل الظرف الذى تركته له لكنه لم يفتحه بعد «!»، وعاد ليؤكد أنه سيفعل ذلك سريعاً بعد إنهاء بعض أعماله.. شكرته.. وجلست فى الانتظار.. ولكن لم يحدث شىء أيضاً.

تحاملت على نفسى واتصلت به مرة أخرى بعد أيام.. وجاءنى رده فى المكالمة الثانية نسخة طبق الأصل مما قاله فى الأولى!

نسيت الموضوع تماماً.. لكننى رويته متعجباً لأحد كبار الزملاء ممن تنشر لهم صحيفة صاحبنا وصحف مستقلة أخرى.. اتهمنى الزميل بأننى لست مدركاً لبعض طبائع الأمور فى الصحافة المستقلة بشكل عام.

قلت: كيف؟

قال لى: ألا تلاحظ أن صحيفة كذا تركز معظم موادها على الشأن الداخلى فى مصر دون الأوضاع الخارجية، فى حين أن الصحيفة الأخرى تميل بشكل أكبر إلى التعرض لمسائل إسرائيل والمنطقة، كما أن الصحف التى تناقش الأوضاع الداخلية يستطيع المرء أن يلمح ملفات معينة تهتم كل منها بالتركيز عليها دون غيرها.. وهكذا.

وأضاف زميلى قائلاً إننى قدمت موضوعين يتناولان شئوننا عربية وإقليمية لصحيفة همها الأساسى الشأن الداخلى.. فماذا أنتظر إذن؟! كلمات الزميل وضعت أمام عيني أكثر من مساحة مضيئة حول واقع العمل فى الصحف المستقلة.

ولأن الأمل لحوح والفرصة هرابة.. عدت أكتب موضوعاً يتناول شأننا داخلياً، وحاولت الالتزام بشكل أكبر بالشخصية التحريرية للصحيفة، لاسيما من حيث العناوين الطويلة، واستخدام «العامة» على الرغم من أنى لا أميل إليها فى الكتابة كثيراً.

وفى هذه المرة سلمت الموضوع لزميلى الذى أضاء لى الطريق لا لصاحبنا الذى كانت أخباره قد انقطعت.. وعدنى الزميل خيراً.. ولكن.. مرت أيام وتبعثها ليال.. ولم يحدث شىء.. أى شىء «!».

وما حدث هو أننى جمعت هذه الموضوعات الثلاثة لأقدمها لك أنت سيدى القارئ هنا من خلال صحيفتك «أشتباك».. ولك حق التقويم الكامل.

هل نفذت مخابرات الحرس الثوري الإيراني عملية تفجير مرقدى الإمامين الشيعيين في العراق؟

استقرار الأوضاع في العراق حالياً لا يخدم مصالح طهران
لأنها تريد بقاء القوات الأمريكية في دائرة نفوذها

استهداف المرقدين واتهام القوى السنية في الجريمة يدعم
موقف الشيعة الرافض لتشكل حكومة ائتلاف وطني

أبريل ٢٠٠٦

●● لسنا من أنصار نظرية المؤامرة.. ولا من مستخدميها دوماً، هرباً من مواجهة الواقع، والتغلب على ما يفرزه من مرارة، ولكن من قال إن السياسة تظل من المؤامرات؟! وإلا فلماذا نشأت إدارات خاصة لما يسمى «بالعمليات القذرة» في أجهزة المخابرات؟ فالمؤامرة إذن جزء من السياسة، وتحليل الموقف السياسي لا مانع «أو لا بد» من أن يتطرق في بعض الأحيان إلى التفكير التأمري! ●●

وفى عالمنا العربى والإسلامى فإن مستخدمى نظرية المؤامرة مهما تعددت اتجاهاتهم يلتفون جميعاً فى النهاية فى طريق واحد يقود إلى جهاز المخابرات الإسرائيلية «موساد» عذرهم فى ذلك أن الصراع مع إسرائيل ممتد لما يقرب من ٦٠ عاماً، وأن أغلب ما يؤدى إلى خسارة عربية يصب فى النهاية فى مصلحة إسرائيلية، والعكس.. ولكن إذا ما حاول المرء التعرض بالتحليل والمناقشة لجريمة استهداف مرقدى الإمامين على الهادى وحسن العسكرى وهما الإمامان العاشر والحادى عشر فى قائمة الأئمة الشيعة الاثنى عشرية، فإن الخيوط هذه المرة لا تقود إلى إسرائيل أو أمريكا.. لأسباب عديدة.

فى البداية لا بد من الإشارة إلى أن الجريمة قد أتت أكلها، وحققت المراد منها، والذى يتمثل فى الإيقاع بين الطائفتين السنية والشيوعية فى العراق، ففى نفس اليوم الذى وقعت فيه الجريمة اندفع البسطاء والمهورسون من الشيعة العراقيين وقاموا باستهداف عدد من المساجد السنية، ليستمر الأمر على مدى عدة أيام يسقط خلالها القتلى والجرحى بالعشرات من الجانبين، فى الوقت الذى تجمع فيه الآلاف من الشيعة أبناء مدينة سامراء «التي تضم المرقدين» حاملين عمامة الإمام على الهادى وسيفه ودرعه هاتفين «بالروح بالدم نفديك يا إمام». أما أهالى النجف فقد جاوزت هتافاتهم المدى عندما أخذوا يرددون «انهضوا يا شيعة.. إثأروا يا شيعة»!

إذن فقد حققت الجريمة المراد منها تماماً، ولم يستجب المتدينون البسطاء لمطالبات المرجع الشيعى الأعلى فى العراق على السيستانى وغيره من كبار

رجال الدين الشيعة بعدم التعرض للمساجد السننية وتحريم ذلك وفقاً لفتاوى رسمية صدرت عنهم. وأصبح الحديث الدائر حول العراق إنما ينصب على الخوف من اندلاع حرب أهلية شاملة، وقودها الفتنة الطائفية التي وقعت. ما سبق يقود إلى سؤال كبير... يتعلق بصاحب المصلحة فى إشعال الفتنة فى العراق.. الآن، ولا بد من أن نضع هنا عشرات الخطوط الحمراء حول هذه الكلمة الأخيرة.. الآن.. ففى وقت سابق لعب الأمريكيون أصحاب اليد الطولى فى العراق على إثارة النزعات الطائفية والقومية عملاً على وأد أية محاولات للتلاحم بين مختلف الطوائف والدفاع عن مصلحة العراق، وقدمت أمريكا الوعود للشيعة باستعادة حقوقهم المهذرة فى زمن حكم صدام حسين «السنى»، كما أغرت الأكراد وداعبت عواطفهم الميالة إلى الانفصال عبر منحهم حكماً ذاتياً طالما حلموا به، وعندما استعرت هجمات ما يسمى بالمقاومة العراقية ضد الجنود الأمريكان فتحت واشنطن قناة اتصال معهم من خلال العرب السنّة لتحديد رجال المقاومة، ومنح السياسيين من أبناء السنة تطمينات بحياد الانتخابات وضمان المشاركة فى السلطة.. فعلت أمريكا كل ذلك وسوف تفعل المزيد!

لكن توقيت استهداف مرقدى الإمامين الشيعيين يفتح الباب هنا - مع الاعتذار لرافضى نظرية المؤامرة - إلى التفكير فى إمكانية وجود أصابع إيرانية وراء الحادث، أو بالتحديد جهاز مخابرات الحرس الثورى الإيرانى الذى يختص بأخطر العمليات وأكثرها سرية لاتصالها بالأمن القومى الإيرانى.. لماذا؟!

وقعت الجريمة فى وقت تشتعل فيه حرب دبلوماسية ضارية داخل العراق، حيث يصر الائتلاف الشيعى الموحد الفائز فى الانتخابات الماضية على الانفراد بتشكيل الحكومة المقبلة وفقاً لنتائج هذه الانتخابات وما أفرزته من ثقل سياسى لكل من التيارات التى خاضتها، ويبقى صاحب الموقف الأكثر تشدداً فى هذا المجال حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة عبدالعزيز الحكيم والذى يتمتع بصلات قوية «أو شديدة القوة» بإيران «!» وفى المقابل فإن جبهة

التوافق «السنية» ترفض ذلك بل وتشكك في نزاهة الانتخابات من الأساس عبر عدة طعون تقدمت بها في النتائج المعلنة!

أما الأكراد وإن كانوا يفضلون تشكيل حكومة ائتلاف وطني تضم كافة القوى السياسية بغض النظر عن نتائج الانتخابات إلا أنهم لا يضغطون كثيراً في سبيل ذلك ربما بحكم أنهم يمثلون القوة الثانية الفائزة في الانتخابات «بعد الائتلاف الشيعي» وبالتالي فهم يضمنون تواجداً مقبولاً في الحكومة فضلاً عن رئاسة الجمهورية، أو ربما لأنهم غير مشغولين كثيراً بالمسألة بعد حصولهم على الحكم الذاتي في كردستان العراق والبقية تأتي.

أين أمريكا من كل ذلك؟ الواقع أن الأمريكيين قد أخذوا «بلا ترتيب أو قصد منهم» جانب السنة في هذه المعركة، من حيث المطالبة بتشكيل حكومة ائتلاف وطني كامل بغض النظر عن نتائج الانتخابات، وأخذوا يحاولون الضغط على القوى الشيعية الفائزة للقبول بذلك، لأنه الطريق الوحيد المضمون لهدوء الأوضاع في العراق وعبور المرحلة المظلمة التي يمر بها، وبالطبع فإن واشنطن لا تهدف من وراء ذلك إلى وحدة الصف العراقي أو الحفاظ على كيان البلاد! لكنها المصلحة الأمريكية المتمثلة في ضرورة إنحاح الانتخابات وتشكيل حكومة تساعد على تحقيق الاستقرار في الأوضاع بما يسمح ببدء تخفيض أعداد القوات الأمريكية في العراق «والتي تواجهه مأزقاً ملحوظاً» تمهيداً لسحب معظمها والإبقاء على عدد من القواعد العسكرية الدائمة فحسب.

وسعيًا وراء تحقيق هذه المصلحة الأمريكية فقد بادرت واشنطن قبل الانتخابات إلى الإعلان عن تكليفها سفيرها في بغداد زلمى خليل زاد بالتحدث مع الإيرانيين بل و«طلب مساعدتهم» فيما يتعلق بالعراق، إذن ها هي أمريكا تحاور «محور الشر» الإيراني بهدف تحقيق ما تريده في العراق، وليس مستبعداً أن يكون الأمريكيون قد عرضوا صفقة من نوع ما «أو مساومة» لحكام طهران في هذا الصدد، ولكن على ما يبدو وفي ضوء التطورات الأخيرة فإنه يسهل التنبؤ بفشل هذه الصفقة أو عدم رضوخ إيران للمساومة.

ولكن لماذا رفضت إيران التنسيق مع أمريكا بشأن العراق؟! الواقع أن هدوء الأوضاع في العراق ومن ثم سحب غالبية القوات الأمريكية منها، إنما يقف على طرف النقيض من مصلحة إيرانية واضحة، فالإيرانيون يهتمهم إلى حد كبير بقاء جنود أمريكا في المستنقع العراقي الحالي، لأن وجودهم ذلك يمثل قوة في يد طهران تستطيع أن تستخدمها في صراعها حول برنامجها النووي مع واشنطن.. فالنفوذ «بل الوجود» الإيراني الواسع في العراق يجعل من القوات الأمريكية داخل قبضة الإيرانيين على الدوام، ولا يقلل من حدة هذا النفوذ تصريحات وزير الداخلية العراقي «المثير للجدل» بيان جبر صولاغ عندما قال رداً على سؤال حول الموضوع بقوله: «إذا رأيتم أي إيراني أحضروه لي وسأقطع رأسه» إذ أن شهادات دبلوماسيين عديدين قد أكدت ذلك لعل أهمها تصريحات وزير الداخلية السابق فلاح النقيب الذي أشار إلى أن الوجود الإيراني في العراق أكبر من إمكانية تخيله!

في ضوء ما سبق فإن جريمة استهداف مرقد الإمامين الشيعيين لا يمكن أن تصب بحال من الأحوال في مصلحة الأمريكيين، لكنها في المقابل تقضى على آمال تشكيل حكومة ائتلاف وطني بما بذرتة من بذور الفتنة، وتعزز آراء القوى الشيعية المتشددة التي تصر على الانفراد بتشكيل الحكومة.. ويبقى المستفيد الوحيد من وراء كل ذلك هو... إيران، التي تصاعدت حدة التهديدات الأمريكية ضدها، وزادت التسريبات حول خطط استهدافها عسكرياً بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي، فكيف يمكن لها أن تسمح لأمريكا بتهدئة الأوضاع على الجبهة العراقية المشتعلة بما يتيح لحكام واشنطن «بعد ذلك» بالتفرغ للجبهة الإيرانية؟!!

يقولون.. في السياسة ابحث دائماً عن المستفيد من وضع ما ثم ابدأ بتوجيه أصابع الاتهام إليه.. حتى تتحقق.. ولكن يبدو أننا لا نملك سوى الاتهام.. لأنه في العمليات القذرة.. يبقى التحقق مطلباً بعيد المنال!

حاول أن تطبق قاعدة «كأن»، عند التعامل مع ما يقوله أو يفعله النظام في هذا الوطن، وسوف تجد في النهاية أنك قد أرحت وأسترحت...
ماذا تقول قاعدة «كأن» الجهنمية؟!

باختصار.. لا تتعامل مع معظم ما يجري حولك في مضمار السياسة في هذا الوطن باعتبار أنه «حق وحقيق»! وأن ما يقوله أركان النظام لدينا ليل نهار يحمل «بالضبط» نفس المعانى التي قد توحى بها كلماتهم إذا ما قيل في ظل نظام سياسي حقيقى وجاد... ببساطة «ماتحكهاش قوى»، واعتبر أن ما يقال «كأنه» جاد، وأن ما لدينا... كأنه سياسة، وإذا ما توسعنا قليلاً في تطبيق هذه القاعدة فإنك ستكتشف ما يلي... كأن لدينا مؤسسات.. كأن لدينا دستوراً.. برلماناً.. رقابة.. انتخابات... قانوناً.. أحزاباً.. كأن لدينا دولة!
وإذا ما نححت في تطبيق هذه القاعدة.. فإنك عندئذ سوف تضع الأمور في نصابها.. وتحفظ بهدوء أعصابك.. وصحتك الغالية!

كثيراً ما يجد المرء نفسه مضطراً للتفكير وفقاً لقاعدة «كأن»، ليس على سبيل التواطؤ والتستر على ما يحدث ولكن حتي يمكن الفهم والوصول إلي تفسير مقنع لما يُقال... آخر ما قيل كان من نصيب الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، حيث أعلن بجرأة في رده علي اقتراح طلعت السادات عضو المجلس بمشروع قانون جديد لمحاكمة رئيس الجمهورية بأنه يوجد لدينا بالفعل قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء أيضاً!

ألف بركة.. ريحت قلبنا يا دكتور سرور الله يريح قلبك... «تذكر قاعدة كأن»!

لكن الدكتور سرور لم يقل هذا الكلام بشكل مرسل بل أصر علي تأصيله قانونياً موضحاً - وفقاً لما نشرته صحيفته «المصرى اليوم» - أن القانون المقصود هو قرار بقانون يحمل رقم «٢٤٧»، لسنة ٥٦ ويختص بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ثم صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم «٧٩»، لسنة

(١) لم احتفظ بالعنوان الصحفي للموضوع. لذا فقد استبدلت به عنواناً جديداً يتلأم مع طبيعة الكتاب.

٥٨ بإصدار قانون محاكمة الوزراء في الإقليمين المصرى والسورى معدلاً القرار بقانون السابق والذي يبقى سارياً فيما يتعلق بمحاكمة رئيس الجمهورية. أما محاكمة الوزراء فقد أصبح مختصاً بها القرار بقانون الجديد «٧٩» لسنة ٥٨.. إيه الحلاوة والتنظيم ده كله.. تذكر قاعدة «كأن».

وهكذا فإنه وعلي الرغم من كل الجدل الذى يدور من أن لآخر حول قانون محاكمة الوزراء وضرورة تفعيله فإن الدكتور سرور يخرج علينا ليؤكد أن المسألة ليست موضوع محاكمة الوزراء فحسب، بل إن لدينا بالفعل قانون لمحاسبة رأس النظام في الدولة وهو رئيس الجمهورية.. والموضوع لا يتعلق بكرم الدكتور سرور أو أرائه الشخصية بل إن الدستور نفسه يوضح بشكل لا لبس فيه «فى المادة ٨٥ منه» التفاصيل القانونية لمحاكمة الرئيس حيث يقول: «يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء علي اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس، ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتاً لحين الفصل في الاتهام، وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب، وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى... أنتهى نص المادة الواضحة المشكورة «وبعد ده كله يقول لك عايزين تعديل دستور كمان».. بل إن المادة ٨١ من الدستور أيضاً وضعت لرئيس الجمهورية حدوداً لا يمكن تخطيها حرصاً على الشفافية والوضوح أمام الشعب... «كأن»... حيث أكدت أنه لا يجوز له في أثناء مدة الرئاسة أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجر للدولة أو يبيع لها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه..

ياترى المعارضة عايزة إيه أكثر من كده؟! هل هناك شيء يضمن الشفافية وعدم الانحراف عن تطبيق القانون أكثر من نصوص الدستور ذاته؟
أنت حر إننا اخترت هنا ألا تطبق قاعدة «كأن» لأنك فى هذه الحالة سوف

تجد نفسك عرضة للهواجس والظنون بعد قراءة المادتين السابقتين في الدستور... هواجس مثل..... أى مجلس شعب ناك الذي سيقتراح ثلث أعضائه اتهام رئيس الجمهورية ثم يوافق الثلثان على صدور قرار الاتهام؟! خاصة فى ظل واقع الانتخابات لدينا؟ وأى نائب لرئيس الجمهورية هو الذى سيتولى الرئاسة مؤقتاً لحين الفصل فى الاتهام إننا لم يكن لدينا نائب أصلاً؟! ومن نأ الذى سوف يعفى الرئيس من منصبه إننا حكم بإدانتة؟! أية قوة فى البلاد هى التى ستفعل ذلك.. إننا كانت كل القوى فى خدمة النظام ورئيسه؟! وهواجس أخرى كثيرة.. أنت وحدك المسئول عنها.. لأنك لم تطبق القاعدة.. وأنت حر.. وواصل هواجسك براحتك!

إن فنحن لدينا قانون محاكمة الرئيس... «الفرحة مش سايعة الواحد».. لكن المشكلة نوعاً ما هى فى قانون محاكمة الوزراء... «ليه بس كده؟!».. أحد مظاهر المشكلة برزت عندما تقدم بعض أعضاء مجلس الشعب قبل فترة بطلب سحب الثقة من المستشار محمود أبو الليل وزير العدل لأنه أحال مستشارين إلى مجلس تأديب وهنا أكد الدكتور فتحى سرور «الله يكرمه ويجعله له فى كل خطوة سلامة، أن هيئة مكتب المجلس عقدت اجتماعاً وناقشت الطلب... «كأن»... وقررت حفظه لأنه لا يتفق مع قانون محاكمة الوزراء... «الله؟! يعنى فيه قانون محاكمة..... بنقول كأن يا سيدى!».. كما أن الطلب - يقول سرور - يفتقد للشروط القانونية واللائحية لأن سحب الثقة - لا يتم إلا بعد تقديم استجواب، وأن المواد التى استند إليها الطلب تتعلق بأخطاء جنائية بينما نحن بصدد قضية سياسية، وبما أنها سياسية وبعد الاطلاع على قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ٥٨ تبين أنه يستلزم وجود قواعد خاصة لا يمكن تطبيقها الآن، حيث اشترط أن يكون من بين أعضاء محكمة الوزراء أعضاء من الإقليم الجنوبي «وهو مصر» وآخرين من الإقليم الشمالى «وهو سوريا»، لأن القانون صدر إبان الوحدة بين البلدين، وبالتالي فإن محاكمة الوزراء لا تتم إلا بالطريقة الجنائية ولذلك قرر المجلس حفظ الطلب وعدم إدراجه فى جدول الأعمال «الموقع الإلكتروني للحزب

الوطني، (يعنى إيه الكلام ده؟! يعنى نروح نحيب قضاة من سوريا علشان نحاكم وزراءنا؟! كده خلاص يبقى مفيش محاكمة وزراء!!).

من قال ذلك؟! الدكتور سرور «أيضاً» هو الذى يطمئتنا بقوله في موضع آخر أن عدم إمكانية تطبيق الشق الخاص بالمحاكمة في قانون محاكمة الوزراء لا يعنى إفلات الوزراء من المحاكمة كما يظن البعض لأنهم يمكن تقديمهم للمحاكمة أمام القضاء العادى بجميع درجاته، لأن القانون لم يقل إن المحكمة الخاصة بالوزراء هى المختصة وحدها دون غيرها بمحاكمتهم، لهذا استقر الرأى على أن القضاء العادى هو الأصل وأن محكمة الوزراء هى الاستثناء والخلاصة - والكلام للدكتور سرور فى تصريحات لجريدة «الأخبار» فى ١٠ يناير ٢٠٠٦ - أن الذين يعتقدون بعدم قانون صالح للتطبيق من الناحية الإجرائية لمحاكمة الوزراء وأهمون، لأن الوزراء يمكن محاكمتهم وفقاً للقانون العادى، وأمام القضاء العادى بجميع درجاته ولا يفلتون من المسئولية أو المساءلة.

يا سلام عليك يا دكتور سرور يا مريح قلوبنا يا فاشش عللنا! أمال يا ترى المشكلة فين مادام الوزراء «كلهم كلهم» مفيش حد فيهم فوق المساءلة؟

المشكلة ببساطة عند صاحبنا الذى قرر أن يرفع ضغط الدم لديه بنفسه «كأنه لاقى صحته»، متجاهلاً ومتناسياً أن المسألة كلها.. «كان!» ماذا فعل صاحبنا؟! راح «يدعبس» بين القوانين والنصوص حتى يفهم هذا الكلام وحتى يتمكن - بعد أن يطمئن - من أن يضع رأسه على «المخدة» وينام... «ورينا يا سيدى عملت إيه!».

صاحبنا تمكن من الوصول إلى النص الكامل للقانون رقم «٧٩» لسنة ٥٨ المعروف باسم قانون محاكمة الوزراء، والذى وقعه الرئيس جمال عبدالناصر يوم ٢٢ يونيو ٥٨ ليعمل به فى الإقليمين المصرى والسورى من الجمهورية العربية المتحدة، «أيوه يعنى طب والخلاصة!» الواقع أن صاحبنا لم يصل أبداً إلى نفس الخلاصة التي وصل إليها الدكتور سرور... فالدكتور سرور أستاذ القانون المحنك كان يتحدث فقط عن المحاكمة الجنائية للوزراء أمام القضاء العادى بدرجاته المختلفة مؤكداً أن السادة الوزراء لا يمكن لهم بذلك

الإفلات من المسؤولية والمساءلة، أما قانون محاكمة الوزراء فإنه يتحدث عن شيء آخر تماماً لا يمكن أن يكون قد غفل عنه الدكتور سرور وهو المحاكمة السياسية لا الجنائية، بل إن المادة الخامسة من القانون حددت ٧ جرائم على وجه الحصر تستلزم معاقبة مرتكبيها من الوزراء بعقوبات محددة نصت عليها المادة السادسة من نفس القانون.

أما الجرائم فتشمل التالي: الخيانة العظمى، ومخالفة الأحكام الأساسية التي يقوم عليها الدستور والتصرف أو الفعل الذي من شأنه التأثير بالزيادة أو النقصان في أثمان البضائع أو العقارات أو أسعار أوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المقيدة بالبورصة أو القابلة للتداول في الأسواق بقصد الحصول على فائدة شخصية أو للغير، بالإضافة إلى استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من أية سلطة عامة أو هيئة أو شركة أو مؤسسة والمخالفة العمدية للقوانين أو اللوائح التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة والعمل أو التصرف الذي يقصد منه التأثير في القضاة أو أية هيئة خولها القانون اختصاصها في القضاء أو الإفتاء في الشؤون القانونية وأخيراً التدخل في عملية الانتخاب أو الاستفتاء أو إجراءتهما بقصد التأثير في نتيجة أي منهما سواء كان ذلك بإصدار أوامر أو تعليمات مخالفة للقانون إلى الموظفين المختصين أو باتخاذ تدابير غير مشروعة.

أما العقوبات التي أشارت إليها المادة السادسة من القانون فقد شملت الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة «١٥ عاماً» في حالة الخيانة العظمى، بينما يعاقب على بقية الجرائم السابقة بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه «لاحظ أن القانون صدر عام ٥٨، أو ما يعادلها في الليرات السورية في الإقليم السوري ما لم ينص القانون على عقوبة أشد، مع ملاحظة أن مجرد شروع الوزير في ارتكاب أي من هذه الجرائم يجعله مستوجباً للعقوبة ذاتها!

ومما أكد لصاحبنا - عدو كائن - أن الدكتور سرور إنما يتحدث عن شيء

آخر تماماً خلافاً لمحاكمة الوزراء التي يقصدها القانون هو أن هذا القانون قد أكد أن الحكم الذي يصدر من محكمة الوزراء هو حكم نهائي غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن، غير أنه يجوز إعادة النظر في أحكام الإدانة بعد سنة على الأقل من صدور الحكم وفقاً لشروط معينة، فما هي درجات التقاضي التي يتحدث عنها الدكتور سرور؟! إنها درجات التقاضي أمام المحاكم الجنائية العادية.. أى أن المحاكمة التي يقصدها هي محاكمة جنائية، ليست لها أى علاقة على الإطلاق بالمسئولية السياسية التي يتحدث عنها قانون محاكمة الوزراء، بل هي محاكمة كذلك التي تجرى لعم عبده البواب الذي سب صاحب العمارة أو سنية العمشة التي صببت ماء الغسيل علي رؤوس المارة!

(يعنى يا عم هو كان حصل محاكمة جنائية لوزير في السلطة لما جاى تكلمنا عن محاكمة سياسية.. بنقول «كأن»!)

صاحبنا ازدادت معاناته عندما علم أن المادة رقم ٢٥ من قانون محاكمة الوزراء «آخر مواد القانون» تؤكد أن أحكامه تسرى علي نواب الوزراء أيضاً! وهنا لم يتمالك صاحبنا أعصابه وأحضر سبع ورقات وقلم، وأخذ يدون في كل ورقة إحدى الجرائم السبع التي حددها القانون وأسفل كل منها أسماء الوزراء ونوابهم الذين يفترض على الأقل التحقيق معهم في ارتكابهم الجريمة من عدمه... مخالفة أحكام الدستور.. التأثير في أسعار البضائع والعقارات.. الأوراق المالية بالبورصة.. التأثير في الانتخابات... استخدام النفوذ أو حتى الإيهام به... التصرفات التي يقصد منها التأثير في القضاة... والنتيجة يا عم الحلو؟!..

ما زال صاحبنا يمسك بأوراقه السبع.. ويقوم بتفنيطها.. وإعادة ترتيبها وفقاً لأهمية الجريمة.. ولو حظ أنه يهنئ بكلمات غير مفهومة!

وكانت تلك هي النتيجة الحتمية لمحاولة الالتفاف علي القاعدة.. قاعدة «كأن» الجهنمية.. هي صعبة؟ أبداً.. قل معنى.. كأن لدينا قانون.. كأن لدينا مؤسسات.. كأن لدينا نظام سياسى.

هي صعبة؟! طيب.. خذ هذا المثل!

الفلاح البسيط الضعيف الفقير.. ماذا يفعل كى يحمى زرعه من تطفل الطيور عليه والتهامها له؟! يُحضر قطعتين من الخشب ويثبتهما معاً ثم يضع عليهما «خرقة بالية» ليظهر في النهاية شكل ما يشبه الإنسان يسمى «خيال المآة» يضعه الفلاح وسط أرضه حتى تخاف منه الطيور وتعتقد أنه سوف يضربها إذا ما اقتربت من الأرض... حاول أن تنظر إلى المنظومة السياسية في هذا الوطن نفس نظرة الطير إلي «خيال المآة».. كأن هناك نظاماً يستطيع أن يفعل شيئاً، تماماً مثلما كان هناك إنساناً يقف وسط الحقل يستطيع أن يمنع الطير ويطردها من الأرض.. حاول أن تفعل وإلا فإنك ستجد نفسك.. محاصراً بعذاب الأسئلة.. أسيراً في سجن عدم الفهم... حاول أن تفعل....

أن تنظر كما الطير إلي «خيال المآة» ولكن لا تنس يا صديقى قبل أن تنصرف... أن تلقى نظرة حانية.. إلى أرض الحقل!

.. عن صلاتك لم تتسن



الحملة الصحفية.. أو سلاسل التحقيقات.. تمنح محررها مساحات إضافية.. لا على مستوى النشر فقط ولكن من حيث البروز المهني والظهور فى الوسط الصحفى.. لذا فقد كان من الطبيعى أن تكون قصتى معها.. أكثر من مأساوية.. بل هى غارقة فى بحار الأسى والحرمان!

«أضحك يا عم، ولا يهملك»

أصل الحكاية أننى حاولت فى مرات ثلاث أن أشن حملات صحفية.. لكنها لم تكن تُشن! لماذا؟

تعددت الأسباب.. والنتيجة واحدة!

فى البداية.. حاولت استغلال كونى مندوب جريدتى فى جهاز المدعى العام الإشتراكى ومحكمة القيم وصلتى المباشرة بالمتهمين فى كبريات القضايا التى شغلت رأى العام فى فترات معينة، حاولت استغلال كل ذلك لعمل سلسلة حوارات بعنوان مبدئى هو «أين هم الآن؟!» بحيث التقى خلاله مع هؤلاء المتهمين الذين انحسرت دائرة الضوء عن قضاياهم لأعرف ويعرف القارئ.. أين أصبح هؤلاء الآن؟! ولا بد هنا من أن أنكر بأن قضايا الحراسة على وجه التحديد لا علاقة فيها بين الاتهام وشخص المتهم بمعنى أن المتهم الذى تفرض الحراسة على أمواله قد لا يخضع للحبس أو الحكم عليه بالسجن إذا لم تكن الدعوى الجنائية قد أقيمت ضده، لأن دعوى الحراسة كانت تختلف كلية عن الدعوى الجنائية^(١).

ولذا فقد فكرت فى أنه قد يكون من المثير بعد كل هذه السنوات^(٢) أن يجد القارئ أمامه حواراً مع رشاد عثمان تاجر الأخشاب الشهير بالإسكندرية فى عصر الرئيس الراحل أنور السادات، الذى فرضت الحراسة على ثروته بعد ذلك، أو ماجد موسى أحد أصحاب شركة «ماجد ولطفى لتجارة السيارات»

(١) كل ذلك قبل إلغاء نظام جهاز المدعى العام الإشتراكى نهائياً أواخر عام ٢٠٠٨.

(٢) كان ذلك فى غضون عام ٢٠٠٠.

التي اشتهرت بالحصول على توكيل سيارات «مازدا» فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، فضلاً عن عاصم الفولى صاحب أحد المشروعات العقارية الضخمة المتوقفة التى أدت إلى تراكم ديون مئات الضحايا، وفوزى السيد الذى أطلقت عليه الصحافة فى فترة من الفترات اسم حوت مدينة نصر إلا أنه ثبتت براءته بعد ذلك وعاد ليمارس عمله فى السوق العقارية وغيرهم، وقد عرضت الفكرة على أحد مسئولى التحرير فتحمس لها للغاية، لكنه ربما نظراً لحدائتى المهنية فى ذلك الوقت - أصر على ألا نبدأ نشر هذه الحوارات إلا بعد انتهائى من إجراءاتها جميعاً، ولعله كان متشككاً فى إمكانية وصولى إليهم، وافقت وبدأت فى إجراء الحوارات، وانتهيت بالفعل من إجراء حوارين طويلين مع عاصم الفولى وماجد موسى «رحمه الله»، ثم اتصلت «بالحاج» رشاد عثمان فى الإسكندرية لتحديد موعد لإجراء الحوار معه، وكنت قد تعرفت عليه عن قرب خلال حضوره جلسات المحكمة العليا للقيم للنظر فى قضية الحراسة ضده، وافق «الحاج» على إجراء الحوار بعد بعض ممانعة، وحدد لى موعد زيارته فى الميناء بالإسكندرية.

وقبل اليوم المحدد لإجراء الحوار كان من الضرورى أن أحصل على توقيع مسئول التحرير على مذكرة للتصريح لى بالخروج بسيارة من الجريدة والسفر للإسكندرية، كان الإجراء روتينياً معتاداً.. لكن تصادف أن مسئول التحرير فى ذلك اليوم كان فى إجازة من العمل.. قلت لنفسى عندئذ.. ما العمل؟ كان لابد من هذا التوقيع حتى تخرج السيارة وكان اليوم المحدد لإجراء الحوار هو اليوم التالى مباشرة.. باختصار لم أجد بداً من اللجوء إلى مسئول أعلى فى التحرير للحصول على توقيعه كبديل عن مسئول التحرير الذى أعمل معه بشكل مباشر، كتبت المذكرة الصغيرة التى نحدد فيها عادة نوع المهمة الصحفية وموعدها ومكانها ودخلت بها إلى

مكتب السيد المسئول، ووقفت فى انتظار أن يطبع على ورقتى توقيعيه المعروف لدى الجميع فى المؤسسة حتى أنصرف لأداء مهمتى.. لكن ما حدث هو أن الرجل صعقنى بسؤال مباغت قائلاً: ما هذا؟!؛

ولأن السؤال جاء بعد قراءة الرجل سطور مذكرتى الصغيرة فقد فهمت أن السؤال ذو طبيعة استنكارية.. لا استفهامية على الإطلاق.. أكد ذلك الشعور بداخلى الملامح المكفهرة التى اكتسى بها فى تلك اللحظة وجه محدثى المقطب! بدأت فى التأثأة قائلاً إنه: رشاد عثمان اللى كان...

- عايز منه إيه؟!؛

شرحت بصعوبة بالغة فكرتى لكن محدثى أنهى الموضوع.. بل سلسلة الموضوعات... فى ثوان قليلة عندما قال لى: رشاد عثمان ده من التاريخ ونحن نبحث دائماً عن الجديد.. الخبر الجديد!

لم تكن هناك إمكانية للحوار أو الشرح أو الإقناع.. لذا فقد أنتهى الموضوع بالفعل فى الحال!

هل صدمت؟! لا بأس؟

تلك كانت أولى سلاسلى «المقطوعة»، أما ثانيتهما فقد نشرت بالفعل وليتهما لم تنشر.

كنت قد حصلت على معلومات تفصيلية حول قصص بعض الراقصات والمضيفات فى حانات منطقة وسط البلد، وتجسدت لدى ملامح عالم ليل القاهرة الساهرة، فى غير براءة فى أكثر من مكان، وكان الخيط الرفيع الذى يربط كل هذه القصص والحكايات هو «الرنذيلة» أو بالأحرى الرغبة فى الرنذيلة واستسهاها كوسيلة للكسب لدى أولئك الراقصات والمضيفات، لم يكن لديهن استعداد لتحمل قسوة الحياة لفترة تسفر لهن بعدها الدنيا عن وجهها الحسن. هن - أو معظمهن - يردن المال الوفير السريع.. السهل

البسيط.. دونما معاناة أو ألم، بل إن بعضهن - وفقاً لما تجمع لدى من روايات لقصص وحكايات - لاح لهن طائف الخير غير مرة، عبر عروض جادة للزواج على سبيل المثال، لكنهن كن يرفضن.. فقد اعتدن الرذيلة وألفنها.. وأصبحت الفضائل سبباً لإثارة القلق لديهن!

طلبت السماح لى بكتابة ثلاث حلقات فقط حول أهم وأخطر هذه القصص فتمت الموافقة فى البداية، ولكن طلب منى بعدها أن أضغط الحلقات فى حلقتين وحسب، وبعد نشر الحلقة الأولى ففترت لدى الرغبة فى نشر الثانية أصلاً.. لماذا؟

أحد مسئولى التحرير الذى قام بمراجعة الموضوع الأول.. ألح على أذنه - فيما يبدو - هاتف سينمائى وقتها، فلم يلتفت إلى كل ما كتبته حول راقصة «درجة عاشرة» تعمل شبه قوادة، فقام أولاً بتغيير مقدمة الموضوع بحيث جاءت متعاطفة تماماً مع بطلة الحلقة، لينتقل القارئ بعد ذلك إلى سطورى التى كتبتها عنها ليجد هذه البطلة ترتكب معظم الرذائل البشرية المعروفة، أما عنوان الموضوع فقد جعله صاحبنا. «جعلوها مجرمة» وكان ذلك فى حد ذاته كافياً لأن يجعلنى أشعر شخصياً بإجرامى فى حق القارئ الذى يجد اسمى ممهوراً فى النهاية.. على هذه السخافة!

انتهت السلسلة الثانية.. ومع ذلك لم ينته الأمل لدى فى عمل حملة صحفية محترمة يمكن أن تؤدى إلى إحداث تغيير فى القوانين أو تعديل فى التشريعات.. أو تقديم شىء جديد مفيد للقارئ.

ظل هاجس «الحملة» يؤرقنى حتى سقطت فى النهاية على الفكرة الثمينة فى أواخر عام ٢٠٠٢!

هى فكرة، قيمتها فى بساطتها ومباشرتها ليس أكثر، وبعيداً عن الشرح والإسهاب ساكتفى بقولى إننى أعددت طويلاً لهذه الحملة عبر قراءات عديدة فى كتب القانون واتصالات ولقاءات طويلة مع رجاله.. أما عنوان الحملة ومقدمته الثابتة فكانا كالتالى:

فى الانتظار

القوانين فى هذا الوطن.. وفقاً لما يجب أن يكون.. هى ترسانته الواقية. ودرعه الحامية.. من الجريمة والفساد.. وانحراف العبادة ذلك ما يجب أن يكون.. إلا أنه وبكل أسف.. يختلف عما هو كائن.. وللتقريب بين الاثنين.. كان لابد من نشر هذه الحلقات.. لمعالجة الثغرات.. والكشف عن المواد المهجورة فى القانون.. تلك التى لا تطبق رغم أهميتها.. وأخرى تخطتها الظروف والأحداث.. منذ سنوات طوال.. إلا أن كتب القانون مازالت مشوة بها.. دون طائل أو هدف.... من أجل كل ذلك.. وفى سبيل تنقية القوانين المصرية من خلال ثورة تشريعية.. نحن نشن هذه الحملة.

ذلك هو ما أردت فعله، أما ما حدث فى الواقع فهو أنه تم تغيير عنوان الحملة إلى آخر أظنك قرأت مثله نحو ٤٣ مرة على الأقل فى الصحافة وهو «ثقوب فى ثوب العدالة»!

وتم نشر حلقتين منها فقط وكفى!.. وكفى بالفعل إثقلاً على رأسك المحمل بالهموم.. ولكن يبقى هنا أن أنشر فى صحيفتى هذه إحدى حلقات هذه السلسلة.. بالإضافة إلى «لقطة» صغيرة حاولت نشرها من حوار السيد ماجد موسى - رحمه الله - بعد فشل الحملة الأولى.. ولم تنشر هذه اللقطة أيضاً!

نداء عاجل!

مارس ۲۰۰۱

لسنا ممن يهون نبش القبور.. إلا لسبب مشروع، ولسنا من أولئك الذين يفضلون العودة إلى فتح الملفات القديمة.. إلا إذا كان فى ذلك إجماع لحقيقة أو كشف لغموض، وانطلاقاً من هذا المبدأ.. وابتغاءً لتحقيق ذلك الهدف.. فقد قررنا نشر السطور القادمة!

نعم.. رفعوا عنى الحراسة.. ولكن ما زال هناك الكثير ليقال... ذلك كان مضمون حوار طويل أدلى به لنا ماجد موسى صاحب شركة «ماجد ولطفى الشهيرة فى مجال تجارة السيارات فى السبعينيات والثمانينيات والتي خضعت للحراسة منذ عام ١٩٨٦ حتى قضت محكمة القيم فى شهر أغسطس الماضى برفع الحراسة عنها بعد سداد مديونياتها التى قدرت بأكثر من مائة مليون جنيه، وقد طرح الرجل ما لديه فى صورة أقرب إلى التساؤلات.. والتي مازالت إجاباتها غامضة بالنسبة له.. حتى الآن!

ذكر ماجد موسى أولاً أنه خلال فترة الحراسة على الشركة ومخازنها اختفت كميات ضخمة من قطع الغيار من داخل أحد المخازن وكانت قيمتها تقدر بمبلغ ٦ ملايين جنيه وعندما علم بذلك تقدم بشكوى إلى جهاز المدعى العام الاشتراكى الذى تولى الحراسة على أمواله إلا أن الجهاز لم يحرك ساكناً ولم يتخذ أى تصرف فى الموضوع!

وأضاف أن جهاز المدعى العام الاشتراكى عندما تقدم إلى محكمة القيم بطلب رفع الحراسة عن الشركة ذكر فى الطلب أن مديونية الشركة لمصلحة الضرائب قد استحكمت الخلاف بشأنها ومازالت محل منازعات قضائية ولذا فإنه لم يسدد هذه المديونية وتم رفع الحراسة بالفعل دون سدادها، وذلك فى حين أننى سبق أن تقدمت للجهاز ولوزير المالية بطلبات عديدة تستهدف إجراء عملية حساب دقيقة لتقدير الضرائب عن الشركة وسدادها إلا أنه لم

تتم الاستجابة لى، والعجيب حقاً هو أن مصلحة الضرائب تطالبنى حالياً بسداد الضرائب عن أرباح قيمتها ١٢ مليون جنيه عن الفترة من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٩١ وهى الفترة التى كانت الشركة فيها تحت الحراسة أى أنها لا تعمل من الأساس فكيف تحقق أرباحاً؟!؛

أما كبرى التساؤلات وعلامات الاستفهام - كما يقول محدثى ماجد موسى - فإنها تتعلق بالعقد الذى وقعه جهاز المدعى الاشتراكى مع مجموعة البنوك الدائنة عام ١٩٩٤ والذى سلمهم بموجبه حوالى ٣٠ عنصراً من ممتلكاتنا مقابل مديونيتهم البالغة ٨٦ مليون جنيه.. والسؤال هنا هو أنه إذا كانت تقديرات الخبراء لقيمة هذه الممتلكات قد بلغت ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٨٦ وقت فرض الحراسة.. فكيف يتم تقدير هذه الممتلكات بعد ٨ أعوام فى عام ١٩٩٤ بنفس المبلغ، وتسليمها للبنوك على هذا الأساس علماً بأن معظمها من العقارات التى ترتفع قيمتها كل عام؟! ليس ذلك فحسب بل إن هذا العقد لم يشتمل على أى توصيف لقطع الأراضى والعقارات أو أى تحديد لسعر كل منها أو مساحتها أو غيرها، والذى حدث هو أنه قد تم وضع هذه الممتلكات بالكامل «بشكل جزافى» فى كفة مقابل ديون البنوك فى كفة أخرى.. ولذا فإن العقد يعتبر باطلاً وقد تقدم أبنائى ببلاغ إلى النائب العام فى شهر ديسمبر ١٩٩٧ لسرعة التدخل لإيقاف هذا العقد لأنه أضر بهم كثيراً.. ومنذ ذلك الحين لم يتم التصرف فى البلاغ!

ويتذكر صاحب الشركة واقعة أخرى خلال فترة الحراسة فيقول إن جهاز المدعى الاشتراكى باع إحدى قطع الأراضى المملوكة لى على أساس أن مساحتها فدان واحد، وعندما علمت بذلك هرعت إلى المسئولين هناك وأخبرتهم بأن المساحة الحقيقية لها فدان ونصف الفدان، وعندئذ أسقط فى

يدهم وطلبوا من المشتري أن يسدد فرق الثمن وتم تقديره بأكثر من نصف مليون جنيه.. والسؤال هو كيف يتم البيع بهذا الشكل العشوائي؟! وأخيراً.. وبعد أن انتهت أهم التساؤلات التي جاءت على لسان الرجل.. فإنه يبقى أن نتوجه إلى السادة.. وزير المالية والنائب العام والمدعى العام الاشتراكي.. ببدء عاجل.. لإجلاء الحقيقة.. وكشف الغموض.. حول قضية شركة «ماجد ولطفى».. فهل يفعلون؟! نرجو ذلك.. ونحن في الانتظار!

اعلان

فى هذا الباب.. أعرض مادة صحفية «خفيفة»، تشتمل على جانب من الإثارة وتقدم بعض المعلومات البسيطة حول عالم تجارة الأسلحة، وأحدث أنواع السلاح وقت إجراء الموضوع فى غضون عام ١٩٩٨، هذا ما يتناوله الموضوع لا أكثر!

لكن أحد مسئولى التحرير اعتبر أن إجراء حوار مع وكيل أسلحة وحيد هو نوع من الإعلان عنه وعن نشاطه، على الرغم من أن الموضوع يوضح أن وكلاء الأسلحة يختلفون عن تجارها، حيث يتعاملون فقط مع وزارة الداخلية وتكون أسماؤهم معتمدة لدى الوزارة للسماح لهم باستيراد الأسلحة غير المخصصة للمدنيين لحسابها أى أن نكر اسم أى وكيل أسلحة لن يفيد فى زيادة حجم مبيعاته مثلاً لأنه لا يتعامل أصلاً إلا مع جهة واحدة هى وزارة الداخلية، وليس مصرحاً له ببيع الأسلحة للمدنيين.

باختصار أعود لأقول إن الموضوع كان مجرد مادة صحفية «خفيفة»، تهدف إلى إلقاء الضوء على مهنة غير مألوفة، لكن مسئول التحرير كتب لى على الموضوع ما يلى:

- الموضوع مكتوب بشكل جيد ولكن هل يمكن مقابلة أكثر من وكيل حتى نبتعد عن شبهة الإعلان، ثم نبين أيضاً مخاطر هذه التجارة.

مع تحياتى

وبالطبع كانت هذه التأشيرة هى بوابة العبور للموضوع نحو ثلاجة «المؤجلات».

والآن.. عندما أقرأ هذه التأشيرة لا أدرى لماذا أتذكر العديد من الزملاء فى الصحف القومية والمستقلة الذين يكتبون مواداً تنطق كل كلمة فيها لتؤكد شبهة الإعلان، إلا أنها تعرض على أنها مجرد مواد تحريرية ولا يتم دفع أى مقابل لها.. للصحيفة بالطبع!

ووصل الأمر إلى حد قيام إدارة الإعلانات فى إحدى الصحف بإعداد كشف يضم أسماء العديد من الزملاء والمواد التى نشروها على أنها مواد تحريرية بأحد الأبواب الاقتصادية إلا أن إدارة الإعلانات وجدت أنها تعد جميعاً من قبيل الإعلانات التحريرية التى تستحق أن يدفع مقابلاً لها، وفقاً لمساحة كل منها.. واختلاط الإعلان بالتحرير وعمل الصحفى فى مجال جلب الإعلانات للصحيفة يعد من قبيل البقع السوداء.. التى يعرفها الجميع ويدرك جيداً أماكن وجودها فى الصحافة المصرية..

وهنا.. وبما أنتى أصدر صحيفتى الخاصة.. «أشتباك».. فإننى أعرض موضوعى.. ولا بأس إننا ما اعتبره القارئ العزيز إعلاناً عن نشاط تجارى لرجل.. لم أعد أعرف عنه شيئاً منذ عشر سنوات!

موعد مع..

وكيل سلام!

للسلاح عالم خاص.. لا يملك كل من يحاول الاقتراب منه أو الدخول إليه سوى أن يشعر بالدوار.. دوار التساؤلات.. فإذا ما حاول معالجة هذا الدوار والسيطرة عليه من خلال البحث عن إجابات لتلك التساؤلات فإنه سرعان ما تنتابه حالة أخرى من الإحساس بالضآلة أمام هذا البحر المتلاطمة أمواجه من المعلومات والتي غالباً ما تحيظها قيود حديدية من السرية.. حاولنا فى هذه السطور التسلل بهدوء إلى المنطقة المسموح بها - بالطبع - داخل نطاق هذا العالم لننقل من هناك بعض تفاصيل العلاقات داخله وما هو جديد فيه.. من خلال الحوار مع رجل فى الثلاثين من عمره.. اسمه علاء السلامونى مهنته ببساطة وبدون أية مقدمات.. وكيل سلاح!

● قلنا له.. من هو وكيل السلاح وما الفرق بينه وبين تاجر السلاح؟

- فقال: الفرق بين الاثنين كبير لأن تاجر السلاح يكون صاحب متجر يصرح له فيه ببيع الأسلحة المسموح تداولها للمدنيين كالمسدسات وبنادق الخرطوش المدنية والبنادق الخاصة بالصيد وذلك لمن يحمل رخصة سلاح ويكون حاصلاً على تصريح بإحراز السلاح المدنى المطلوب شراؤه، أما وكيل السلاح فإنه يتعامل فى الأسلحة غير المسموح بتداولها للمدنيين والمخصصة لاستعمالات وزارة الداخلية بحيث يكون معتمداً ومسجلاً بشكل رسمى لدى الوزارة للتعامل معها واستيراد هذه النوعيات لحسابها فقط.

● يشاع عن تجارة السلاح أنها مصدر لأرباح خيالية فما مدى صحة ذلك؟

- هذا غير صحيح بالنسبة لوكلاء وتجار الأسلحة الذين يعملون فى نطاق قوانين الحكومة وضوابطها وفى إطار الشرعية الدولية، فالأرباح هنا

تكون محددة ومحسوبة كأي مجال عمل آخر، أما بالنسبة لسماسة تجارة السوق السوداء للسلاح فأعتقد أنه من الممكن أن تكون أرباحهم خيالية، لأن تجارتهم تكون غير شرعية وبالتالي فإنهم يستطيعون بيع هذه الأسلحة بأضعاف أسعارها الأصلية.

● كيف بدأت العمل في هذا المجال؟

- بدأت عام ١٩٩٥ الدراسة والتقصي حول كل ما يرتبط بعالم السلاح وجمع المعلومات وحصر جميع الشركات المصنعة للأسلحة الخفيفة والذخائر الخاصة بها في العالم، واستغرقت منى هذه الدراسة حوالي عام ونصف العام حتى أمكن لي حصر ما يقرب من ثلاثمائة شركة تنتج ما يقرب من ٢٤٠٠ موديلاً لأسلحة خفيفة وذخائرها، وفي عام ١٩٩٧ بدأت عملياً في هذا المجال كوكيل للأسلحة.

● البعض ينظر إلى مسألة التعامل في السلاح عموماً على أنه عمل لا إنساني باعتبار أنه وسيلة للدمار.

- كما قلت من قبل فإنه إذا كان التعامل في الأسلحة داخل نطاق الحكومة والشرعية الدولية وخصوصاً بالنسبة لدولة مسالمة داعية للسلام فإنني أعتقد أنه يكون عمل وطني وإنساني، فمن الضروري لأي دولة مسالمة أن تمتلك الأسلحة اللازمة للحفاظ على الأمن الداخلي وللدفاع عن أية تعديات خارجية أو عدوان عليها لتكوين مظلة قوية للحماية و لضمان حقوق شعبها، أما بالنسبة للتعامل في تجارة السوق السوداء للسلاح فإنني أوافق على الرأي القائل بأنه عمل لا إنساني لأن السلاح هنا غالباً ما يباع إلى الجهات الداعية للدمار والتي تعمل ضد الشرعية الدولية.

اقتصاد «مۇنسىن»!

أرسلت وزارة الزراعة الأمريكية بياناً وصل إلى صحيفة «أوريغونيان» فى بورتلاند بولاية أوريجون الأمريكية، هذه إحدى جملة: «سترسل الوزارة هذه السنة ٣٥ مليون شجرة صنوبر إلى المزارعين لتشجيعهم على زراعتها، بالمقارنة بـ ٣٤,٣ مليون شجرة فى السنة الماضية. وبهذا ظل العدد يزيد بنسبة ٢,٥٪ خلال ١٥ عاماً وهو ضعف زيادة عدد سكان الولايات المتحدة».

جاك هارت «مدير التحرير التنفيذى فى الجريدة» علق قائلاً: إنه لا يمكن نشر الجملة بهذه الطريقة، لأن الأرقام كثيرة ومعقدة ولأننا نعرف أن الوزارة تريد الدعاية لنفسها، كما أن الجملة تحتوى على مبالغات واضحة، إن لا يوجد فرق كبير بين عدد الأشجار التى تم إرسالها فى العامين، كما لا يوجد داع للإشارة إلى ما حدث خلال ١٥ عاماً فضلاً عن أنه لا صلة بين زيادة عدد الأشجار التى أرسلت وزيادة سكان أمريكا.

لكل ذلك فقد اكتفت الجريدة بنشر الجملة السابقة كالتالى:

«سترسل وزارة الزراعة هذه السنة ٣٥ مليون شجرة صنوبر بزيادة قليلة جداً عن السنة الماضية».

وفى السياق نفسه فإن كيرت هازليت «أستاذ صحافة الأعمال فى كلية الصحافة بجامعة أريزونا» ينصح تلاميذه بأن يحاولوا ألا يكتبوا أرقاماً جافة فى الخبر الصحفى، وأن يعملوا على تقريب الأرقام إلى عقل القارئ العادى، ويشير إلى مقولة للزعيم السوفيتى السابق جوزيف ستالين مفادها أن «موت شخص واحد كارثة وموت مليون شخص مجرد رقم».

ما سبق ينقله لنا محمد على صالح فى رسالة من واشنطن لجريدة «الشرق الأوسط» نشرتها بملحق «إعلام» يوم الأحد ١١ مارس ٢٠٠٧ وهو يوضح قائلاً: هناك فرق كبير يلاحظه من يقارن بين الصفحات الاقتصادية

فى غالبية الصحف الأمريكية وكثير من نظيراتها العربية... ومن يقرأ مثلاً «نيويورك تايمز» أو «واشنطن بوست» فإنه لابد أن يلاحظ الجهد الذى يبذل من جانب الصحفيين ومخرجى الصفحات لـ «أنسنة الاقتصاد»، فتنحول هذه الصفحات الجافة إلى لوحات بديعة تحكى لغة الأرقام بصورة ورسومات مبسطة، ثم إن الكثير من القصص الخبرية نفسها تكتب بطريقة تضع القارئ «المستهلك» فى محورها، فبدلاً من أن تكون القصة أشبه ببيان صحفى تصدره الشركة المعنية فإنها تدور حول ما تعنيه الأرقام للمستهلك وما الذى سيستفيده منها أو يخسره»^(١).

والمواقع أن الصفحات الاقتصادية فى صحفنا هى أبعد ما تكون عن هذه النوعية من «الاقتصاد المؤنسن»، بما يوحى بأن الصحفيين ذاتهم فى هذه الأبواب قد توقفوا عن محاولة تقريب ما يكتبون للقارئ العادى، وأصبحوا على قناعة بأنهم لا يتوجهون بما يكتبون إلا إلى مصادرهم التى تمنحهم هذه المعلومات وبعض المتخصصين فحسب.

وتقول زميلة صحفية اقتصادية كبيرة ضاحكة إنها اعتادت على ألا يقرأ لها حتى أقرب المقربين منها بل إن شقيقتها عادة ما تتصل بها مهتئة على نشر أى موضوع لها لكنها تؤكد لها بالطبع أنها لم تقرأ الموضوع لأنها لا تفهم ما تكتبه الزميلة.. وأنها اكتفت فقط بقراءة اسم شقيقتها! وهكذا استقرت هذه الأوضاع فى صحفنا.. ولم يعد هناك نقاش يدور بشأنها تقريباً.

ومن خلال متابعتى لأنباء الجرائم الاقتصادية الكبرى فى أثناء عملى مندوباً لجريدتى بجهاز المدعى العام الاشتراكى، أقول إننى كنت أحاول قدر الإمكان أن أعمل على تسهيل المصطلحات البنكية والاقتصادية المعقدة وغير

(١) الشرق الأوسط، ١١ مارس ٢٠٠٧.

المتداولة لدى القارئ العادى. وتم رفض نشر أحد موضوعاتى فى هذا الإطار كما سيتضح، وكتب مسئول التحرير على الموضوع المقدم للنشر بصفحة تحقيقات الجريمة «التي يقرأها العاديون خصوصاً» أن الموضوع اقتصادى بحث سبق تناوله بإسهاب فى صفحاتنا الاقتصادية، كما رفض أن يتم إجراء حوار مطول مع مسئول دون الإفصاح عن اسمه، وربما كان مسئول التحرير محقاً فى هذا أو لم يكن، لكن المصدر رفض ذكر اسمه، كما أن هدفى فقط كان هو «الإفهام»... وقبل نشر نص الموضوع.. يبقى أن أنكر ذلك العنوان شديد السوء الذى وضعه مسئول تحرير آخر قبل رفض الموضوع وهو.. «الهيش»... وإلى النص..

ما الذى يحدث فى مصر؟! لماذا أصبحت أموال البنوك - التى هى أموالنا جميعاً - صيداً شهياً للكثيرين؟! تبريرات واتهامات عديدة نسمعها ونقرأ عنها.. ومع ذلك فإننا مازلنا لا نفهم.. فالقضية أطرافها متعددة.. وخيوطها متشابكة، والاقتصاد مادة صعبة.. ثقيلة الظل فى أحيان كثيرة.. ولكنها أموالنا.. وأموال أبنائنا من بعدنا.. لذا فقد كان لا بد أن نفهم!

داخل مكتب أحد المسئولين تعرفت برجل.. كان منصبه الذى جاء على لسان المسئول وهو يعرفنى به كبيراً بحيث لا يتناسب مع صغر سنه الواضح.. وهو ما لفت انتباهى إليه.. وما أن عرف أننى أعمل بالصحافة حتى بادرنى قائلاً: كثيراً ما تكتبون أن بنكاً ما قام بمنح قرض لعميل دون ضمانات كافية وأن العميل لم يسدد قيمة القرض وبالتالي فإن البنك لم يستطع استعادة حقوقه بسبب «قلة الضمانات».. وكل ذلك يعنى عدم وجود فهم حقيقى لطبيعة وكيفية عمل البنوك!

قلت له: كيف؟! فقال: لأن «الضمانات» ليست هى الشئ الوحيد الذى يضمن للبنك استعادة قيمة القرض.. ولأن البنك لكى يوافق على منح القرض لرجل الأعمال فإن «الضمانات» ليست هى الشئ الوحيد الذى يقوم ببحثه ودراسته.. فالمسألة أعمق من ذلك بكثير.. وإلا فإن البنك بهذه الصورة يكون كالذى يعطى أموالاً لشخص مقابل «رهن».. وهذه مسألة أخرى تماماً.. فمن الضرورى إذن أن تكون هذه الأمور مفهومة حتى يمكن تحديد المسئوليات.. وحتى لا تُطلق الاتهامات دون دراية!

كلمات الرجل لفتت نظرى.. وشعرت بأنها تحمل بين طياتها ما

يمكن أن يجعلنا «نفهم» القضية وأبعادها.. تركت الرجل.. وفكرت فى كلماته جيداً، ثم عاودت الاتصال به طالباً تحديد موعد للقاء.. وبالفعل بدأت الحوار معه.. وبدأ هو فى شرح القصة من بدايتها.. وبيننا دار شريط التسجيل!

فى البداية.. قال محدثى: لا بد من التأكيد أولاً على أن قبول البنك منح قرض لعميل ما هو قبول لدخول مخاطرة والمشاركة فيها من خلال التمويل.. ولكن بعد عمل الدراسات اللازمة لذلك أولاً. وهناك نوعان من الإقراض أو التمويل.. أما النوع الأول فيكون لإنشاء مشروع ما من البداية، والثانى يكون لتمويل صفقة أو عملية لمشروع قائم بالفعل وهو ما يسمى فى لغة البنوك بـ«تمويل رأس المال العامل». وبالنسبة للنوع الأول فإنه لا بد قبل موافقة البنك على منح القرض لإنشاء مشروع ما أن يتم إجراء دراسة جدوى للمشروع لمعرفة مدى إمكانية نجاحه فى السوق المصرية، والتمويل هنا أو القرض يكون لشراء أو إنشاء الأصول الثابتة كالأرض والمبنى والآلات ثم الخامات حتى يبدأ العمل لكى يتوفر من خلاله المال «السيولة النقدية»، ومن تتابع الدورات الإنتاجية ينتج بعد ذلك «الربح» وهو الذى يبدأ من خلاله رجل الأعمال المقترض فى سداد القرض، ويضيف أن هناك مسألة مهمة جداً كثيراً ما ينساها مسئولو البنوك عند إجراء دراسة الجدوى للمشروع، وهى أنه يجب بحث ما إذا كانت هناك طلبات أخرى تم تقديمها لإقامة مشروعات مشابهة من خلال بنوك أخرى وذلك من خلال الاستعلام عن ذلك فى الجهات الرسمية التى تصدر تراخيصاً لهذه النوعية من المشروعات، فقد يقوم البنك بعمل دراسة الجدوى ويتضح إمكانية نجاح المشروع ويمنح البنك القرض بالفعل ثم يفاجأ بعد ذلك بظهور عدة مشروعات أخرى فى نفس

المجال أو تنتج نفس المنتج، وهو ما يعنى أن حجم الإنتاج الذى سوف يكون مطروحاً فى السوق أكبر من الطلب مما يؤدي إلى عدم نجاح المشروع، وهناك أمثلة على ذلك مثل ظهور عدة مصانع للسجاد أو السيراميك فى وقت واحد.. مما أدى إلى حدوث مشكلة أنذاك بالتأكيد.

● وهل يحدث هذا فى مصر.. بنفس هذه الدقة؟

– الواقع أن هذه العملية يفترض أن تكون النموذج الذى يتم اتباعه عند منح القروض.. قال محدثى هذه الكلمات ثم صمت.. وعاد ليتابع حديثه قائلاً: إن دور مدير الائتمان بالبنك لا ينتهى عند إصداره قرار الموافقة على منح القرض.. بل لابد من متابعة هذا القرض وهذه هى أهم مرحلة إذ أنه كثيراً ما تحدث بها المشاكل، وهذه المتابعة تتمثل فى أن يتابع البنك بنفسه عملية شراء الأرض مثلاً ويتأكد من أوراقها، وكذلك متابعته خلال مراحل البناء - فى حالة المشروعات العقارية - وبحث مدى التزام العميل بالجدول الزمنى المتفق عليه.. وهذه المتابعة هى الفارق الرئيسى الذى يتميز بها أى بنك عن الآخر.. لأنه يمكن من خلالها كشف ما إذا كان العميل جاداً فى مشروعه أم لا.

● وهل يمكن للبنك أن يسحب القرض من العميل.. إذا شعر بعدم

جديته فى أثناء مراحل التنفيذ؟

– بالطبع.. فهناك شىء اسمه «الشروط الائتمانية» التى يضعها البنك من البداية للعميل، فإذا أخلّ بأحدها فإنه يحق للبنك أن يطالبه فوراً بالقرض أو يتخذ إجراءاته نحو المشروع.. بل ويكون من بين هذه الشروط أيضاً أن تتوافر نسب سيولة نقدية معينة فى المشروع فى جميع مراحلها بحيث لا تقل عنها.. وبحيث أن البنك إذا ذهب إليه فى أى وقت وتبين من فحص ميزانية المشروع أن السيولة النقدية به نقصت

عن هذه النسبة المحددة فإن من حق البنك مطالبة العميل فوراً بالقرض.. وفى غمار كل ذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة التأكيد على نقطة مهمة وهى أنه بالنسبة لمثل هذه المشروعات الكبرى التى يمولها البنك، فإنه لا يجوز بأى حال من الأحوال إلا يأخذ البنك كل الضمانات التى يريدها.. فالأرض أو المبنى، أو الآلات أو أى أصل من الأصول لا بد أن يكون مرهوناً للبنك وتحت سيطرته لأنه فى الواقع هو المالك الفعلى لهذه الأصول.. وإذا لم يحدث ذلك فإننا نقول بوضوح أن هناك «تقصيراً» من جانب المسئولين بالبنك.. هذا مع الإشارة إلى أننا قد افترضنا من الأساس.. نزاهتهم.

وينتقل المصدر البنكى الكبير إلى الحديث عن النوع الثانى من الإقراض الذى يكون لتمويل صفقة أو عملية لشركة أو مصنع من خلال استيراد خامات أو بضائع من الخارج مثلاً، ففى هذه الحالة يقوم البنك بعمل شىء اسمه «الاعتماد المستندى» للعميل وهو عبارة عن قرض قصير الأجل لا تزيد مدة تقسيطه على ١٢ شهراً.

وفى حالة تمويل شراء بضائع من السوق المحلية فى الداخل فإنه يتم كذلك منحه القرض بشكل مشابه مقابل الحصول على إيصال أمانة منه، وفى هذا النوع من التمويل لا بد أولاً من بحث موقف العميل فى السوق والفترة التى يستطيع خلالها تصريف كمية البضائع التى يشتريها من خلال القرض حتى يعرف البنك الفترة التى يفترض أن يستعيد فيها قيمة القرض، ومرحلة متابعة القرض هنا تتمثل فى أن يقوم جهاز الاستعلام بالبنك بمتابعة عملية البيع من خلال زيارات مفاجئة مرة أو مرتين شهرياً للعميل لمراقبة معدل البيع، ويضيف قائلاً إنه فى السنوات الأخيرة حدثت ظاهرة خطيرة فى مصر أثرت بلاشك

على البنوك، وهى أن العميل يذهب إلى التجار الذين يشترون منه البضاعة ويعرض عليهم شراء كميات أكبر مع تقديم تسهيلات فى السداد لهم على مدى عدة أشهر، والذي يحدث هنا هو أن هؤلاء التجار يعجزون عن تصريف هذه البضائع بالكامل فيلجأون إلى ما يعرف بأسلوب «حرق البضاعة»، وهو بيعها بأسعار تقل كثيراً عن سعرها الأصلي ولكن نقداً دون تسهيلات فى السداد، وبذلك فالتاجر يحصل على سيولة نقدية يرد من خلالها جزء من ثمن البضاعة وربما يشتري بالجزء الآخر دفعة جديدة من البضائع.. وهكذا يستمر الحال حتى يعجز التاجر عن رد قيمة البضائع إلى عميل البنك الأصلي وهو ما ينعكس بالتالى على البنك فتبدأ خسائر المشروع ويبدأ البنك إعادة تقسيط ديون العميل على فترة أطول وهو ما يعرف بـ«إعادة الجدولة».. وهذه بداية السقوط.

● وهل يعنى كل ذلك أن سبب ظاهرة مشاكل القروض يرجع إلى

عدم المتابعة من البنوك؟

– الواقع أن ظاهرة تعثر بعض العملاء فى السداد تعود إلى عدة أسباب منها عدم قدرة البنك فى بعض الأحيان على دراسة السوق الخاصة بالسلعة أو المشروع بدقة قبل منح القرض، وذلك لأنه يوجد ضعف فى إمكانية الحصول على البيانات هنا فى مصر فليس من السهل أن ترصد جميع البيانات الخاصة بسلعة معينة فى وقت محدد.. هذا بالإضافة إلى نقطة أخرى مهمة وهى أنه توجد لدينا ظاهرة خاصة فعندما تجد شخصاً ينجح فى مجال معين فإن عدداً كبيراً يندفع إلى تقليده ودخول نفس المجال ولو بدون خبرة أو دراية ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث بالنسبة للسكر فى وقت من الأوقات وكانت النتيجة

ارتفاع مخزون السكر بشكل كبير ففى مصر وتأثر المراكز المالية للتجار الذين اندفعوا فى هذا المجال دون دراية، حيث عجزوا عن تصريف هذا المخزون الكبير.. والواقع أن البنك الذى يشجع عميله على دخول مجال جديد دون خبرة ويوافق على منحه قرضاً لتمويل عمله فى هذا المجال فإنه يرتكب بذلك خطأ كبيراً سيعود بالضرر على العميل والبنك معاً.

وبشكل عام يلخص المصدر القضية وأسبابها فى عدم وجود عمق فى متابعة القروض من جانب البنوك، بالإضافة إلى عدم سهولة الحصول على البيانات المطلوبة عند إعداد الدراسات السابقة قبل قرار منح القرض من عدمه، ويضيف: أن الفكر السائد حالياً فى العالم يتمثل فى المدرسة الأمريكية فى الائتمان التى تميل إلى منح القرض إذا ما تيقنت أن الإدارة الموجودة بالشركة طالبة القرض تستطيع أن تدير عملية الشراء والبيع بكفاءة، وعلى أساس مدى كفاءة الإدارة وخبرتها يوافق البنك على منح القرض أو يرفض هذا مع مراعاة أن تكون قيمة القرض متناسبة مع رأس مال الشركة، بمعنى أنه إذا كان رأس المال مليون جنيه فإن القرض يكون مليونين ولكن ليس عشرة ملايين.. حتى لا يحدث التعثر والسقوط وهناك أيضاً المدرسة الأوروبية فى الائتمان وهى تميل بشكل كبير إلى التوسع فى الحصول على ضمانات قوية من العميل بحيث يطلب البنك مصدراً أولياً للسداد ومصدراً ثانياً فى حالة فشل العميل فى السداد كأصل من الأصول أو طرف يكفل العميل، ولكن بعد دخول البنوك الأمريكية إلى أوروبا ومنافستها للبنوك الأوروبية اضطرت هذه الأخيرة إلى تقديم تنازلات فيما يتعلق بالضمانات.. فالأساس عند منح القرض كما قلنا هو دراسة المشروع أو الصفقة بدقة أولاً ومتابعته بعد بدء التنفيذ.. وأن تكون قيمة القرض مناسبة لرأس المال وليس عشرة أضعافه!

وأخيراً.. فقد انتهت كلمات المصدر البنكي الكبير ونرجو أن تكون قد
أجابت عن التساؤلات.. ونرجو أن تكون قد جعلتنا «نفهم» شيئاً مما
يدور حولنا فى دنيا البنوك والقروض.. ولكن تبقى المسئولية فى أعناق
الذين «يفهمون» ويدركون جيداً.. فهل يفعلون شيئاً على طريق مواجهة
المشكلة؟! نرجو ذلك.. ونحن فى الانتظار!

رياضيتنا

الرجل الثالث في الدولة

فى مصر.. حالة خاصة.. أسمها مرتضى منصور!
هو كنز على بابا بالنسبة لأى صحفى يبحث عن نشر موضوعات ساخنة..
معظم عباراته تصلح عناوين مثيرة.. وبعضها كفيل بأن يضع الصحفى خلف
أسوار السجن.. أما هو - أى مرتضى - فإنه يعرف كيف يتصرف عندئذ
ويخرج من الموقف.. خروج الشعرة من العجين!
لذا فإن أصغر صحفى أو إعلامى يعرف أنه لن يستطيع نشر أو إناعة كل
ما يقوله مرتضى.. ولذلك يتم إجراء عمليات قص ولصق عديدة لاستخراج ما
يمكن نشره أو إناعته من كلماته، ومع ذلك يظل هذا «الممكن نشره» شديد
السخونة والإثارة.

قدر لى أن التقى به فى شهر يوليو ٢٠٠٥ عندما كان رئيساً لنادى الزمالك
عقب حدوث اشتباك بين أنصاره وأنصار نائبه إسماعيل سليم، حيث أجرينا -
زميلى الأستاذ مريد صبحى وأنا - ما يشبه المواجهة بينهما من خلال حوارين
معهما تم نشرهما على ما يزيد على ثلثى صفحة فى جريدة الأهرام عدد
١٦ يوليو ٢٠٠٥ تحت عنوان «بلطجة فى البيت الأبيض»!

وقد امتد الحوار مع مرتضى لفترة، وعاد به الأستاذ مريد صبحى إلى
الماضى، فقال كلاماً كثيراً أمكن نشره منه قوله - رداً على سؤال حول كونه
«غاوى مشاكل»، ويهوى المعمارك - إنه تربى على الحق والعدل، واعتاد المعمارك
منذ صغره، حيث تم فصله من المرحلة الثانوية لأنه انتقد وزير التعليم فى
مجلة أصدرها ذلك الوقت، كما انتقد الرئيس السادات عام ١٩٧٢ وألقى
القبض عليه وتم حبسه لمدة ٣٠ يوماً، ثم جاءت استقالته من على منصة
القضاء لممارسة ضغوط عليه لعدم إصدار حكم فى قضية فيلم «الأفوكاتو»، ثم
اعتقاله فى عهد وزير الداخلية الأسبق زكى بدر، وما تلا ذلك من معارك فى
نادى الزمالك ضد الفساد، على حد قوله.

وكل ذلك وغيره أمكن نشره، لكن العودة إلى الشريط المسجل عليه هذا
الحوار الآن، تسمح لجريدة «اشتباك» أن تنفرد بتصريحات غريبة وعجيبة

قالها مرتضى بنفسه فى هذا الحوار ولم يكن ممكنا نشرها فى أى صحيفة -
لا الأهرام فحسب - إلا من قبيل «التهريج»!

يقول مرتضى بكل وضوح: أنا الرجل الثالث فى الدولة بعد الرئيس مبارك
والدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، ثم يأتى بعدى تاسعاً أو عاشراً
حسن حمدى رئيس الأهلى!

كيف أصبح مرتضى الرجل الثالث فى الدولة؟

الواقع أنه يجيب بنفسه عن السؤال مفسراً وموضحاً أنه كرئيس لنادى
الزمالك فإنه يعد مسئولاً عن تربية وتنشئة الآلاف من الشباب الأعضاء فى
هذه القلعة الكبيرة، وهذا يضع على عاتقه مسئولية كبرى ويضفى عليه أهمية
قصوى، كقدوة ومثل لكل هؤلاء!

والملفت أنه قبل تهميشه لرئيس النادى الأهلى وتصنيفه كتاسع أو عاشر
رجل فى الدولة - قبل ذلك بخمس دقائق فى أثناء الحوار كان مرتضى يؤكد
أنه يحرص على بث قيم الحب والمنافسة الشريفة فى قلوب الناشئين من أبناء
النادى، حيث يؤكد لهم أن زملاءهم فى النادى الأهلى ليسوا أعداء لهم بل
منافسين بشرف، وأنهم لابد أن يحبوهم وأن يبتعدوا عن كل مظاهر التعصب!
وأخيراً.. يبقى أن مرتضى منصور.. وعلى الرغم من كونه حالة خاصة.. إلا
أنه جزء من هذا البلد.. بكل مضحكاته ومبكياته.. بل هو - وفقاً لتصريحاته -
الرجل الثالث فى الدولة!

تعاقدت.. في صياغة

بينى وبين الأدب.. قررت أن أقيم جداراً عالياً من صلب!
أقصد كتابة الأدب.. لا القراءة بالطبع!

وطالما سرت - فى الكتابة - على ضفاف الأدب، دون أن أجرؤ على أن أدلف بحره. ربما تبللت يداى برنانه مائه مع وصف أو سرد لواقعة أو حكاية أو تشبيه يستعير أدوات الأدب لكننى أبدأ لم أدلف هذا البحر، ولم أسع إلى نشر أى مادة لى ادعيت أنها يمكن أن تعد أدباً.. على الرغم من كل ما يجذبنى إليه!

ولكن من زعم أن المقال ليس فناً؟ ومن قال إن النشر لا يمكن أن يكون قطعة موسيقية تطرب القارئ إذا ما امتلك الكاتب أدواته؟ وما حاجة الكثير من الزملاء الصحفيين النابهين إلى اقتحام بوابة الأدب ليتحولوا من كتاب وصحفيين فى المرتبة الأولى إلى أدباء فى المرتبة العاشرة؟

إنها غواية الأدب.. أحاطت بهم وسيطرت عليهم، فلم يكتفوا بالمباح المتمثل فى إمكانية استخدام بعض «أدوات الأدب» لإثراء المقال، بل تطلعوا إلى غير المباح، فاقتمحوا دائرة الأدب دون امتلاكهم كامل أدواته، فلم يظفوا كتاباً ولم يصبحوا أدباء!

وإذا كان بعض الصحفيين يتحمل مسئولية إفساد الأدب، فإن بعض الأدباء أيضاً يتسبب فى إفساد الصحافة.. كيف؟

يعتبر البعض أن «المهنة» المناسبة للأديب هى مهنة الصحافة وذلك لأن «الكتابة» هى المشترك الذى يجمع بين الصحافة والأدب بل إن الأديب الشهير إرنست هيمنجواى له مقولة معروفة مفادها «إن المهنة المناسبة للأديب هى الصحافة شريطة أن يعرف متى يتوقف عنها».

والقائلون بهذه الفكرة متجاسرون على الصحافة كفن، مقتحمون لدائرتها دون امتلاك لأدواتها أيضاً.. فاعتبار الصحافة مهنة من شأنها تدريب الأديب على الكتابة لاشك أنه ينبع من جهل واضح بالصحافة كعلم

وفن، فالصحافة لها أدواتها الخاصة بها، وجمهورها، والأدب له أدواته وجمهوره، وهما مختلفان عن بعضهما، ولا يجمع بينهما سوى أن الكتابة هي وسيلة كل منهما للتعبير.

وإذا ما أردت أن ترى وتلمس بنفسك كيف أفسد الأدباء الصحافة.. انظر إلى معظم صفحات الأدب والثقافة في الصحف المصرية.. وحاول الإجابة عن سؤال مهم يرتبط بالجمهور المستهدف لهذه الصفحات.. هل هو القارئ العام بهدف جذبه إلى الثقافة، أم القارئ المثقف لأى سبب آخر؟!

الواقع أن كثيراً من هذه الصفحات أصبحت عبئاً كبيراً على الصحف التي تصدرها، حتى إنها تكون أول ما يضحى به إذا ما طغت المساحات الإعلانية.. لا عن ظلم للثقافة والأدب.. ولكن تماشياً وتناغماً مع المستوى الصحفى لهذه الصفحات. إذ قلما تجد موضوعاً صحفياً من شأنه أن يجذب القارئ العادى لها، فضلاً عن الخبر الذى يقدم الجديد، أو التقرير الذى يعرض قضية أو حدثاً ثقافياً مهماً للمتلقى البسيط غير المثقف، وهناك شعراء ومبدعون لهم أسماؤهم الكبيرة فى حقل الإبداع لكنهم لا يستحقون العمل كصحفيين.. لأنهم ببساطة.. لا يمتلكون أدوات الصحافة!

وهناك أدباء متميزون اتجهوا إلى فن المقال الصحفى، كوسيلة من وسائل التلاقى مع الجمهور العام، وهذا حقهم، لكنهم لم يكونوا فى معظم الأحيان كتاباً يمكن أن تذكر أسماؤهم فى هذا المضمار.. كأسماء بارزة رنانة!

وما العيب فى ذلك؟ فالصحفى الناجح لا يشترط أن يكون أديباً بارزاً، كما أن الأديب المبدع ليس بالضرورة أن يكون صحفياً لامعاً!

وعلى كل حال.. وبعيداً عن الاشتباك والتداخل بين حدود الأدب ودائرة الصحافة، فإن واقع العمل داخل أقسام الثقافة والأدب فى الصحف يعتبر تجسيداً واضحاً لما سبق أن ذكرناه حول قانون الزحام فى المؤسسات

الصحفية القومية، إذ تتكس هذه الأقسام بأعداد هائلة من الصحفيين، وفي ظل بطء إيقاع عجلة الأحداث في مضمار الثقافة بشكل عام نظراً لطبيعتها فإن ذلك من شأنه أنه يسهم بصورة أكبر في أن تتكس.. موضوعات فوق موضوعات و صحفيون فوق صحفيين!

وقد عملت لفترة تقترب من عامين في أقسام الثقافة.. كانا بمثابة فترة نقاهة لى بعد التعافى من ألام صفحة الحوادث وقيل ولوج عالم السياسة.. وخلال هذه الفترة لم ينشر لى عدة موضوعات وأخبار.. أجمعها هنا فى «أشتباك».. وأشكر الله على أننى خرجت من بين وسط المثقفين «وشاللهم» بأقل الخسائر الممكنة!

لا تسمه يشتقه الذكرا!

قبل ختام عام ٢٠٠٦ طلب منا أحد مسئولى التحرير إعداد موضوع نهاية العام حول أفضل وأهم الأعمال الأدبية فيما يشبه استطلاعاً للرأى بين الأدباء، وبعد أن تقدمنا - زملائى وأنا - بما لدينا من مادة صحفية كتبت بروازاً صغيراً تحت عنوان «لا شيء يستحق الذكر!..» قلت فيه إن بعض الأدباء أصر على عدم المشاركة فى الاستطلاع للرأى حرصاً على عدم إثارة غضب الزملاء والأصدقاء الذين لا يتم اختيارهم، وقلت إن هؤلاء كانت علاقاتهم فى الوسط الثقافى أهم لديهم من عملية تقييم الإنتاج الأدبى الصادر خلال فترة زمنية معينة لإرشاد القارئ وتوجيهه نحو الأعمال الأفضل، كما نقلت عن أديب كبير أصر على عدم ذكر اسمه قوله فى معرض تقييم الأعمال الأدبية الصادرة فى ذلك العام إنه «لا شيء يستحق الذكر، لكنه طلب منى «كلمة شرف» ألا أنكر ذلك نقلاً عنه وقد التزمت بذلك - ولازلت ألتزم به - لكننى وجدت أن واجبى «الصحفى» يفرض على أن أنقل الواقعة للقارئ، فعندما يقول أديب كبير مثل هذه العبارة، فإن من حق القارئ أن يعرفها ليعرف الجديد حول واقع الأدب كما يراه أحد كبار أبنائه ولكن.. على كل حال.. فإن هذا الخبر الصغير.. لم يجد طريقه للنشر إلا فى «أشتباك».

الفرقة «٦٠٧» تبوم بأسرار نجيب محفوظ

يناير ٢٠٠٧

تخيل أن يكون زميلك فى العمل، الجالس إلى جوارك فى نفس الغرفة هو..... نحيب محفوظ، تُرى ماذا يمكن أن يحدث لك عندئذ؟!

كذلك كان حال الكاتبة سلوى العنانى مع أديب نوبل، حيث قضت بصحبته شهوراً فى الغرفة رقم «٦٠٧» بمبنى مؤسسة الأهرام عام ١٩٨١، كانت بمثابة نقطة انطلاق لعلاقة عميقة بينهما، انعكست فى عدد من الحوارات الصحفية التى أدلى بها الأستاذ للكاتبة على مدار سنوات طويلة، قامت بجمعها أخيراً فى كتاب صدر حديثاً عن الدار المصرية اللبنانية تحت عنوان: «نحيب محفوظ.. لقاءات وحوارات».

ورداً كان أدب محفوظ سوف يظل باقياً ليعلم الأجيال المقبلة فإن كلماته وتصريحات أيضاً لاشك أن استعادتها من شأنه إنارة جوانب عديدة من الطريق. ففي شهر ديسمبر عام ٢٠٠١ - بعد ٣ أشهر فقط من أحداث الحادى عشر من سبتمبر - ها هى الكاتبة تسأل الأستاذ عن روايته «رحلة ابن فطومة» التى نشرت عام ١٩٨٢ والتى طاف بطلها عبر الحضارات والأفكار والمذاهب السياسية باحثاً عن المدنية الفاضلة إلا أنه لم يصل إليها، وتتساءل عما إذا كان الرقى الاجتماعى فى العالم قد وصل إلى هذا الحطم أو اقترب منه.. وعندئذ يضحك نحيب محفوظ ضحكة عالية ويقول: أنا كنت متفائلاً، الإنسانية الآن على مشارف الجحيم. ثم يضيف: الموقف يحتاج إلى حكمة العقلاء، وإلا انفجرت الأرض بمن عليها.. ما حدث كان شيئاً فظيلاً وغير إنسانى، وهو نتيجة حتمية لشعور البعض بالظلم والإحباط، وهذا أسوأ شعور يحسه الإنسان.

وعلى الرغم من أن الجميع كانوا يسألون نحيب محفوظ بعد حصوله على نوبل عن مسودات أعماله التى كتبها بخط يده ويعرضون فى مقابلها أثماناً عالية مما كان سيدر عليه ثروة هائلة - كم يقول - إلا أن المفاجأة تأتى عندما نعلم أن السيدة عطية الله زوجته لم تكن تقرأ أعماله «تقريباً» حتى بعد نشرها، حيث تجيب على سؤال لسلوى العنانى فى هذا الصدد بقولها: أنا لا أعرف شيئاً

عن عمله أو كتاباته ولم يحدث أن كلمنى هو عن شىء مما يكتبه «قبل النشر» وأحياناً لا أجد الوقت الكافى للقراءة «بعد النشر»!

وعن الحياة يقول محفوظ إنها نعمة كبيرة ونحن نحياها لنغيرها ونستفيد منها، نعمرها، نحافظ عليها، ومن خلال هذا الحوار علينا أن نحافظ على القيم لننجو بالحياة من الخراب والتخريب، وحتى تصبح الحياة محتملة.

وعن الاتجاهات الفنية الحديثة فى الأدب يؤكد أنه كان يطلع على النماذج العالمية بقصد الاستمتاع والدراسة، أما عندما يبدأ فى الإبداع فإنه يستوحى بيئته الخاصة، وبالنسبة «للتكنيك» فى الكتابة فهو شىء عالمى، وجميع الأعمال الفنية التى كُتبت منذ الإغريق حتى الآن لا تخرج عن سبعة أو ثمانية أشكال، وقد لا يكون من ابتدعوها من أعظم الكتاب، لكن كل مستخدم لها يترك بصمة خاصة، ويقول: أنا لا أحرص على التعبير «الشكلى» قدر حرصى على الإيصال، فأنا يهمنى أن أوصل فكرتى بأى شكل.

الكتاب يكشف أيضاً عن شكوا أراء نحيب محفوظ وأفكاره فى الفلسفة والسياسة والأدب، وأرائه فيهم وما استفاده من كل منهم بشكل محدد، فضلاً عن أسماء الكتب التى قرأها فى صباه من التراث العربى بما أثر فى تكوينه الفكرى، ورؤيته للقرن العشرين وما تم به من إنجازات وما ارتكبت خلاله من أخطاء، من وجهة نظره.

ربما سمعوا اسم محفوظ!

على هامش مؤتمر النقد الأدبي الرابع الذى عقد فى القاهرة فى شهر نوفمبر ٢٠٠٦ التقينا الزميلة رنا جوهر وأنا بالمستشركة الناقدة الأمريكية الدكتورة سوزان ستيتكفيتش فى لقاء قصير لكنها كشفت لنا خلاله النقاب عن جوانب نظنها مهمة حول علاقة الثقافة بالحياة وحول نظرة مثقفى الغرب لأدبنا وثقافتنا، وقدمانا تصريحات الناقدة الأمريكية للنشر فى «بروان» مستقل إلى جانب التغطية الشاملة للمؤتمر إلا أن ظروف محدودية المساحات الصحفية حالت دون النشر، ودفعت بمضمون هذا اللقاء لينشر هنا على صفحات جريدة «أشتباك» التى لا تعانى بالمرّة من مثل هذه الظروف، فالمساحات والصفحات متوفرة دوماً!

● فى البداية قلنا لها: أنت تشاركين فى مؤتمر النقد الأدبي، ففى رأيك ما هى الإضافة التى يمكن أن يحققها هذا المؤتمر للدراسات البلاغية بشكل عام، وهل يمكن أن يسهم فى تأسيس علم بلاغة عربى جديد وفقاً لما طالب به البعض فى المؤتمر؟

– ردت بلغة عربية لطيفة وقابلة للفهم: أولاً لا أدرى بشكل عام ما يمكن أن يقدمه المؤتمر فى هذا الصدد، ولكن بصفة خاصة البلاغة ليست إلا نوع أو طريق من طرق التعبير، والبلاغة كعلم تصف لنا كيف نعبر عن أنفسنا، وكيف يعبر الآخرون كذلك عن أنفسهم، لذلك فإن البلاغة تستخدم حتى فى كلامنا اليومي ومع ذلك فإن الدراسات العلمية البلاغية أصبحت بمعزل عن حياتنا اليومية وكلامنا، فليس لدينا وعى بالأبعاد البلاغية فى الكلام العادى أو فى الصحافة والسياسة، وأظن أن مثل هذا المؤتمر يمكن أن يجعلنا على وعى بدور البلاغة ليس فقط فى الشعر القديم الذى أحبه ولكن أن نكون على وعى بدور واستخدامات البلاغة فى الكلام العادى والسياسى حتى نفهمه جيداً وحتى لا ننحزل عن الحياة اليومية.

● كيف ينظر النقاد الغربيون للأدب العربى الحديث لا الشعر القديم؟

- بصراحة لا أظن أن النقاد الغربيين لديهم أدنى فكرة عن الأدب العربى على الإطلاق، ربما يكونون قد سمعوا اسم نحيب محفوظ، لكنهم مهتمون بالأدب الغربى وليس لديهم خلفية عن الأدب العربى، أو حتى البلاغة العربية الكلاسيكية، إذ يوجد الآن فصل بين الأدب العربى والغرب.

● وما الذى جذبك أنت بصفة خاصة لدراسة الأدب العربى.. ولماذا يوجد هذا

الفصل بين النقاد الغربيين وأدبنا؟

- عندما كنت شابة كان لدى نوع من حب استطلاع للشرق بصفة عامة فدرست عن الهند والصين والشرق الأوسط والعالم العربى الذى كنت أميل جداً إليه وللدراسات الإسلامية، ثم اتجهت شيئاً فشيئاً إلى الأدب والشعر. ولكن لا أدري سبب وجود ذلك الفصل بين النقاد الغربيين والأدب العربى، ربما لأن البلاغة فى أمريكا مثلاً تهتم بالدراسات الكلاسيكية مثل اللاتينية واليونانية أو بدراسة الأدب الإنجليزى أو مضمون وسائل الإعلام، فهم مهتمون أكثر بما لديهم فى اللغة الإنجليزية ولغات الغرب وهم متخصصون فى ذلك، ولكن أبتعادهم عن الأدب العربى ليس عن سوء نية.



والآن.. فإن ما ذكرته الناقدة الأمريكية يحيلنى فوراً إلى ما فاجأنا به الكاتب الأستاذ إبراهيم أصلان عندما روى فى كتابه «خلوة الغلبان» قصة إحدى المجلات العربية التى حاولت الحصول على تعليق من الأديب الكبير جابريل جارسيا ماركيز بعد وفاة نزار قبانى، حيث دار الحوار التالى بين محرر المجلة وماركيز الذى بادر بعد سماعه نبأ موت نزار على لسان المحرر بقوله:

● هذا شيء مؤسف.. من هو مستر قبانى؟

- إنه نزار قبانى الشاعر العربى المشهور.

● عن ماذا كان يكتب؟

- كان يكتب عن المرأة والحب.. كما أن له قصائد سياسية مهمة جداً.

قال ماركيز:

- ولكن كل الشعراء يكتبون عن المرأة والحب، والسياسة أيضاً.
- هذا صحيح، ولكن هذا أكبر شاعر عربي معاصر.
- مادام الأمر كذلك أرجو أن تبلغ تعازي إلى السيدة زوجته.
- الحقيقة أن زوجته توفيت في حادث أليم.
- هذا شيء مؤسف.. هل عنده أبناء؟
- عنده
- إنن بلغهم تعازي^(١).

•••

إنن.. فتلك هي الحقيقة.. على ما يبدو!

(١) إبراهيم أصلان، خلوة الفلبان، ص ٤٠، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، دار الشروق.

قصة في قصة

متى أصبح ابن خلدون مجرد

مترجم تونسي عادي؟!

علا صوت النادل فى المقهى الثقافى المطل على شاطئ البحر، بعد أن لوى شفتيه.. واحد «كاباشينو» للخواجة صاموئيل.. قالها بطريقة أثارت ضحكات الرواد واستياء صاحب الطلب فى أن، ثم سرعان ما تهلل النادل وصاح مرة أخرى.. الشاى الأخضر المعتبر للعلامة المحترم، وكان عبدالرحمن بن خلدون قد دخل المقهى لتوه ولم يجد مكاناً سوى ذلك الذى كان بجوار «الخواجة».. صاموئيل هنتنجتون!

التفت ابن خلدون إليه قائلاً: أظنك يا سيدي صاحب نظرية صراع الحضارات.. هز هنتنجتون رأسه بالإيجاب.. فعاد ابن خلدون يقول: لا أدري، ربما تكون تطورات الوقائع فى زمانكم قد دفعتك إلى الانطلاق من مقدمات خاصة لتصل إلى ما وصلت إليه من نتائج، ولكن أما علمت يا ولدى أن صلاح أحوال العمران فى شتى الأقطار والبلدان لا يستقيم إلا بمجموع جهد ومحصلة إنتاج النوع البشرى؟!

ثم ماذا جنت حضارتكم بعد صياغة نظريتك؟ هل خدمها الصدام أو أفادها الصراع؟!

لم يرد هنتنجتون، وغادر المقهى مسرعاً، ولم يستغرب ابن خلدون موقفه، لكن ما أثار دهشته هو ما تنامى إلى سمعه من همهمات الرواد حوله وتساؤلاتهم، ثم قول أحدهم بصوت منخفض.. يقال إنه مثقف من تونس!

(تمت)

عندما نزل البلاد فى شتاء عام ١٢٨٢ ميلادية.. احتفى المثقفون المصريون بالعلامة المسلم ولى الدين عبدالرحمن بن خلدون، وطال به المقام وسط ترحيب واحترام، حتى تولى منصب قاضى قضاة المالكية، ولكن... لا شك أن المصريين فى ذلك الزمان لم يخطر ببالهم يوماً أن أحفادهم من مثقفى اليوم... سوف ينسون ابن خلدون!

تونس وحدها «باعتبارها مسقط رأسه» أعدت حملة ضخمة وسلسلة من التظاهرات الثقافية تستمر طوال العام لإحياء الذكرى الـ ٦٠٠ لوفاة رائد علم الاجتماع وفيلسوف التاريخ والعالم الموسوعي عبدالرحمن بن خلدون وتشمل الاحتفالية الكبرى إصدار كتب ومجلات تتناول سيرته ودراسات حول نظريته في علم الاجتماع وبحوثاً متعددة تحت إشراف وزارة الثقافة التونسية، بينما تتصاعد مطالبات المثقفين التونسيين باستغلال المناسبة لإقامة جمعية ثقافية تهتم بفكره وتحتضن الباحثين في علم الاجتماع.... وإزاء كل ذلك فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو... أين نحن من كل ذلك؟ ومتى أصبح ابن خلدون مجرد مثقف تونسي لا تهتم بذكره سوى بلاده؟

وقصة العلامة المسلم الكبير في مضمار الثقافة والعلم.. قصة قديمة ومتجددة في أن... إذ أن من شأنها أن ترسل رسائل مهمة من الماضي إلى الحاضر والمستقبل.. وإلى الداخل والخارج، فإذا ما علمنا أن عدداً كبيراً من كبار علماء الغرب ومفكره قد تأثروا بفكر ابن خلدون ونظرياته أمثال فيكو وكانط وماليس وليسنج، أما كان ممكناً استغلال المناسبة لتأكيد التواصل الحضاري بين الشرق والغرب، وإرسال أبلغ رد على نظرية صراع الحضارات وصاحبها صامويل هنتنجتون؟!

وفي مقابل كل ما يثار حول الفكر السياسي في الإسلام حالياً.. أما كان ممكناً استغلال المناسبة للإشارة إلى أن ابن خلدون قد سبق جون لوك - أو لعله قدم الإرهاصات الأولى له - فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعي وذلك عندما أشار «قبل مئات السنين» إلى أن الإمامة عقد بين الحاكم والمحكوم متى تم الإخلال ببنوده سقط العقد وأصبحت الإمامة غير شرعية^(١).

(١) فهمي هويدي، القرآن والسلطان، ص ١٤٨، الطبعة الخامسة، دار الشروق.

وتتواصل الرسائل التي تقدمها لنا قصة الرجل، ذلك أن سيرته وفكره كان مضمونتهما الأساسى هو الإبداع والتجديد والخروج من أسر التقليد المستمر، فما هو ابن خلدون «المؤرخ» يخرج على المعتاد فى تنظيم مؤلفه عن التاريخ «العبر وديوان المبتدأ والخبر» فلم يرتب الأحداث طبقاً للتسلسل الزمنى على اختلاف البلدان، وإنما قسم كتابه إلى عدة كتب ليتناول تاريخ كل دولة بشكل متكامل، وها هو ابن خلدون «العالم» لا يتهب أن يقتحم مضماراً جديداً تماماً، فيضع أساساً كاملة لعلم جديد «أنداك» هو علم الاجتماع ومازالت أفكاره فى هذا المضمار هى أولى لبنات هذا العلم حتى يومنا هذا... فأين نحن من كل ذلك الآن؟!

وأخيراً فإن السؤال هو..... ترى هل يمكن أن نتوقع من المجلس الأعلى للثقافة أو اتحاد الكتاب أو هيئة الكتاب أو غيرها من مؤسساتنا الثقافية الكبرى أن تعمل على استغلال المناسبة بشكل جيد بحيث ترسل الرسائل المرجوة إلى الشرق والغرب معاً؟ أم أن العالم الكبير ولى الدين عبدالرحمن بن خلدون قد أصبح لدينا مجرد مثقف تونسى عادى؟ إنه مجرد سؤال!

كيف نحافظ على اللغة العربية ؟ دروس من كوريا الجنوبية!

- دراسة علمية تستعرض سياسة إعادة اللغة الكورية الفصحى للحياة في ٦٠ عاما فقط
- اختبارات جادة في الشعر والنثر لعلمي اللغة للأطفال قبل الموافقة على تعيينهم
- تأجيل دراسة الإنجليزية حتى الصف الثالث الابتدائي.. وتعليم الطب والهندسة بالكورية فقط!
- حق الأطفال في القراءة الحرة بأية مكتبة عامة أو خاصة بلا مقابل!

فبراير ٢٠٠٧

يبدو أن تجربة دولة «صغيرة» مثل كوريا الجنوبية سوف تظل تضرب رؤوسنا، وتقرع طبولاً تصم أذاننا، ليس على مستوى الاقتصاد فحسب، بل حتى فى مجال الثقافة والحفاظ على الهوية، التى تعد «اللغة» إحدى مكوناتها الرئيسية!

وكما اعتدنا أن نقف منبهرين، فاغرى الأفواه، كلما سمعنا الجديد عن تجربة تلك البلاد، فلعل ذلك سوف يكون حالنا أيضاً إذا ما استعرضنا تفاصيل ورقة بحثية مهمة بعنوان «تجربة كوريا الجنوبية فى الحفاظ على اللغة الكورية عند الطفل» تقدم بها الدكتور يوسف عبدالفتاح «الأستاذ بجامعة هانكوك للدراسات الأجنبية بكوريا» إلى مؤتمر «لغة الطفل العربى فى عصر العولمة» الذى نظمه المجلس العربى للطفولة والتنمية، واختتم أعماله أخيراً بمقر جامعة الدول العربية.

يشير البحث فى البداية إلى أن الكوريين أدركوا أن لغتهم إذا سلبت منهم ضاعت هويتهم وذابت ثقافتهم، لذا فقد حرصوا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ على إعادة اللغة الكورية إلى الحياة مرة أخرى، بعد أن كانت اليابان قد منعت استخدامها عندما احتلت كوريا عام ١٩٣١ وفرضت اللغة اليابانية فى المدارس بدلاً منها، لكن الكوريين أعادوا لغتهم بعد الحرب وجعلوا يوم عودتها «التاسع من أكتوبر» عيداً سنوياً يحضره رئيس الدولة! لكن الأعياد والمناسبات لا تكفى بمفردها بالطبع للمحافظة على «اللغة»، لذا قد اتخذ الكوريون - وفقاً للبحث - سلسلة من الإجراءات فى عدة مجالات لتحقيق هدفهم، وجاء التعليم والمدرسة على رأس هذه المجالات، ففىما يتعلق بالمعلم اشترط الكوريون فيمن يريد تدريس اللغة فى المدارس اجتياز اختبارات حقيقية فى اللغة الكورية شعراً ونثراً، شفهاً وتحريراً، وذلك للاطمئنان إلى قدرته على تقديم المعرفة للأطفال بطريقة تتناسب

معهم، وبلغة فصیحة وسهلة فى نفس الوقت، ولا یسمح للمعلم بأى حال من الأحوال بإعطاء دروس خصوصية، وإنذا فعل فإنه یفقد عمله إلى الأبد، لكن الملاحظ هنا أن البحث یشیر أيضاً إلى أن مرتب المعلم فى المرحلة الابتدائية لا یقل عن ألفین وثلاثمائة دولار شهرياً!

فیما یتعلق بالكتاب المدرسى للغة الكورية فقد أهتم واضعو المادة العلمية المقدمة للأطفال بأن تتسم بالمنطقية والسهولة والتدرج من ناحية، بالإضافة إلى قدرتها على إشباع الحاجات العقلية للطفل فى كل مرحلة من ناحية أخرى، مع العناية بالأشكال التوضیحية فى الكتاب، والتناسب بین المرحلة العمرية للطفل واللغة المقدمة إليه من حیث الألفاظ والأسلوب والتراكيب.

ولكن.. كيف یتم تقديم اللغة الكورية للطفل مع كل ذلك؟! الإجابة یشیر إليها البحث موضحاً أن المعلم یحاول أن یتبع فى التلمیذ أن لغته هى شخصيته، وبدونها لن تكون له شخصية فى العالم أما إنذا أتقنها فإنه یتستطیع فى المستقبل أن یتكون كما یرید، ضابطاً أو طبيباً أو مهندساً أو عالماً فى أى فرع من فروع العلم، إنذا لا وجود للغة أجنبية فى هذه المجالات بكوريا!

ویعلق الباحث موضحاً أن جمیع مجالات العلوم فى كوريا من طب وهندسة وغيرها لا یتم تدريسها إلا باللغة الكورية، وأنه عندما أبدى استغرابه لذلك واحتمال انخفاض المستوى العلمى للدارسين فى هذه المجالات لعدم إجادتهم اللغة الإنلیزیه، رد علیه أحد المترجمین متسائلاً: وما هى وظیفتى أنا؟!، ثم یوضح الباحث أن الكوريین یدركون أهمية الحاجة إلى تعلم لغة أجنبية للتواصل مع العالم وتبادل الخبرات، فالإنلیزیه تدرس بداية من الصف الثالث الابتدائى حتى نهاية المرحلة

الثانوية كمادة إجبارية، كما أن طالب الثانوية العامة عليه أن يختار لغة إضافية من بين عدة لغات أخرى.

أى أن هذا البرنامج التعليمى يقوم على تعلم اللغة الكورية أولاً، ثم اللغة الأجنبية فى حصة خاصة لذلك، ولا يُسمح للطفل الكورى بالالتحاق بالمدارس الأجنبية التى تُدرس كل العلوم بلغات أخرى، إلا فى حدود نسبة ٣٪، لما فى ذلك من خطر شديد على اللغة الأم. ويشير الباحث إلى أن أولياء الأمور لا يرغبون فى ذلك أصلاً لأن الدراسة الجامعية وحتى الدراسات العليا بل والوظائف كلها باللغة الكورية، وهكذا فإنه إذا تعلم الطفل كل العلوم بلغة أجنبية يصبح لزاماً عليه إذا ما كبر أن يرحل بعيداً عن البلاد حتى يواصل تعليمه!

ويوضح الباحث أيضاً أن معلم اللغة بكوريا يحرص على استخدام تقنيات تربوية تخرج بالأطفال من جو الفصل التقليدى والرتابة المملة، من خلال إدراكه الفروق الفردية بين الطلاب وتشجيعهم دوماً على كتابة القصة وموضوعات التعبير، كما يقوم بقراءة القصص الجيدة التى ترسخ القيم الأخلاقية فى الفصل ويجعلهم يمثلونها باللغة الفصحى أمام زملائهم. وفى مجال الكتب والمكتبات يوضح البحث أن نسبة ٣٧٪ من كل ما ينشر أو يترجم فى جميع فروع المعرفة بكوريا يكون خاصاً بالطفل، حيث أدرك الكوريون أن ثقافة الطفل هى مزيج من التربية والفن معاً، وهو ما لا يتحقق إلا بواسطة العلوم والفنون والآداب، بطريقة يمكن الاعتماد عليها فى توجيه سلوك الطفل داخل المجتمع توجيهاً سليماً، وفى الوقت نفسه تطوير اللغة الأم لديه والحفاظ عليها.

ولذا، فإنه من حق الطفل أن يقرأ أى كتاب فى أية مكتبة عامة أو خاصة مجاناً دون اشتراك، بل إن مكتبات بيع الكتب يكون بكل منها ركن للأطفال

مجهز بمقاعد ومكاتب للقراءة مجاناً ودون إزعاج من صاحب المكتبة، وإذا ما أتلّف الطفل كتاباً أو مزقه يكون من حق صاحب المكتبة الحصول على قيمة الكتاب من الدولة.. لا الطفل!

وليس كل شيء يمكن أن يترجم للأطفال في كوريا - وفقاً لما يذكره البحث - إذ أن ما يتم التركيز عليه هو الكتب التي تطلعهم على عادات الأمم الأخرى وتقاليدها، وعلاقة أطفال هذه الأمم بأوطانهم، بالإضافة إلى الحكايات الشائقة والشخصيات المحببة التي تستجيب لتطلعات الطفل وحاجاته.

وفي المقابل، فإنه يتم تجنب ترجمة كل ما يمكن أن يؤدي إلى اختراق الأطفال ثقافياً أو يطمس هويتهم، من خلال تمجيد ثقافة الآخر أو ما يخص أيديولوجية منتجيه.. أى أن ما يترجم هو الأعمال ذات الصفة الإنسانية العامة التي تنفع ولا تضر!

الإعلام كذلك مجال مهم يحرص المسؤولون عنه في كوريا على الحفاظ على اللغة من خلاله وتمجيدها، عبر عدة وسائل أبرزها استعمال الكورية الفصحى فى شتى البرامج والإعلانات والتناسب بين لغة البرنامج وسن الأطفال فى حالة البرامج الموجهة إليهم مع احتواء هذه البرامج على مسابقات فى مجال الإبداع للصغار، ووفقاً لما ذكره أحد مسئولى إعلام الطفل بكوريا للباحث فإن القنوات التليفزيونية والإذاعية تهتم بلغة الطفل حتى تتربى عنده ملكة الانتماء الحقيقى لهذه الأرض وهذه اللغة وهذه الثقافة، ومن ثمّ بيدع بها، ولها!

وأخيراً، فإن الدكتور يوسف عبدالفتاح يبدو أنه قرر أن يتخطى حدود الانبهار بالتجربة، فذهب فى نهاية بحثه إلى المناذاة بعدد من التوصيات للعناية باللغة العربية لدينا تمثل أبرزها فى الاهتمام بمعلمى العربية عامة،

لاسيما معلمى الأطفال منهم، مادياً وأدبياً، والاهتمام بالتأليف للطفل والرقابة على ما يترجم، وتأجيل دراسة اللغة الأجنبية إلى مرحلة تالية لإتقان الطفل لغته الأم، ودراسة كيفية العودة إلى تدريس العلوم بالعربية فى مختلف مراحل التعليم، بالإضافة إلى منع السخرية من الفصحى فى وسائل الإعلام والأعمال الدرامية مع التزام الإعلاميين باللغة العربية الفصحى فى برامج الأطفال على الأقل، وتفعيل القانون الخاص بضرورة كتابة الإعلانات بالعربية!

باختصار، يحتاج الأمر إلى سياسة عامة واضحة، حاسمة، لا التفاف من ورائها لإعادة البهاء إلى لغتنا الجميلة، التى هى مكون رئيسى لهويتنا وثقافتنا وقوتنا... ولكن يحتاج الأمر قبل كل ذلك إلى إرادة سياسية لدى صانعى القرار لتحقيق هذا الهدف... فهل هذه الإرادة موجودة أصلاً؟ إنه مجرد سؤال!

موضوع كل عام !

الأمانة تقتضى أن أقول إن الصحفيين العاملين فى أقسام السياسة الدولية والعربية فى الصحف يبذلون مجهودات كبيرة دون أن يشعر بهم أحد.

على سبيل المثال.. وفى الأوقات العادية لا فى أزمنة الأزمات السياسية.. يجلس المحرر وأمامه كومة كبيرة من الأخبار والتصريحات الواردة على وكالات الأنباء أو التى أرسلها مراسلو الصحيفة، حول قضية معينة، أو بشأن دولة محددة، ليعد من خلال كل ذلك - وكذا من خلال ما يظل يرد إليه بشكل متواصل من أخبار - تقريراً إخبارياً شاملاً عن القضية أو الدولة، بالإضافة إلى ما قد يُطلب كتابته وتوجيهه للصفحة الأولى من الجريدة حول الموضوع ومن محصلة كل ذلك يكون لزاماً على المحرر أن يجرى عمليات فرز سريعة ودقيقة للمعلومات المتجمعة أمامه والتى تصل إليه تباعاً، ليستبعد بعضها ويبرز البعض الآخر وفقاً لأهمية كل منهما، ثم يصيغ كل ذلك صياغة صحفية مناسبة بقلمه.

لكن كل ما سبق لا يعنى أن يقوم المحرر بوضع اسمه على هذه المواد بالطبع، بل توضع أسماء المراسلين، أو الوكالات التى أوردت الخبر.. أما صاحبنا فمهمته فقط هى.. التحرير.. دون أن يعرفه أحد!

لم يكن هناك بأس فى ذلك فى الماضى، إذ أن هذا المحرر كان - فى ضوء ما يقوم بعمله طوال الأسبوع - يُسمح له بكتابة التقارير التحليلية فى الصفحة الأسبوعية الخاصة بالشئون الدولية، والتى تختلف بالطبع عن الصفحة اليومية التى يتم التركيز فيها على الأخبار لا التحليلات.

لكن جزءاً كبيراً من هذه الصفحات تم إلغاؤه نتيجة لعوامل عديدة، بينها تسارع الأحداث فى المنطقة بشكل كبير مما أدى إلى طغيان الاهتمام بالأخبار والتطورات المتوالية للأحداث على حساب التحليلات التى تربط بين

الأحداث وتفسيرها، لاسيما فى ظل الطبيعة الخاصة للصحافة التى تعتبر الخبر مقدماً على التحليل، فضلاً عن الأزمات المالية التى تعاني منها الصحف وارتفاع أسعار الورق.. فى ظل كل ذلك أصبحت معظم صفحات التقارير السياسية التحليلية.. أثراً بعد عين!

وما تبقى - حتى الآن - هو تلك الصفحات السنوية التى تتناول حصاد أحداث العام وتطوراتها فى مختلف الدول والقضايا، وهى المتنافس شبه الوحيد للصحفيين العاملين فى هذا المجال.. وهنا فإن الأمانة أيضاً تقتضى أن أقول إن نسبة ليست صغيرة من الموضوعات التى يعدها الزملاء فى هذا الصدد تأتى فى صورة سرد لأهم الأحداث التى وقعت دون محاولة الربط بينها أو استشراف رؤية مستقبلية لتطورات الأوضاع فى الدولة أو حول القضية التى يكتبون عنها.

وبالنسبة لى.. فإن خبرتى مع هذه الموضوعات السنوية هى كالتالى.. فى أواخر عام ٢٠٠٧ طلب منى أحد مسئولى التحرير إعداد الموضوع السنوى عن "تونس" وقد اعتبرت أن الكتابة عن هذه الدولة بالتحديد هى نوع من التحدى المهنى الذى يتطلب حرفة كبيرة فى التعامل مع تطورات الأحداث فيها فى ظل النظام الحديدى الذى يحكمها وسجله الخصب فى مجال التعدى على حقوق الإنسان والحريات.. لذا فقد كان لزاماً علىّ أن أكتب ما أريد ولكن بين السطور حتى لا يفضب الكبار فى تونس، وبالتالى فإن غضبهم قد ينتقل إلى الكبار لدينا فى مصر، والعلاقة بين هؤلاء وأولئك طيبة... أو باختصار... حتى ينشر الموضوع!

جمعت مادتى وحددت الوجهات والانعطافات الرئيسية التى سيتلوى عبرها حبل الموضوع.. فيحقق كل المراد منه فى أن.... ولكن قبل البدء فى الكتابة قيل لى بوضوح إن «التونسيين حساسون بالنسبة لأى كلمة تكتب عنهم».. لذا فقد تم تجاهل النشر عن تونس من الأساس!

وانتهى الموضوع!

أما فى أواخر ٢٠٠٨ فقد جاء اختيار الموضوع السنوى لى لىكون عن لىبىيا، واعتبرت ذلك أيضاً تحدياً ولكن من نوع مختلف إلى حد ما... جمعت المادة.. وكتبت الموضوع بنفس طريقة (الحبل المتلوى)! لكن العدوان الذى شنته إسرائيل على غزة وحركة حماس فى ذلك الوقت.. ابتلع كل الصفحات.. بما فى ذلك صفحات الحصاد السنوى... وكان ذلك أمراً طبيعياً.. بالنظر إلى درجة شراسة وخسة ذلك العدوان وكل ما سببه من دمار وهلاك.. وهو ما ترتب عليه فى النهاية أن يتوجه موضوع (الحصاد اللىبى) فى هدوء إلى "اشتباك".

ليبيا: التوجه إلى الغرب.. وموسم الحصاد

ديسمبر ٢٠٠٨

ليست السياسة فى ليبيا هى مجرد خيمة القذافى وناقته!
يعرف الساسة الليبيين ما يريدون ويسعون إلى تحقيقه بطرقهم
الخاصة، بغض النظر عما إذا كان البعض لا يرى فى السياسة الليبية سوى
تلك الأمور المثيرة للتندر!

ويمكن - إذا أراد البعض - أن يتم اختزال التوجه الأفريقى لليبيا فى
مجرد خبر صغير (مثير) حول مبايعة الأخ العقيد معمر القذافى قائد الثورة
الليبية ملكاً على قبائل وأمراء أفريقيا!!

لكن التحليل السياسى الموضوعى يتطلب أن نتجاوز ذلك إلى حقيقة
الدوافع الليبية للتوجه إلى أفريقيا والتي كشف عنها منسق العلاقات
المصرية الليبية أحمد قذاف الدم فى تصريحات سابقة له هذا العام وصف
فيها أفريقيا الغنية بموادها الخام ومواردها الطبيعية والأرض البكر الى
تنتظر الاستثمار - وصفها بسفينة نوح التى يمكن أن تنقذ العرب، قائلاً إن
بلاده دعت الدول العربية القريبة منها إلى مشاركتها هذا التوجه الأفريقى،
إنن فالأمر ليس مجرد مبايعة وإمارة!

وعلى مستوى التعامل مع الغرب، فإنه يمكن القول إن الليبيين بدأوا
خلال عام ٢٠٠٨ فى جنى ثمار سياسة التقارب مع الغرب التى خططوا لها
جيداً وبدأوا خلال عام ٢٠٠٣ عقب شن الحرب الأمريكية على العراق
وإسقاط الرئيس العراقى السابق صدام حسين، حيث أعلنت ليبيا أنذاك عن
مسئوليتها عن حادث إسقاط الطائرة الأمريكية (بان أميركان) فوق مدينة
لوكيربى الاسكتلندية عام ١٩٨٨، ثم أعلن القذافى عن تخلى بلاده عن
برامجها للتسلح النووى والكيمائى والجرثومى فى نفس العام.. لتبدأ
سياسة التقارب الليبى مع الغرب، والتى جاءت ثمرتها متمثلة فى زيارة

وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لطرابلس في سبتمبر الماضى
فى أول زيارة من نوعها منذ أكثر من خمسين عاماً.

ولعل الأمور فى تلك الزيارة كانت أوضح مما يجب حتى إن رايس قالت
إنها لم تكن توقع أن تزور ليبيا، لكن الزيارة تقدم الدليل على أن الولايات
المتحدة الأمريكية ليس لديها أعداء دائمون وأن الإدارة الأمريكية على
استعداد للرد بالمثل إذا قررت الدول الأخرى تغيير سياستها جوهرياً، على
حد قولها.

وكان من الطبيعى فى ضوء هذا التقارب أن تؤكد رايس أيضاً أنها أثارت
مع المسؤولين الليبيين مسألة حقوق الإنسان ولكن بطريقة "ملؤها
الاحترام" على حد تعبيرها.

ولم يأت بالطبع هذا الموقف الأمريكى الملىء بالاحترام من مسألة
ممارسات ليبيا فى مجال حقوق الإنسان استناداً إلى التقارير التى تتحدث
عن إصلاحات ليبية داخلية والإفراج عن بعض المعارضين السياسيين، لكن
التقارب بين البلدين هو الذى أنتج لغة سياسية جديدة فى التعامل بينهما!

نفس هذه اللعبة الجديدة ظهرت أيضاً بشكل تاريخى على صعيد
العلاقات الليبية الإيطالية، عندما قدم رئيس الوزراء الإيطالى سيلفيو
بيرلسكونى فى شهر أغسطس الماضى خلال زيارته لطرابلس اعتذاراً رسمياً
باسمه وباسم شعبه لليبيين عما وصفه "بالجراح الغائرة" التى سببها
الاستعمار الإيطالى، كما وقع اتفاقية (تعاون وشركة وصداقة) مع ليبيا
تقضى بدفع إيطاليا تعويضات عن الحقبة الاستعمارية لليبيا تصل إلى
خمسة مليارات دولار.

واللافت للنظر هنا هو أن عام ٢٠٠٨ الذى شهد موسم الحصاد الليبي
لسياسة التقارب مع الغرب قد حفل أيضاً ببوادر اقتراب آخر.. ولكن فى

موضع آخر.. مع الشرق وبالتحديد روسيا، ففي شهر أبريل الماضى قام الرئيس الروسى آنذاك فلاديمير بوتين بزيارة طرابلس وأعلن عن إلغاء بلاده الديون المستحقة لها على ليبيا إبان عهد الاتحاد السوفيتى السابق، مقابل عقود مهمة حصلت عليها شركات روسية فى ليبيا، أما إجمالى الديون الروسية التى تم إلغاؤها فقد بلغ حوالى ٥,٤ مليار دولار.

ولم تكتمر نحو ٧ أشهر على هذه الزيارة حتى قام العقيد معمر القذافى بزيارة موسكو لأول مرة منذ ٢٢ عاماً خلال شهر نوفمبر فى توقيت مهم لا يخلو من دلالة، لاسيما بعد أن أظهرت روسيا قوة شوكتها فى حرب البلقان التى اشتعلت هذا العام، وقدمت نفسها باعتبارها يمكن أن تعود قوة مهمة فى لعالم أحادى القطب.

وأشارت المعلومات حول مفاوضات القذافى مع الرئيس الروسى الجديد ديمترى ميدفيديف إلى أنه قد تم بحث مبيعات أسلحة روسية لليبيا بلغ حجم عقودها حوالى مليارى دولار، فضلاً عن التعاون فى مجال الطاقة النووية السلمية، وسط معلومات حول مفاوضات بشأن إقامة محطة نووية فى ليبيا. يعرف الساسة الليبيون إذن ما يريدون، ويقطعون خطوات محسوبة فى توقيتات محددة نحو الغرب والشرق معاً.

ولعل أبرز الأمثلة على وجود أجندة ليبية خاصة هو إقدام طرابلس على رفض المشاركة فى تحالف دول الاتحاد من أجل المتوسط على الرغم من رئاسة مصر وفرنسا له، وليبيا علاقات مميزة بالدولتين لكن ذلك لم يمنعها من تنفيذ أجندتها ورفض دخول الاتحاد، ربما لأن إسرائيل ستكون عضواً به، أو لأن المشروعات المشتركة مع دول جنوب أوروبا الأعضاء فى الاتحاد ليس فيها ما يغرى طرابلس التى أقامت علاقاتها الوثيقة بهذه الدول بشكل منفرد.

وهكذا... تأتي خيمة القذافي، وناقته، اللتان يصطحبهما معه في زيارته الخارجية، وسيلة للفت الأنظار، وتعبيراً عن الخصوصية، لكن ذلك لا يعنى أن ليبيا لم تتغير.. فقد تغيرت بالفعل كثيراً بعد زلزال شن الحرب على العراق فى ٢٠٠٣.. ولم بعد من بين دول (محور الشر) وفقاً للتصنيف الأمريكى.. أو هى بالتحديد كما قالت عنها رابيس قبل زيارتها طرابلس هذا العام... (ليبيا مكان يشهد تغيرات، وأود أن أناقش هناك كيف تجرى هذه التغيرات).. وكذلك يود المراقبون.. وهو ما ستكشف عنه الأيام المقبلة!



مِنَ غِنَا وَفِئَاكَ



عندما يتكاور المتقنون.. بالرصاصة!

١٩٩٩

ضبطت نفسى متلبساً بالضحك بعد قراءة تى لأحد الأخبار الواردة من دولة عربية شقيقة.. ويقول مضمون الخبر إن مجموعة من الشعراء قد اجتمعوا لتبادل إلقاء الشعر وسماعه، وبدأ أحدهم بهجاء زميل له أو مجموعة من الزملاء ممن كانوا حاضرين للمجلس، وعندما جاء دور هذا الزميل قام برد الهجاء للأول واشتد فى هجائه إلى درجة أوصلت الأول إلى أن قام بسحب مسدسه من جرابه وأطلق الرصاص على زميله.. الذى سقط قتيلاً!

ربما تكون الآن قد عرفت أن ضحكى بعد قراءة الخبر لم يكن سوى من ذلك النوع الذى يأتى دائماً مترادفاً مع شر البلية.. فالحادث يعد بالفعل مصيبة كبرى وهو يعبر عن حال «الحوار» فى مجتمعاتنا العربية.. ولا مكان هنا للقول بأن ما حدث مجرد حادث فردى أو أن مجموعة الشعراء الذين اجتمعوا فيما بينهم لم يكونوا سوى قلة منحرفة.. أعتقد أنه لا مكان لمثل هذه الآراء، فالحادث - وإن كان قاسياً ومتطرفاً - إلا أنه يعكس حقيقة ما وصل إليه مستوى «الحوار» فى مجتمعاتنا ويجسد ثقافة رفض الرأى الآخر ونفيه أو قمعه.. أو حتى قتله!

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا قد شهدنا منذ عدة أسابيع فى القاهرة معركة أخرى مشابهة - عفواً أقصد حواراً - وإن لم يستخدم فيها الرصاص، بين فريقين من المثقفين أيضاً حول قضية التطبيع مع إسرائيل والحوار مع ما يسمى بـ«قوى السلام» هناك، وقد شهدت المعركة استخدام أسلحة أخرى فتاكة من خلال التراشق باتهامات الخيانة أو الجهل والتشكيك فى مصادر التمويل أو وضوح الأهداف.. لماذا حدث ذلك؟ لأنه الأسهل والأقرب إلى الظهور بمظاهر الوطنية.. فالضجيج دائماً أسهل من الهدوء، والصراخ أسهل من الحوار، الحوار بين فريقين يدرك كل منهما مسبقاً أن الآخر لا يقل عنه وطنية أو نزاهة، وإنما هى اختلاف الأفكار

والأساليب.. مثل هذا الحوار لم يعد سهلاً، والأسهل منه التخوين والصراخ.. فذلك الشاعر القاتل لم يستطع الرد على هجاء زميله بهجاء مثله، فقرر أن يخرسه إلى الأبد!

متى يدرك المواطن العربى أن الحوار الحقيقى لابد أن تسبقه رغبة حقيقية - بل إيمان - من جانب المتحاورين بأنهم ما جلسوا إلى مائدة واحدة إلا ليؤثروا فى الآخر ويتأثروا به.. ولتتفاعل أفكار الفريقين معاً فى بوتقة العقل للوصول إلى أصح الأفكار؟! متى يحدث هذا؟! وأنا لم يحدث.. فكيف نستغرب بعد ذلك وقوع حوادث إرهابية.. إذا كان هذا هو حوار المثقفين؟! إنه مجرد سؤال!

لماذا تطل إسرائيل برأسكنا دوماً في الصلبيات؟

يونيو ٢٠٠٣

هل يمكن أن تكون سمعة هذا الوطن لعبة يعبث بها البعض من أبنائه ممن أعماهم الطمع وغرتهم المكاسب.. فراحوا يستغلون عقولهم المريضة لتحقيق مصالح مادية دنيئة على حساب مصلحة وصورة الوطن... مصر؟! ما حدث خلال الفترة الماضية يشير إلى إجابة السؤال بوضوح.. نعم، فبعض المنحرفين استغلوا ضيق ذات اليد لدى قطاع من الشباب، وقاموا بإيهاهم بقدرتهم على تسفيرهم للخارج وقطع آلاف الأميال وعبور البحار والمحيطات بحثاً عن الكنز المفقود، وليست تلك هي القضية، إنما كانت المأساة فيما تم الكشف عنه بعد ذلك عندما تبين أن تأشيرات السفر إما مزورة أو صادرة بموجب مستندات مزورة.. فماذا ترتب على ذلك؟! ببساطة.. طلبت السفارة الأمريكية بالقاهرة إلغاء تأشيرات ١٢ شاباً مصرياً إلى أمريكا... «كانت السفارة نفسها قد أصدرتها لهم، وتم منع المجموعة من السفر وإعادتهم من مطار القاهرة، عندما تبين قيام شخصين باستصدار التأشيرات لهم باعتبار أنهم رجال أعمال يتوجهون إلى أمريكا لحضور معرض دولي هناك بخلاف الحقيقة... وواقعة أخرى كشف عنها السفير عاصم مجاهد مساعد وزير الخارجية لشئون المصريين في الخارج مضمونها تعرض ٥٣ مصرياً للنصب من جانب مكتب سياحي أوهمهم بتسفيرهم إلى إيطاليا عن طريق ليبيا، إلا أنهم فوجئوا بأن ختام الرحلة هو الأراضي التونسية وليس إيطاليا.. وهو ما أدى إلى احتجاج السلطات هناك لهم وإعادتهم إلى ليبيا التي وصلوا عن طريقها، حيث تجرى محاكمتهم حالياً في طرابلس بسبب خروجهم بشكل غير مشروع من الأراضي الليبية بعد وصولهم إليها قادمين من مصر، وما زالت الخارجية المصرية تتابع الموقف.. هذا فضلاً عن واقعة أخرى كان قد شهدها شهر أكتوبر الماضي وانتهت بعد جهود حثيثة إلى صدور أحكام مع إيقاف التنفيذ بالحبس لمدة

«إسرائيل تحكم العالم»... يمكنك سماع هذه العبارة على لسان رجل الشارع البسيط، فى مقهى أو زقاق، بمعظم البلدان العربية والإسلامية، وعلى الرغم من أنها - أى العبارة - ربما تضايق المثقف بعض الشيء لأنها تفتقر إلى الدقة البحثية والتحليل السياسى العميق، ولكن يبدو أن تطورات الأحداث فى العالم تكشف لنا يوماً بعد يوم صحة هذا الاتجاه، وأن إسرائيل تطل برأسها دوماً فى الخلفيات، وتظهر بين سطور الروايات، ولذلك أسباب محددة ترتبط «بعقيدة» صناع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية.. التى يقال إنها تحكم العالم!

قبل فترة قصيرة من بداية الحرب على العراق استعرض الكاتب البريطانى المتخصص فى شئون الشرق الأوسط باتريك سيل ما أسماه بأحلام شارون الخطيرة فى المنطقة، فى مقال له بجريدة «الحياة» اللندنية تحت عنوان «ما المقصود فعلاً بإعادة تشكيل الشرق الأوسط؟» حيث ذكر أنه يمكن تلخيص أهداف شارون فيما يلى.. إحراز نصر نهائى على الفلسطينيين وموت أو نفى الرئيس عرفات ووضع حد نهائى لكل أمل فى إقامة دولة فلسطينية، واستمرار التقدم نحو تحقيق هدف «إسرائيل الكبرى» وذلك بضم معظم الضفة الغربية إن لم يكن كلها ومضاعفة بناء المستوطنات وطرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين أو إجبارهم على الهجرة، والإضعاف المستمر للعراق وسوريا لاستبعاد أى تهديد من جبهة عربية شرقية، وقلب نظام الملالي فى إيران وإحياء الرابطة الإسرائيلية - الإيرانية القديمة، وتدمير حزب الله اللبنانى، وذلك كله بهدف الهيمنة على العالم العربى بفضل امتلاك إسرائيل وحدها أسلحة الدمار الشامل، وبفضل تحالفها الاستراتيجى مع أمريكا وتحالفها التكتيكى مع تركيا.

ولعل ما ذكره الكاتب البريطانى قد بدأت شواهد فى الظهور أولاً بشن

الحرب على العراق وإبعاد نظامها المعادى لإسرائيل والإتيان بنظام جديد يسمح ببقاء قواعد عسكرية أمريكية فى العراق، ولا ننسى تصريحات أحمد الجلبى المعارض العراقى الذى ترضى عنه أمريكا عندما أكد منذ فترة أن أى نظام عراقى جديد لابد أن يقيم علاقات جيدة مع إسرائيل بدأت الحرب.

وقبل أن يهدأ غبار المعركة فى العراق، بدأت عاصفة أمريكية جديدة فى الهبوب ولكن على دمشق هذه المرة، بنفس الحجج الواهية مثل إيواء مسئولين عراقيين، وعلاقة بالإرهاب، وأسلحة دمار ووو..... ولكن أطلقت إسرائيل برأسها، ليس فى الخلفيات هذه المرة، بل بوضوح عندما أعلن شارون أن لديه مطالب محددة طلب من واشنطن نقلها إلى دمشق، وتمثلت هذه المطالب الإسرائيلية فى طرد جماعتى حماس والجهاد الإسلامى من سوريا، وطرد الحرس الثورى الإيرانى من سهل البقاع اللبنانى، ووقف التعاون السورى - الإيرانى ومحاولات نقل أسلحة للسلطة الفلسطينية وتحريض العرب على إسرائيل، بالإضافة إلى طرد حزب الله من المنطقة ونشر الجيش اللبنانى على الحدود مع إسرائيل، وتفكيك منظومة صواريخ حزب الله التى نشرها على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.. أى أنها باختصار عملية تقليص أظافر كل من فلسطين وسوريا ولبنان معاً.. أو لعلها «نزع كلى» للأظافر وليست مجرد تقليماً!

مانا إذن لو لم تستجب سوريا؟! عندئذ لا مانع من أن تنطلق الطائرات الأمريكية دفاعاً عن المصالح الإسرائيلية، وهى ليست المرة الأولى التى تفعلها، فقد فعلتها من قبل مراراً، ربما كان أهمها ما حدث عام ٧٣ وفقاً لما رواه روبرت فيسك الكاتب البريطانى الشهير فى مقال له منذ نحو عام بجريدة «الاندبندنت» والذى أحدث ضجة وقتها خاصة فى الصحافة

الأمريكية، نقل «فيسك» عن ضابط سابق فى سلاح البحرية الأمريكية قوله ما يلى: «كنت ضابطاً فى حاملة الطائرات (جون أف كينيدي) خلال حرب ٧٣، وكنا نرابط فى مقابل جبل طارق وكان عملنا أن نزود بالوقود الطائرات المقاتلة التى كنا نرسلها إلى إسرائيل بعد أن أسقط العرب طائراتها وحولوها إلى قطع مبعثرة، وكانت الطائرات تهبط وقد نُزعت من على جوانبها أجزاء من علامات سلاح الطيران الأمريكى وعلامات سلاح البحرية ورسمت بدلاً منها نجمة داوود.. فهل يعرف أحد لماذا نقدم تلك الطائرات لإسرائيل بتلك الطريقة؟ وحين أشاهد على شاشة التليفزيون طائراتنا ودباباتنا تستعمل فى الاعتداء على الفلسطينيين فإننى أستطيع أن أفهم لماذا يكره الناس الأمريكيين»^(١)!!

لعل السؤال الأهم هنا.. هو لماذا تؤيد أمريكا إسرائيل؟

يخطئ كثيراً من يعتقد أن اللوى اليهودى داخل أمريكا هو وحده محور الإجابة عن السؤال، خاصة أن تأييد الإدارة الأمريكية الحالية لإسرائيل يعد نوعاً خاصاً من التأييد والمساندة، ويرجع ذلك إلى أسباب دينية تحرك ذلك الحلف الذى نحج فى الوصول أخيراً إلى السلطة فى أمريكا بعد صراعه لمدة سنوات، إنه تحالف اليمين المسيحى واليمين السياسى والذى يرى «ببساطة» تأييد الاحتلال الإسرائيلى للقدس هو التزام دينى وواجب مقدس باعتبار أن قيام دولة إسرائيل هو الخطوة قبل الأخيرة للمجئ الثانى للمسيح من وجهة نظرهم، أما الخطوة الأخيرة فهى بناء الهيكل فوق قبة الصخرة عند المسجد الأقصى^(٢) «!» تلك هى الإجابة الأولى عن السؤال الكبير... لماذا تطل إسرائيل برأسها دوماً فى الخلفيات؟!

(١) مقال روبرت فيسك نشر فى جريدة «الاندبندنت» البريطانية فى ١٦ أبريل ٢٠٠٢، ونشرت ترجمته للمرة الأولى فى كتاب يضم مجموعة مقالات هو «العولة والإرهاب.. حرب أمريكا على العالم»، نعوم تشومسكى وأخرون، ترجمة حمزة المزينى، ص ٢٢٧، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، مديولى.
(٢) رضا هلال، المسيح اليهودى ونهاية العالم، ص ٩، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، دار الشروق.

حقيقة الأهداف الأمريكية في المنطقة!

يونيو ٢٠٠٣

ليس فى كل الأحوال يتم رفض الموضوعات بالكامل ولكن يمكن «تخفيفها، أو بالأحرى «تهذيبها، بجعل العناوين أقل حدة، وإجراء اختصارات للأجزاء غير المرغوب فيها، والتقرير التالى نشر بالفعل فى ٢٥ يناير ٢٠٠٣، ولكن بعد تغيير العنوان الذى وضعتة «حقيقة الأهداف الأمريكية فى المنطقة»، إلى عنوان آخر «لطيف، عام وشامل، هو «العرب: و(الديمقراطية) الجديدة، ولا أعرف سرر وضع نقطتين بعد كلمة العرب ولا الهدف الخفى من وضع قوسين حول كلمة «الديمقراطية»... أسرار ذلك بلاشك فى رأس المبدع الذى وضع العنوان.. وأنا هنا أعرض التقرير بالكامل مع تمييز الأجزاء التى تم اختصارها باللون الأسود حتى يعلم القارئ من خلال مثال عملي.. المسموح وغير المسموح بنشره فى تلك الفترة، مع بداية الترويج لفكرة الديمقراطية الأمريكية فى العالم العربى..... وإلى النص:

حقيقة الأهداف الأمريكية فى المنطقة!

كى تدرك الأهداف الحقيقية الخفية من مبادرة وزير الخارجية الأمريكية كولن باول والتي تستهدف تعليم الديمقراطية لمجتمعاتنا العربية.. لابد أن نتذكر فوراً ما أعلنته الإدارة الأمريكية منذ نحو ٣ أشهر فقط عن استحداث استراتيجية جديدة للأمن القومى الأمريكى تقوم على توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد الأعداء الذين «يحتمل» أن ينفذوا هجمات ضد الولايات المتحدة، والتي تقضى أيضاً بأن تحافظ واشنطن على تفوقها العسكرى على أى دولة فى العالم.. وعندما نتذكر ذلك فإذك سوف تكون مخططاً للغاية إذا ظننت أن أمريكا قد عدلت أسلوبها من الضربات العسكرية إلى نشر الديمقراطية.. لأن المشروعات والذين يعدان من أهم الأحداث الكبرى خلال عام ٢٠٠٢ ليسا فى الحقيقة سوى وجهين لعملة واحدة.. وإليك الأدلة!

الواقع أنه لفهم كلا المشروعين.. بل وفهم السياسة الأمريكية الحالية فى مجملها لابد من التعرف على الأساس النظرى الذى تنطلق منه، أو بمعنى آخر لابد من فهم أفكار «المحافظين الجدد» وهم فئة من اليمينيين المتطرفين فى أمريكا إلا أنهم أصبحوا هم صانعو القرار بها حالياً «!» وتقوم فلسفة هؤلاء وفقاً لما يؤكدونه بأنفسهم على أساس فلسفة «توماس هوبز» التى تعتبر العالم ساحة للصراع الوحشى كما هو الوضع فى الغابة وبالتالي فإنه ينبغى للأقوى أن يقوم بفرض «النظام العالمى» الذى يريده بواسطة القوة المباشرة والسافرة، دون أن يمنع ذلك أى قانون دولى أو أية اعتبارات أخرى، وقد سخر روبرت كاجان أحد منظرى المحافظين الجدد الأوائل فى مقال بعنوان «القوة والضعف» من الأوروبيين لأنهم على حد وصفه يميلون بسبب ضعفهم إلى عدم المواجهة وإنما التفاوض بينما يؤكد أن الظروف قد صعّدت بأمريكا إلى موقع الهيمنة على العالم وبالتالي فإن الواجب عليها أن تحافظ على موقعها بالقوة!

القوة إذن - القوة وحدها - هى المعيار الوحيد الذى يحكم سلوك

وسياسة وتصرفات «المحافظين الجدد» فى أمريكا، ويذكر أن أحد أعضاء الحزب الجمهورى الحاكم هناك وصفهم بأنهم يلتزمون بأفكارهم «أيديولوجيتهم» بدرجة لا يمكنهم معها أخذ أى شىء آخر فى الاعتبار، وهو ما يواجهه معارضة الكثيرين من الأمريكين العقلاء حتى إن ديفيد أجناتيوس الكاتب السياسى قد انتقد نظريتهم فى صحيفة «هيرالد تريبيون» ووصفهم بالمدرسة الامبريالية الجديدة..
أى الاستعمار!

مع كل هذا - ترى أى نوع من الديمقراطية يمكن أن نتوقعه من هؤلاء؟! ما نتوقعه هو أن تعمل أمريكا على تلقين الشرق الأوسط «ثقافة» جديدة تحمل اسماً مخادعاً هو «الديمقراطية» وذلك من خلال الهبوط بجرعة التعليم الدينى إلى الحد الأدنى فى المناهج الدراسية باعتبار أنه يؤدى من وجهة نظرهم بالطبع إلى تربية الإرهابيين.. مع محو أى ذكر لكلمة «الجهاد» ربما حتى جهاد النفس!، كذلك سوف تتدخل واشنطن بموجب «الديمقراطية الجديدة» فى منظومة الإعلام لحذف كل ما من شأنه تكريس العداء للسياسات الأمريكية حتى وإن كانت غير عادلة، بل قد يصل الأمر إلى حد التدخل فى الأعمال الفنية بالحذف والتعديل، أو كما يرى المراقبون فإنه سوف يتم إخلاء الحضارة الإسلامية من مقوماتها الروحية التى جعلها تواقفة لتحرير إنسانها من التبعية للحضارة الغربية بحيث لا تعيش الأولى إلا وفقاً لشروط الثانية، ولكن كيف يمكن أن يتم ذلك إذا ما عارضت أنظمة الحكم القائمة هذه التدخلات؟! إذا حدث ذلك فإن نظام الحكم الراض هنا يصبح بالطبع غير «ديمقراطياً». وبالتالي فإن مجتمعه يصبح بيئة خصبة للإرهاب.. وهنا يبدأ استخدام الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة وتوجيه الضربات العسكرية الوقائية.. وربما تغيير نظام الحكم من الأساس!

ولعل ما طرحه ويليام ريفرزيبت الباحث الأمريكى فى شئون

الشرق الأوسط هنا يفضح الادعاءات الأمريكية حول تعليم الديمقراطية ومحاولة تطبيقها في الدول العربية، حيث يقول إنه إذا تم تطبيق الديمقراطية بمفهومها الغربي - أي حكم الأغلبية - في العراق وفقاً لما تعلنه الإدارة الأمريكية فإن ذلك سوف يكون ضد مصالح أمريكا إذ أن الأغلبية في العراق من الشيعة الذين يرتبطون فكرياً ومذهبياً مع إيران وبالتالي فإن سماح أمريكا لهم بالوصول للحكم سيكون من شأنه إنشاء رباط فكري أصولي بين العراق وإيران فوق حقول النفط الضرورية استراتيجياً لأمريكا.. فهل ستطبق واشنطن الديمقراطية بالفعل في العراق - ضد مصالحها؟!

والواقع أنه من المؤسف حقاً أن نجد أن بعض الأصوات العربية لم يلفت نظرها في القضية سوى ضالة المبلغ المخصص لمشروع نشر الديمقراطية (٢٩ مليون دولار، ومطالبتها بزيادته، وكان الأمر يخضع لاعتبارات السوق والاستثمار.. ومع ذلك فإن المفارقة الحقيقية هنا والتي تكشف عن توجهات السياسة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٣، هي أنه في مقابل هذا المبلغ فقد وافق مجلس النواب الأمريكي مؤخراً على زيادة الأرصدة المالية المخصصة للدفاع لتصل إلى ٣٥٥,١ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٣ بزيادة قدرها أكثر من ١٠٪ عن الميزانية الحالية، وقد بلغت قيمة هذه الزيادة وحدها ٣٧,٥ مليار دولار!

باختصار.. فإن الميزانية الأمريكية للدفاع «أو الحرب» تزيد بأكثر من ١٢ ألف ضعف عن الميزانية الأمريكية المخصصة للديمقراطية في العالم العربي.. ترى هل مازال ممكناً أن نتساءل عن حقيقة الأهداف الأمريكية في المنطقة؟! لا نظن!

(انتهى)



ومكناً.. فإنه بإلغاء الفقرات المسودة.. يأتي الموضوع.. خفيفاً.. قابلاً للنشر!

ممنوع.. وإن طال الزمن !

خصوصية قصتي مع هذا الرجل تنبع من أنه قد تم رفض موضوعين لا موضوعاً واحداً عنه!

الرجل هو الشيخ تاج الدين الهلالي مفتى المسلمين فى استراليا، وهو من أصل مصرى صعيدى، وفقاً لما قاله لى، التقيت به فى عام ١٩٩٩ عندما كان متهماً على نمة قضية إتجار فى الآثار خيوطها كانت شديدة التداخل، وتم تبرئته فيها بعد ذلك، إلا أنني قبل حصوله على البراءة تمكنت من الوصول إلى منزله فى القاهرة وأجريت معه حواراً مطولاً أشبه بالمواجهة حول دوره فى القضية وسبب الزج باسمه فيها.. ولم ينشر الحوار لأن أحد مسئولى التحرير قرر فجأة أنه لا يجوز النشر طالما أن القضية منظورة أمام القضاء، وهذا يعنى أن ما تنشره صحف الحوادث والجرائم كل يوم إنما يتعلق فقط بالقضايا التى يكون قد صدر حكم نهائى فيها - أى حكم من محكمة النقض - وهو ما لا يحدث فى الواقع لأنه يومياً يتم نشر أخبار وصور القبض على متهمين بمجرد ضبط الشرطة لهم وقبل نهابهم للنيابة أصلاً لا المحكمة.

لم ينشر الموضوع عندئذ لكننى كنت قد عرفت الرجل وتابعت أنباءه، حتى جاء عام ٢٠٠٦ وأثار المفتى ضجة جديدة لكنها هذه المرة، فى استراليا لا مصر، ففكرت فى إعادة نشر الحوار بما أنه لم ينشر من قبل للكشف عن جوانب فى شخصية الرجل ومعرفة أرائه التى كان قد قالها لى فى حوارهِ الأول، وفى المرة الثانية بالطبع لم أتعرض للأجزاء التى كانت مرتبطة بقضية الآثار لأنها انتهت.. مسئول آخر فى التحرير تسلم منى الموضوع هذه المرة.. وبعد فترة أخبرنى بأنه تم اختصاره.. وجلست أنتظر النشر بعد الاختصار.. ولكن طال أنتظاري!

قصة مفتى استراليا «المصرى» المثير للجدل منذ ١٥ عاماً!

النوايا الحسنة والآراء السياسية تضعه دوماً في دائرة الاتهام

أكتوبر ٢٠٠٦

تاج الدين الهلالي في حوار ينشر لأول مرة منذ ٧ سنوات:

أشكو الصحافة والإعلام أمام محكمة الله رب العالمين

■ القوى الصهيونية والموارنة والحركات

المتطرفة يحاربوننى جميعا

■ أعالج في خطبى جميع القضايا السياسية

بصراحة ووسطية معتدلة

■ لن أعود إلى مصر حياً أو ميتاً بعد

أن ذبحت كرامتى فى قضية وهمية

لم تكد شمس صباح يوم الخميس الماضى السادس والعشرين من أكتوبر تشرق مؤذنة ببدء يوم جديد حتى كان اسم الشيخ تاج الدين الهلالى مفتى المسلمين فى استراليا «وهو المصرى الأصل» يحل من جديد ضيفاً على تقارير وكالات الأنباء العالمية، فى قضية مثيرة للجدل هو بطلها تفجرت بسببها نيران الغضب، على الرغم من النوايا الحسنة التى قادت إليها!

بداية الطريق إلى «نار الأزمة» تمثلت فى تقرير صحفى عرضت من خلاله جريدة «ذى استراليان» نص خطبة مسجلة للمفتى ألقاها فى شهر رمضان أمام نحو خمسمائة من المصلين انتقد فيها الأحكام القضائية الصادرة بسجن عدد من المسلمين مدداً طويلة لأنهم أقدموا على اغتصاب نساء استراليات عام ٢٠٠١، وقال الهلالى إن القضاة لم تأخذهم شفقة أو رحمة بالمتهمين، مضيفاً أن المرأة تتحمل المسؤولية فى ٩٠٪ من حالات الزنا عذد وقوعه لأنها تملك سلاح الإغواء، مشيراً إلى أن المرأة التى تبقى فى المنزل محجبة تكون فى مأمن من الاعتداء الجنسى، ودلل على ما يقول بتساؤل مفاده أن المرء إنذا وضع «لحماً مكشوفاً» فى الشارع أو الحديقة دونما غطاء ثم جاءت القطط وأكلته فهل يكون الذنب هنا هو ذنب القطط أم اللحم المكشوف؟! ثم أجاب بنفسه قائلاً: اللحم هو المشكلة!

انتهت كلمات الرجل، ليبدأ بعدها تصاعد حمم الهجوم عليه فى المجتمع الاسترالى إلى درجة إطلاق رئيس الوزراء جون هوارد ما يشبه «التهديد المستتر» للمسلمين عندما حذرهم بأنهم إنذا ما وأصلوا الدفاع عن الهلالى ضد تيار الرأى العام السائد فإنهم بذلك يخاطرون، حيث يمكن أن يواجهوا ردود أفعال عنيفة من الاستراليين الآخرين!

يأتى ذلك فى الوقت الذى كانت قد وقعت فيه اشتباكات عنيفة قبل نحو عام على سواحل سيدنى بين شباب من البيض ورجال من أصول عربية، فيما وصف بأنه أسوأ موجة من العنف العنصرى فى تاريخ استراليا، والتى يبلغ عدد سكانها ٢٠ مليون نسمة، يمثل المسلمون نسبة ١,٥٪ منهم.

وقد أدانت كلمات الهلالى الأخيرة أيضاً فئات من المسلمين فى استراليا، إلا

أنه وبعد قرار منعه من الوعظ لمدة ٣ أشهر عاد واعتذر عن أية إساءة يمكن أن تكون قد نتجت عن تعليقاته مؤكداً أنه حتى لو خرجت المرأة الاسترالية إلى الشارع أو الشاطئ لما جاز أو حلّ لأى إنسان أن يغتصبها، وأنه «لم يكن يقصد، إلا حماية شرف المرأة».

وعلى ما يبدو فإن الشيخ تاج الدين الهلالي «لم يكن يقصد، الكثير مما ينسب إليه من تصريحات أو أن بعض هذه التصريحات ربما لم يدل بها من الأساس، حيث إن مواقفه المعلنة خاصة فى قضايا السياسة ربما تدفع أطرافاً عديدة لمحاولة النيل منه، فهو دائم الهجوم على القوى الصهيونية والسياسة الخارجية الاسترالية «لاسيما فى تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية» بالإضافة إلى بعض الحركات الإسلامية فى أستراليا والمحصلة أن الهلالي يبقى دائماً فى دائرة القضايا المثيرة للجدل.

منذ نحو عامين نسب للرجل أنه قد أثنى على ما وصفها بـ«الشهادة» التى تمت فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر وأنه اعتبر العمل «من فعل الله» وأغلب الظن أنه لم يقل ذلك على الإطلاق خاصة فى ظل ما أعلنه فيما بعد بشكل قاطع من إدانة صريحة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر مؤكداً أنها تعد عملاً مرفوضاً من جانب الشرائع السماوية والأرضية، لكنه أشار إلى احتمال أن تكون الولايات المتحدة قد دبرت العمل لتبرر بسط نفوذها وهيمنتها بعده. فى الوقت نفسه فقد شارك مع الجالية الإسلامية فى أستراليا فى يوم الحداد حزناً على ضحايا تفجيرات جزيرة بالى الاندونيسية من الاستراليين وأكد أنه عمل بربرى!

ويتصاعد الجدل حول تصريحاته مرة أخرى عندما نُسب إليه قوله إنه يدعو المسلمين فى جميع أنحاء المعمورة للجهاد ضد الحرب التى تشنها إسرائيل على الفلسطينيين، لكنه عندما يُسأل حول تلك التصريحات فإنه يؤكد أنه لم يناد بإعلان حرب عالمية ثالثة أو أن يحشد العالم الإسلامى جنوده وأن يوجهها إلى فلسطين لكنه أراد التأكيد على مشروعية المقاومة الإسلامية ضد محتل غاصب قتل البلاد والعباد.

وفى مقابل ذلك فإن الشيخ الهلالى يقول أيضاً فى معرض دعوته لعقد مؤتمر روحى عالمى إنه لو اتفق علماء المسلمين مع القادة المسيحيين ورجال الدين اليهودى على عقد هذا المؤتمر - والذى يخدم السلام ويشجع على تعاون الحضارات - فى أى مكان كان حتى ولو فى إسرائيل فإنه سوف يلبى الدعوة!

والواقع أن علاقة الشيخ تاج الدين الهلالى بالقضايا المثيرة للجدل ليست وليدة اليوم أو الأمس، حيث كان قد مرّ بمحنة عسيرة - وإن كانت شخصية - إبان عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ عندما ورد اسمه ضمن قائمة المتهمين فى قضية تهريب آثار خارج مصر، وقد مثل أمام جهات التحقيق وتم منعه من السفر حتى صدر ضده حكم بالسجن لمدة سنة مع الشغل إلا أن محكمة النقض قضت بإلغاء الحكم وإعادة المحاكمة، حيث حصل على البراءة بعدها، وكنت قد التقيت بالرجل آنذاك قبل إغلاق ملف القضية للتعرف على ملابساتها المتداخلة، وكان الرجل فى حالة نفسية سيئة، وأوضح - فيما يتعلق بالقضية - أنه يعد مجنياً عليه وليس متهماً، حيث وقع ضحية لعملية نصب بعد أن منح شاباً يعمل لديه مبلغ نصف مليون جنيه لشراء معدات ثقيلة لشركة عقارات كان قد أنشأها إلا أن الشاب حاول شراء قطع ذهبية أثرية بالمبلغ فتم قتله من جانب بقية المتهمين والاستيلاء على ما معه.

لكن سر حزن الشيخ الهلالى إنما كان ينبع من أسباب أخرى بخلاف مبلغ نصف المليون جنيه ولعل تلك الأسباب تتضح من خلال حوارته الذى ينشر لأول مرة بعد ٧ سنوات، بعد أن حالت ظروف استمرار التحقيقات الجنائية فى القضية آنذاك دون النشر فى حينه، ولعل مما يتضح من خلال الحوار أيضاً جانباً من أفكار وأراء الشيخ ولغة الخطاب «الانفعالية» لديه والتي ربما تكون هى سبب أزماته.. تلك الأزمات التى تبين أنها كانت قد بدأت بالتحديد عام ١٩٩١!

● متى هاجرت إلى استراليا؟ وكيف أصبحت مفتى المسلمين بها؟

- بداية أود أن أعرف نفسى بأننى العبد الفقير إلى رحمة ربه تاج حامد عبدالله الهلالى المسلم المصرى الصعيدي.. الاسترالى الجنسية الآن، أما

رحلتى فقد بدأت مع خدمة الدعوة فى الوعظ والإرشاد والإمامة بمصر بعد أن حصلت على الإجازة العالمية فى الدراسات الإسلامية والعربية من جامعة الأزهر عام ١٩٧٢، وكنت مبعوثاً لمدة خمس سنوات فى ليبيا، كما تعاقدت لتدريس المواد الشرعية والنحو والصرف فى كثير من المعاهد الدينية بالدول العربية والإسلامية ومن بينها لبنان فى أواخر السبعينيات، حيث عملت موجهة للغة العربية والدين للمدارس الإسلامية بشمال لبنان، وظلت هناك حتى رشحنى المرحوم الشيخ حسن خالد مفتى لبنان الأسبق لإمامة المركز الإسلامى العام فى سيدنى بأستراليا، حيث تمثل الجالية اللبنانية هناك للشريحة الكبرى من المسلمين.

● ومتى بدأت رحلتك فى أستراليا؟

– وصلت إلى هناك أوائل عام ١٩٨٢ و عملت إماماً للمركز الإسلامى حتى تم استحداث منصب الإفتاء فى أستراليا لأول مرة بعد أن زاد عدد أفراد الجالية الإسلامية وتعددت مطالبهم وتوليت المنصب فى ٢١ مارس ١٩٨٩.

● ومن الذى رشحك لمنصب المفتى؟

– اختيار المفتى هناك يتم بالانتخاب بواسطة ما يعرف بالكونجرس الإسلامى العام والذى يمثل الجمعيات والمجالس الإسلامية بالولايات الأسترالية والجزر المحيطة بها، وكل مجلس يرشح من يريد، وفى الاجتماع العام الذى يعقد كل عامين يتم انتخاب مفتى القارة الأسترالية، ثم يرسل القرار إلى وزارة العدل وشئون الهجرة والشئون الاجتماعية ليتم إقرار اسم من اختاره المسلمون دونما تدخل من جانب الحكومة الأسترالية، أى أنه لا دخل للأزهر أو أية هيئة إسلامية أو عربية بهذا المنصب، فهو منصب أسترالى محض.. ويضيف: سافرت إلى هناك للإقامة لمدة عام واحد لكننى ظللت ١٧ عاماً.. ويتسم قائلاً: لا يعلم المرء كيف تسير به الأمور.

● وبعد حوار طويل عن تفاصيل القضية التى اتهم فيها قلت له: هل

استكملت مشروع إقامة الشركة العقارية؟

- رد بأسى قائلاً: أوقفت كل شيء، فقد قضت هذه القضية على آمالي، كنت أحلم بإقامة مدينة سكنية بمصر لأبنائها المهاجرين فى استراليا بهدف ربطهم بوطنهم الأم ومد جذور لهم فيه، لكن هذه المحنة نذحت كرامتى وسمعتى ووجهت طعنة رهيبة للدعوة فى بلاد المهجر وأساءت إلى مركز مصر القيادى الوسطى بين التيارات المتطرفة والجماعات المصابة بالهوس فى بلاد المهجر خاصة بعد نشر الصحف الاسترالية والصهيونية خبر اتهامى فى القضية والمبالغة فى الموضوع قبل صدور أى أحكام، وقد تعرضت للتشهير والطعن والتجريح بوسائل من الصعب على الإنسان أن يتحملها.

● كيف؟

- الإعلام فى مصر هو الأساس الذى نقلت عنه الصحف الخارجية، وهو ظالم ظلماً صارخاً، لأن الاتهام فى حد ذاته لا يطعن فى شخصية الإنسان، فقد اتهم حتى الأنبياء والمرسلون والصديقون والصالحون وبعد ذلك تثبت براءتهم، فليس كل متهم مدان.. لكننى سوف أقاضيك أمام محكمة الله رب العالمين.

● فى عام ١٩٩١ حاولت السلطات الاسترالية ترحيلك لأنها رأت أن

بعض خطبك «مثيرة للتعرات».. ما مدى صحة ذلك؟

- منذ عام ١٩٨٦ أخوض صراعاً مع الحركة الصهيونية، بالإضافة إلى بعض الموارنة اللبنانيين، وقد حاولوا الإيقاع بينى وبين وزارة الهجرة الاسترالية التى حاولت إنهاء إقامتى، لكن الجالية الإسلامية وقفت معى حتى تم استبعاد ٣ وزراء للهجرة خسروا القضية ضدى لأحصل فى النهاية على ثقة واحترام الحكومة الاسترالية التى أدركت وجود تشويه للحقائق وعلمت حقيقة دورى فى القارة التى يتعايش فيها المسلمون سنةً وشيعةً دون وقوع حادثة واحدة بينهم، بالإضافة إلى التعايش بين المسلمين والمسيحيين من أبناء الجالية المصرية، حيث يشارك الجميع بعضهم البعض فى الأفراح

والمناسبات بعيداً عن التعصب، ولكن كان طبيعياً أن يتم العمل على تشويهي خاصة في ظل إعلان تأييدي لانتفاضة أطفال الحجارة في فلسطين ومناصرتي حق الشعب الفلسطيني وقضيته.

● هل لديك توجهات سياسية معينة؟

- أعتنق فكر الوسطية المعتدل بلا إفراط أو تفريط وأعالج في خطبي جميع القضايا السياسية بصراحة وموضوعية على ضوء الشريعة الإسلامية وسماحة الإسلام الداعية إلى المحبة، وأعتبر أن الحزبية والتعددية يكونان تحت شعار الإسلام، أما الحركات والجماعات المختلفة فإنها تتسبب في حجب الإسلام وتعطيل دوره، وقد شاركت في مؤتمر «الإسلام والغرب.. الماضي والحاضر والمستقبل» قبل عامين، كما أننى عضو في المجلس العالمى للدعوة الإسلامية.

وقبل نهاية حوارى مع الرجل سألته عما ينوى أن يفعله إذا ما تمت تبرئته فى القضية «وهو ما حدث بالفعل لاحقاً» فجاءت ردوده من نفس تلك النوعية التى غالباً ما يكون «لا يقصدها» فقد قال: كنت فى الماضى أدعو الله الا يجعل قبرى فى استراليا، وكل ابن من أبنائى يحتفظ بكيس صغير أحضرته له فيه كمية من تراب مصر وكلما اشتقنا إلى وطننا فإننا نشم هذا التراب، لأن الإقامة فى الوطن نعمة قد لا يشعر بها الكثيرون، أما الآن.. فإننى إذا ما تركت مصر بعد تبرئة ساحتى فإننى لن أعود إليها حياً أو ميتاً.. فقد شعرت بأن أهلى نبحونى بسكين غير قاطعة!

وأنتهت القصة.. ولكن لاشك أن الرجل سيعود يوماً ما، معترفاً عما قال، فى غمرة أنفعال.. تماماً كما فعل فى قضية «اللحم المكشوف».... ولكن يبقى..... أن هناك من يعتذرون عندما يخطأون ويجرحون مشاعر الآخرين.. وهناك من لا يفعلون^(١).

(١) فى ذلك الوقت كان العالم الإسلامى غاضباً بسبب خطبة القاها البابا بندكت أساء فيها للمسلمين، ولم يكن قد اعتذر عن ذلك بعد.

..وڪلام آخير

على صدر الصفحة الأخيرة.. وبمساحة كبيرة.. اعتادت الصحف العربية أن تنشر صوراً لنساء من ممثلات السينما العالمية أو العربية أو غيرهن مقرونة بخبر صغير عنهن.... وذلك كنوع من (الترفيه) عن القارئ - علي ما يبدو - بعد كل الاكتئاب الذي يصيبه بفعل الصفحات الأخرى من سياسة واقتصاد وغيرهما.

وهنا على الصفحة الأخيرة من (اشتباك) أقدم صورة لامرأة، ولكن بشكل مختلف نوعاً ما، من خلال كلمة القيتها في ندوة عن المرأة خلال عام ٢٠٠٧ في نقابة الصحفيين، وبما أن عدد حاضري الندوة لم يزد على ثلاثين شخصاً من الأهل والأصدقاء (!) وتمهيداً لما هوأت في خاتمة هذا الكتاب، فإنه من المناسب للغاية أن أقدم هنا نص هذه الكلمة:

المرأة فى عصر الضجيج.. وحلم العودة إلى الورا

بداية.. إذا ما عدنا إلى شهر مايو ٢٠٠٦ فإننا نتوقف عند حدث مهم ودال، حيث أعلنت الفنانة حنان ترك عن ارتدائها الحجاب وظهرت للمرة الأولى بزيها الجديد أمام مذووبى الصحف وفى أجهزة الإعلام. والمهم والجديد هنا هو أن الفنانة قد أشارت فى تصريحاتها إلى أنها لم تقرر اعتزال التمثيل.. وأنها سوف تستمر فى أداء أدوارها وهى ترتدى الحجاب إذن فنحن أمام حالة جديدة من حالات ارتداء الحجاب من جانب الفنانات لكنها تختلف اختلافاً نوعياً عن سابقاتها من حيث أن الفنانة المحجبة هنا لم تعتزل الفن.. لفت الأمر نظرى واهتمت به وجلست أتابع المشهد. لكن أسئلة كثيرة فى الواقع ظلت تدور فى رأسى حول الوجهة التى يمكن أن تسيّر الأمور إليها مستقبلاً.

حنان قالت فى أول ظهور لها بالحجاب فى برنامج "البيت بيتك" بالتليفزيون المصرى: "أنا فرحانة سيونى أفرح بالحجاب.. قرار الاعتزال مؤجل الآن.. لا تسألونى الآن إذا كان الفن حراماً أم حلالاً". وقالت أيضاً فى أول لقاء لها بالصحفيين إن الحجاب لن يمنعها من التمثيل ولكنها ستفرض شروط الحجاب على الأعمال التى ستعرض عليها. وأضافت إن الحجاب ليس معناه عدم وجود فن بدليل أن السينما الإيرانية استطاعت أن تحوز إعجاب العالم بسبب القصة المتميزة والأداء الراقى، فنجاح العمل الفنى لم يعد شرطاً فيه الإغراء أو الجنس وتساءلت حنان لمانا لا تصبح السينما المصرية مثل السينما الإيرانية وبطلاتها من المحجبات؟ (وفقاً لما ذكرته جريدة نهضة مصر عدد ٢٩ مايو ٢٠٠٦) مانا حدث بعد ذلك؟ كيف استقبل

المتدينون والمثقفون نبدأ ارتداء نعمة سينمائية للحجاب وقرارها
الاستمرار فى التمثيل به؟

نبدأ بالمثقفين حيث نحد أن الكاتبة الأستاذة إقبال بركة تتهم الفنانة
منى عبدالغنى ومذيعه قناة الجزيرة المحجبة أيضا خديجة بن فذة
واللتين شاركتا معها فى إحدى حلقات برنامج (الحدث) على شاشة
قناة " ال بي سى " الفضائية اللبنانية بأنهما قد ارتديتا الحجاب بحثاً
عن الشهرة (بالإضافة إلى حنان ترك بالطبع) وأشارت إلى أن المرأة
العربية إنما تتعرض للإرهاب لارتداء الحجاب الذى هو ليس فرضاً
(وفقاً لما ذكرته جريدة المصرى اليوم عدد الثانى من يونيو ٢٠٠٦).

وفى نفس الجانب فإن هناك من اعتبر أن الإطالة فى قضية الفنانة
إنما هو تشتيت للأنظار عن المشهد الحقيقى، وهو أن بيننا من يؤمنون
بالنموذج الإيرانى، ويريدونه، أى بمعنى آخر - وفقاً لما ذكره - أنهم
يريدون نموذج السيطرة والتسلط. وأن مثل هذه الأمور ليست سوى
محاولة للقفز على السلطة من خلال السيطرة على المجتمع، أى الثورة
الهادئة (نقلاً عن مقال للكاتب طارق الحميد بجريدة الشرق الأوسط
عدد الثانى من يونيو ٢٠٠٦ تحت عنوان "مصر.. الإيرانيون
الجدد").

فى المقابل وعلى مستوى المتدينين فإننا نستطيع أن نرصد حالة من
السعادة انتابت الفنانات السابقات اللائى ارتدين الحجاب لكن الأمر لم
يتخط هذه الحالة بل على العكس إذ أنه فيما يتعلق بالتيار السياسى
الإسلامى لم يتم رصد أى اهتمام أو تفاعل مع القضية باعتبار أنها
كانت يمكن أن تصبح مدخلاً لإعداد رؤية تنظيرية لسينما ملتزمة من
حيث الشكل مع الحفاظ بالطبع على رقى المضمون والرسالة.

والواقع أن هذا التيار لا يُنظر لأي شيء فهم حركيون فقط وأعلم أن هذا الكلام سوف يفضيهم تماماً كما سيفضي المثقفون من تعبيرات مثل السينما المتزمنة وخلافه ولكن لا بأس.

أما على المستوى المتدين البسيط والذي يعبر عنه رجل الشارع العادي فإن المسألة لم تكن تعنى له شيئاً ولم تدخل في نطاق اهتماماته الجادة أو بالأحرى اهتماماته الدينية (فالتمثيل أصلاً حرام) ذلك ما عبرت عنه إحدى قريباتي من المتدينات في حوار معي حول القضية مستنكرة أن تصبح واحدة مثل حنان ترك متحدثة في الدين. رددت عليها بأنني أعتقد أن التمثيل في حد ذاته من حيث هو تشخيص أو أداء لدور معين في قصة أو رواية ليس حراماً، لكن ما قد يكون حراماً أو حلالاً هو الشيء الذي يقدمه العمل الفني والكيفية التي يقدم بها... انتفضت قريبتى وأحمر وجهها وهي تؤكد لي أن حرمة التمثيل أمر معروف ولا نقاش فيه أو خلاف حوله، لكنها عجزت بالطبع عن أن تذكر لي مصدر هذه المعلومة أو المرجع الديني أو الكتاب الفقهي الذي عرفت بها منه... وعندما طال النقاش بيننا أو بالأحرى الجدل وجدتها تقول لي إن التمثيل حرام لما فيه من اختلاط بين الرجال والنساء... وتلك قضية مهمة سوف أعود إليها بعد قليل.

ما الذي أريد قوله من كل ذلك؟ باختصار هناك حالة من الاستقطاب الشديد في مجتمعنا اليوم.. حالة خطيرة من الشد والجذب في اتجاهين متباعدين.. اتجاه يرفض ارتداء فنانة للحجاب لأنه يرى في ذلك منبعا للإرهاب واقتراباً من نماذج التسلط والسيطرة.. واتجاه آخر يرفض الفن أصلاً باعتباره حراماً من الأساس واللافت للنظر أن أصحاب كل من الاتجاهين يصرخون في

وجهه مخالفيهم ليس فقط ليعلنوا عن آرائهم التي هي غير قابلة للمناقشة لديهم ولكن أيضاً لكيال اتهامات، أما بالجهل والتخلف أو بالبعد عن الدين والإباحية وفي ظل هذا الصراخ المتبادل لا الحوار والمناقشة الموضوعية تنتشر في سماء معظم قضايانا ومن بينها قضايا المرأة بالطبع سحب الضجيج السوداء.. سحب - بل غيوم - لا يمكن أن نتنظر منها أمطاراً تسهم في إنبات أى بذور للتقدم.. فقط ربما نتوقع الصواعق التي تشعل الحرائق من أن لآخر.

إنه مجتمع الضجيج بل عصر الضجيج في مجتمعاتنا العربية... عصر تنشأ فيه بناتنا شئنا أم أبينا لتجدن نماذج الشهرة والغنى.. المال والجمال.. الكفاح والنجاح.. هذه النماذج متمثلة في هيفاء ونازسى واليسا.. وهو أيضاً عصر تستمع فيه بناتنا إلى الشيخ محمد حسين يعقوب وهو يقول محذراً الرجال: ابعد عن النساء لا زميلة عمل ولا غيره.. أقفل الباب تماما.. ثم يحكى قصة ركوبه الأوتوبيس ذات مرة ليجد أن المحيطين به من كل جانب.. أمامه وخلفه.. عن يمينه ويساره.. من النساء.... ثم يقول الأعداء من كل جانب!

قال الشيخ ذلك!

وقد قدر لى يوماً أن أكون شاهد عيان على أحد نماذج حالة الاستقطاب تلك ففي عدد شهر فبراير ١٩٩٣ من جريدة (صوت الجامعة) التي كنا نحررها نحن طلاب كلية الإعلام بجامعة القاهرة نشر لى حوار مع المرحوم محمد متولى الشعراوى.. وكان من بين ما ورد به التالى: سؤال: يوجد حالياً فى الجامعة الاختلاط بين الجنسين لذا نود أن نعرف حدود العلاقة الواجبة بينهما؟

يضحك الشيخ ويقول: لأ ما تقولي ش اختلاط وبعدين تسأل عن حدود العلاقة لأن وجودهم مع بعض من الأول حرام.

عدت لأسأل الشيخ.. ألا توجد أية إيجابيات فى الاختلاط.. مثلاً اكتساب الخبرة عن طريق الاحتكاك بين الجنسين؟

رد قائلاً: إيجابيات إيه؟ الاختلاط كله سلبيات واسألوا المشرفين على نظافة دورات المياه فى الجامعة ولن أقول أكثر من ذلك!

هكذا قال الرجل من جانبه... وفى المقابل فإن قصفا صاروخيا مضاداً شنه الأستاذ إبراهيم عيسى الكاتب الصحفى بمجلة روزاليوسف آنذاك (رئيس تحرير جريدة الدستور حالياً) على تصريحات الشيخ لصوت الجامعة، حيث قال فى مقدمة مقاله بالعدد رقم ٢٣٧٥ من روزاليوسف:

يصر الشيخ الشعراوى على أن يفتى فى كل شىء.. وهو حر فليديه جماهير صامته ساكته مؤمنة ومستعدة دوماً للإيمان بكل ما يقوله وهى جماهير واسعة وكثيرة تغرى أى فرد فمالك بالشعراوى أن يفتى ويشرح ابتاء من تغيير القبلة إلى تغيير الدم.

ثم يعود الكاتب ليقول: إن أضرار عدم الاختلاط فى أماكن كثيرة من السجن إلى الجامعات جسيمة وفادحة وأظن أن الشيخ الشعراوى يعرف كارثة الشذوذ الجنسى ومخاطره التى تنجم عن هذا الكبت فى مجتمعات بعينها ولدى أشخاص بعينهم.. ثم يضع الكاتب بين قوسين عبارة... بعينهم يا مولانا.

لا أعرف ما الذى كان الأستاذ إبراهيم عيسى يقصده بالتحديد هنا؟ ولماذا اختار أسلوب الغمز واللمز والتهكم فى معظم المواضع بمقاله المذكور بدلاً عن الرد الموضوعى والمناقشة الهادئة؟

لكذنى فى المقابل لا أعرف أيضاً مصدر كل هذه الثقة التى قال بها الشيخ الشعراوى رحمه الله كلماته - أو فتواه - حول الاختلاط.. وأى فقه أو عصر تاريخى للمسلمين استمد منه الشيخ رأيه. ولكن.. ما الغريب فى كل ذلك؟ بل لعل الغريب هو أن نبحث فى عصر الضجيج والصراخ الفكرى عن.... حلم الموضوعية! ولكن مهلاً.... نحن نفضل بالفعل أن نكون غرباء فى هذا العصر، فالإغتراب فيه أحب إلى قلوبنا كثيراً من أن نكون من فرسانه البارزين.

لذا فقد قررنا أن نبحث عن ضالتنا.. ولشد ما عجبنا أننا سرعان ما وجدناها! لم نتعب كثيراً فى سبيل ذلك.. فقط احتجنا إلى أن نقرأ ونناقش.. وألا نكتفى بالاستماع إلى فتاوى أشرطة الكاسيت والبرامج الدينية بالفضائيات.

وجدنا ضالتنا بالفعل.... وجدناها فى ماضى المسلمين نعم فى ماضينا... فما هى الصحابية الجليلة السيدة أم عمارة - وفقاً لما يذكره الدكتور محمد عمارة فى كتابه التحرير الإسلامى للمرأة - ها هى تصمد يوم أحد ضمن أقل من عشرة من المسلمين حماية لرسول الله صلوات الله وسلامه عليه من القتل.. وقد رآها الرسول تقاتل دونه وهى مشمرة وقد ربطت ثوبها على وسطها وتلقى طعنة ابن قميئة التى كانت موجهة للرسول فى كتفها ولم تغادر أرض المعركة إلا وفى جسدها ١٢ جرحاً. أما النبى الكريم فما كان منه إلا أن قال لها فى إعجاب: من يطيق ما تطيقين يا أم عمارة؟ لمقام نسيبة بنت كعب يوم أحد خير من فلان وفلان... ما التفت يمينا ولا شمالاً إلا وأنا أراها تقاتل دونى.

إنن فيها هو الرسول الكريم وليس أى شيخ أو فقيه.. إنه الرسول يشيد باشتراك سيد فى القتال لا بمداواة الجرحى أو إعداد المؤن لكنه القتال بالسيف فى أرض المعركة.. مع الرجال.... وها هو سيدنا أبوبكر الصديق وهو من هو يذهب ليزور أم عمارة فى منزلها وهو خليفة المسلمين وذلك بعد عودتها من المشاركة فى موقعة اليمامة ضد مسيلمة الكذاب وهى الموقعة التى أستشهد فيها أبنها وفقدت هى يدها!

وها هى أيضاً أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية تحارب يوم اليرموك وتقتل ٩ من جند الروم بعمود خيمتها. أما الصحابية الجليلة رفيدة الأسلمية فكانت أول من أقامت مكاناً عاماً ثابتاً للتطبيب والعلاج فى دولة الإسلام فى خيمة بمسجد الرسول الكريم.. وفى يوم الخندق يأمر الرسول الكريم بنفسه بأن يعالج سعد بن معاذ بهذه الخيمة، حيث قال صلوات الله وسلامه عليه - كما فى صحيح البخارى - (اجعلوه فى خيمتها لأعوده من قريب).

ويحدثنا شيخنا معلم الأمة الشيخ الجليل محمد الغزالى رحمه الله وأسكنه فسيح جناته فى كتابه (تراثنا الفكرى فى ميزان الشرع والعقل) عن قائمة طويلة من سيدات ورعات عابدات عالمات روين الحديث بعد أن تلقين العلم عن رجال... والأهم أنهن كانت لهن مجالس علم يقمن بالتدريس فيها بل ويمنحن الإجازات العلمية أى الشهادات لرجال صاروا فيما بعد أسماء رنانة يؤخذ عنها العلم لكن الواحد منهم لم يكن يستحى أن يذكر أنه قد حصل من فلانة على إجازة.. على سبيل المثال حدث أبوالفرج عبدالرحمن بن الجوزى وكان مؤرخاً ومفسراً ومحدثاً نا مكانة بأن السيدة شهدة بنت

الابرى الكاتبة من شيوخه.. وهى أيضاً روى عنها المؤرخ المشهور الحافظ أبو القاسم بن عساكر والفقير الحنبلى الثقة الموفق بن قدامة وغيرهم... وغيرها وغيرها.

وهكذا كان المجتمع الإسلامى الأول... اختلاط قائم على الاحترام والعمل بهدف بناء المجتمع... مشاركة دائمة للمرأة فى مختلف القضايا، صغيرها وكبيرها.. ببساطة واختصار كان مجتمعا قويا واثقا بدينه وبنفسه.. لذا فقد كان أبناؤه منتجين متطورين عاملين عابدين غير مهزومين ولا محزونين..

وبعد كل هذا ألا تكون العودة إلى الوراء حلماً كبيراً بحق يجدر بنا أن نشترك جميعاً رجالاً ونساء لتحقيقه؟ إنه ليس مجرد سؤال.. بل هى دعوة لبيتنا نقبلها!

والآن يا صديقي ...
طانت قد وصلنا الرضام الرحلة .. والكواكب
آستحادة بفرق .. اذبه .. ما نحن منفترق
صاحبه ، انك وانا ... لكن فرائض هو
انه تنتظر لن

...
كتبته ، وقله في الصماعة ما اريد ... والآن ، بما يكف
هذا الدر من الصماعة ، لانا ناني انصرف .. واهب
قله ، انصرف .. انه لم يرد .. الم مشرف الرئيس
حول الصماعة بجميه الفكر الزنلانس .. لا سيما السياسي مند
... حتى يستك الرئيس بالحياة .. يتحفظ ويحويط ..
الربادنظا او ياديط .
تري من فحوا الحرس! بهود واناة .. فرشاء وموازنة
.. ووبه تشجات .. ادخ له يا صديقي ... وانتظر
من فعل ... رايه طال الزمان .
محمد ناصر